ما بعد العولمة
قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه
د. مصطفى النشار
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب
جامعة القاهرة

ما بعد العولمة
قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري
وموقعنا منه

الطبعة الأولى
2002

ناشر
دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)
الكتاب: ما بعد العولمة
المؤلف: د. مصطفى الشار
رقم الإصدار: ٢٠٠٢/١١٥٧٣
تاريخ النشر: ٢٠٠٣م

دار قباء
للطباعة والنشر والتوزيع
حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج أمون
الدور الأول - شقة ٦
٦٣٧٤٢٦٥٦٢-ناكس /٣٨ ٦٣٧٤٢٦٥٦٢
المكتبة: ١٠ شارع كمال صدقي الفجالة (القاهرة)
٢٠٢٢ /١٢٢ (الفجالة)
المطبعة: مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)
١٥/٣٦٧٧٧٧٧

www.alinkya.com/debaa
e-mail: qaba@naseej.com
ما بعد العولمة
نداء
وليس إهداء

إلى مصر .. شعبًا وحكومة
إلى العالم العربي .. شعوبًا وحكومات
إلى العالم الإسلامي .. شعوبًا وحكومات
لتكن استجابتنا على قدر التحدي
المفروض علينا ..
تصدير

أنا مؤمن بأن المهمة الرئيسية للفلسفة والفلسفة هي قراءة المستقبل ومحاولة تحديد معالمه من خلال القراءة الواعية لأبعاد الحاضر والاستفادة من دروس الماضي.

وإذا كان البعض قد درج على القول بأن مهام الفلسفة ثلاث هي: التبرير والتفسير والتفهير فإنني أموت الوظيفة الأولى لأنني أشتم منها رائحة النفاق والخيانة إذ لا يمكنني أن أتصور أن تقتصر مهمة الفيلسوف في أي عصر على تبرير ما يحدث في الواقع وتقديم الأدلة والبراهين على أنه أفضل الخيارات أمام البشر!

كما أنني أعتبر أن مهمة الفيلسوف إن اقتصرت على تفسير الواقع فربما تشابكت مهمة الفيلسوف مع مهمة العلماء المتخصصين في فروع العلم المختلفة، إذ أن الوظيفة الرئيسية للعلم والعلماء إنما هي تفسير الظواهر وفهم أبعادها ومعرفة أسرارها سواء في هذا أكانت ظواهر طبيعية أو ظواهر إنسانية فضلاً عن أنني أعتقد أن العالم ربما يكون أقدر بما تدرب عليه من
تقنية التفكير العلمي واستخدامه لأنواعه البحثية والمنهجية يبدأ من معايير واضحة لضبط الصدق واختباره ربما يكون أقدر بالفعل على تفسير هذه الظواهر بدقة أكثر وبوضوح أفضل من تفسير الفيلسوف لها!

ومن ثم فإنني أميل كما قلت في السطر الأول إلى الاعتقاد بأن المهمة الرئيسية للفيلسوف ينبغي أن تكون التعلم إلى المستقبل والتأمل فيه واستشراف أبعاده وما ينبغي علينا عمله فيه حتى تكون أفضل وحتي ينتقائي عيب الماضي ونواص الحاضر.

ولأني لدى هذا الاعتقاد إغفال الماضي أو إهمال الحاضر؛ فالعكس هو الصحيح؛ حيث إن قراءة المستقبل والتنبؤ بما سيجري فيه من أحداث وتغيرات لا يمكن أن تتم بشكل صحيح أو مرضي إلا إذا سبقها القراءة الوعيية والتعمق لأبعاد الحاضر وكذا القراءة الفاحصة لما حدث في الماضي وإدراك العلل الجوهرية التي قادت أحداثه وصنعت التقدم فيه في مختلف المجالات.

فإدراك العلل الجوهرية للتطورات التي أحدثها البشر في حياتهم السابقة على كافة الأصعدة هي ما يمكن الفيلسوف من إمداد النظر والتأمل في الحاضر واستكشاف أبعاده البعيدة عن
ما بعد العولمة

أنظار العلماء والمحللين الجزئيين، تلك الأبعاد العميقية الكامنة خلف وتحت ما يجري من أحداث ظاهرة طافية على السطح؛ فففي الوقت الذي ينشط فيه الجميع بالنقاش والحوار حول هذه الأحداث الآنية الظاهرة المتلاحقة، ينفشغ فيه الفيلسوف بما وراء هذه الأحداث الجزئية محاولاتٌ أبدعًا لاستكشاف أبعادها الخفية وإدراك العلل والنتائج؛ العلل البعيدة التي أدت إليها والنتائج بعيدة المدى التي ستترتب عليها.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار هذه المبادئ التي أؤمن بها كان اهتمام دائمًا منصبًا على المستقبل حتى وإن اهتممت بتأمل أحداث الحاضر، وكذلك حتى وإن كان جل دراساتي وقراءاتي في الفكر القديم.

ولا شك أن الاهتمام بالمستقبل قد ازداد لدى شيئًا فشيئًا منذ أن بدأت أخرج من إطار التخصص الضيق إلى فضاء الفكر الواسع منشغلاً بالقضايا الفكرية التي تطرح نفسها بقوة على المواطن العربي والمسلم! هكذا بدأ الأمر لدى منذ " ضد العولمة " و" في فلسفة الثقافة " و" بين قرنين " تلك المؤلفات التي شغلت فيها بقراءة الحاضر من خلال الوعي بالتراث الماضي ومن خلال الإدراك لمتطلبات المستقبل.
ومنذ عامين أو يزيد بدأت أركز اهتمامي على أن أشد اهتمام الآخرين معى إلى قراءة المستوى لعرفة أبعاده وتحديد كيفية التفاعل معها؛ وبالطبع لم أكن وحيد الذي أفعل ذلك، بل حاوله ويحاوله الكثيرون معى في هذه الآونة لكنى كنت أتصور أن شد الانتباه إلى المستقبل والتفاعل مع ما يمكن أن يجري فيه لا يمكن أن يقف عند حدود كتابة المؤلفات العلمية الرصينة المتخصصة بل ينبغي أن يكون عبر مقالات تترى الواحدة تلو الأخرى بلغة سهلة يفهمها الجميع خالية من التعقيدات والمصطلحات. وبالفعل بدأت عبر قناة تلك أكتب سلسلة من المقالات المبسطة شارحاً أبعاد المستقبل عبر قراءة وعرض بعض المؤلفات العلمية التي صدرت هنا وهناك في هذا المجال أو ذاك:

وفي العلم، في السياسة، في الاقتصاد، في الفلسفة... إلخ.

وابدت أرسل هذه المقالات تباعًا إلى "الإهرام" وهي الصحيفة التي تعودت أن أكتب فيها وإليها باعتبارها صاحبة أفضل رصيد من القراء في العالم العربي والإسلامي وربما أيضًا في العالم الغربي ولكن جاءت الرياح بما لا تشيرى السفن: فلأني لست من المحظوظين، أو لست من أصحاب الحظوة والنجاحية، كان القائمون على السماح بالنشر ينشرون مقالة ويستبعدون أخرى.
ما بعد العولمة

أو ينثرون حلقة من حلقات إحدى المقالات ويستبعدون الأخرى أو الأخريات حسب حجم المقالة وطول معالجة الموضوع فيها! ورغم أنني كنت دائمًا أرى أن ما لا يدرك كله لا يترك كله فقد كنت أواصل إرسال المقالات إليهم رغم ألمي وحزني الشديد على أن فكرتني لم تصل كاملة إلى قارئي الصحيفة الأكثر رصانة واحترامًا بين كافة قراء العربية!! فما بالنا لو أرسلتها إلى صحف أخرى أقل أهمية وأقل مصداقية!!

والحقيقة التي لا شك فيها رغم هذا العتاب على "الأهرام" أن لها الفضل وكذا الصديقان الاستاذ الدكتور أحمد يوسف القرعى والاستاذ على سالم، على الكاتب في حفظه لواصلة الكتابة والاتصال بالقارئ العالم بشكل أو بآخر وله ضغوط العمل وكثرة ما يرسل إليهم من مقالات هو ما حال دون نشر أو متابعة نشر مقالاتي تلك.

على كل حال، فقد كان عزائي دائمًا هو أنني كنت أكتب هذه المقالات القارئة المستقبل حسب خطة موضوعة لإصدار كتاب يشملها بعنوان " نحو المستقبل " أو " قراءة للمستقبل " وكنه دائمًا أقول لنفسي: لعل القارئ الذي كان دائمًا ما يتساءل عن الأجزاء
الثانية التي لم تنشر لهذه المقالات أو عن غيرها التي ربما لم تنشر أصلًا! سيكون شغوفًا بقراءة تلك المقالات كاملة وبعناوينها الأصلية في إطار هذا الكتاب الذي كنت أتمنى إصداره لاحقًا!!

ولكن حدث ما لم أكن أفكر فيه! حيث قابلت الصديق الأستاذ الدكتور عبادة كحيلة وطلب منى أن اشترك في مؤتمر هو مقرره وتنظيمه الجمعية التاريخية المصرية برئاسة الأستاذ الدكتور روف عباس المؤرخ القدير الذي أعتز به وتعتني به جميعًا حول "الحضارات حوار أم صدام" وأمهلني عدة أيام لتحديد الموضوع الذي سيكون محوراً لبحثي وكتابة ملخص له.

فكرت طويلاً وترددت طويلاً حيث إنه لا يمكنني المشاركة ببحث ذا طابع تاريخي فلا داعي لأن "أبيع الماء في حارة السقايين"!! ومن ثم نسيت أو تناسيت إلى أن وجدت د. عبادة ياعونى غاضبًا ذات يوم: أين ملخص بحثك إن الموعد قد انتهى وإما أن تحضر لي ملخص البحث غداً أو لن يمكنك المشاركة!!

ووجهت بي أقول له طمعًا في أن لا أغضب منه أو أغضب أستاذ د. روف بعد أن وعدت بالمشاركة: غداً سأحدد لك الموضوع وأحضر ملخص البحث!!
ما بعد العولمة

وللحق لم تكن ليلة سعيدة بالنسبة لي، فقد بث أفكار في هذا الموضوع الذي يمكن أن أقدمه لهذا الجمع من المؤرخين! فما أقدمه من قراءات جزئية لأحداث المستقبل العلمية والسياسية والفكرية لا يصلح مثل هذا الجمع القدير من المؤرخين وفجأة قلت في نفسى إن الإسهام الذي يمكن أن أقدمه هو بلا شك إسهام فلسفى أو على الأقل ذا طابع فلسفى.

ومن هنا فكرت في أن أقدم إلى المؤتمر ورقة تشتغل على قراءة المستقبل العالم بعد انهيار العولمة لأننى منذ فترة أتنبأ بأن عصر العولمة بمعناها "الغربي المتآمر" إلى زوال وأن كل الأحداث تشير على صعيد الفكر والواقع معًا إلى انهيار هذا العصر. ووجدتني أمسك بالقلم لكتب مخصصًا لورقة بعنوان «ما بعد العولمة - قراءة للمستقبل التفاعل الحضاري»; فأنى لا أؤمن باصطلاح «حوار أم صراع»، ولا أميل إلى هذه الصياغة ذات البديلين ! فالحوار دائمًا يجري على خلفية من الصراع أو العكس . وإذا كان البعض يستخدم كلمة «الحوار»، والبعض الآخر يستخدم «الصراع» لتوصيف ما يحدث الآن على الساحة العالمية، فالحقيقة المجردة هي أن ثمة صراع وثمة حوار، وأن كليهما موجودان ومتداركان.
في الوقت نفسه ويتمنى مثالًا التفاعل الحضاري الذي سيطر مستقبلاً نقلة أو دورة حضارية جديدة!
وبالفعل بدأت في ذلك كتابة الورقة ولكن فجأة ألم بمرض الزمني الفراش فترة مما أفقدني فرصة حضور المؤتمر، ومن ثم جاءتني الفرصة للتمهل وإعادة قراءة بعض مصادر مراة أخرى لتكون منبعًا لاستشهادات ضرورية في جوانب الورقة المختلفة.
ومن ثم طال باب البحث ولم تعد الورقة ورقة بل صارت بحثًا متكاملاً يقدم رؤية شاملة عن العولمة وما بعد العولمة كما يقدم قراءة مستقبلي التفاعل الحضاري ويحدد مدى إمكانية مشاركتنا في هذا التفاعل ودورنا فيه، وأصبح هذا البحث هو العمود الفقري لهذا الكتاب الذي يدل عزيز القارئ، حيث شكل القسم الأول والأكبر منه. بينما شكلت قراءاتي الجزئية للمستقبل القسم الثاني، بينما شكلت عدة مقالات هامة كتبتها عن رؤيتى للمستقبل وموقفنا منه والآليات مشاركتنا فيه بتحديث المجتمع المصري علميًا وسياسياً واجتماعياً، شكلت هذه المقالات القسم الثالث والأخير منه.
ما بعد العولمة

ولعل هذا الكتاب بأقسامه الثلاثة يكون دافعًا إيجابيًا لنا على
مواصلة قراءة المستقبل والتعامل معه بقيم جديدة تتوافق مع
العصر، بقدر ما تحافظ على الهوية. تناحرون مع الآخر من منطلق
الثقة في النفس وبناء عوامل القوة الذاتية، فلا حوار بدون امتلاك
القوة الكافية لقوة من نناحور معه!

إن «الآخر» لا يعني إلا لغة القوة، بل هو يسخرها لفرض رؤيته
وموقفه علينا فرضًا ومن ثم فعليًا أن نعي أنه لا «حوار» بدون
امتلاك بعض آليات «الصراع» وهي ليست إلا مزيجًا من امتلاك
عوامل القوة الذاتية اقتصاديًا وعلميًا وتقنيًّا وعسكريًا
وسياسيًا.

إن ثقافتنا وإن كانت في جوهرها ثقافة «سلام» و«محبة»
و«إيمان»، فهي ثقافة تحضنا على امتلاك عناصر القوة الذاتية،
وعدم الثقة المفرطة في «الآخر»، فهذا الإفراط في الثقة في الآخر
هو ما جعلنا ننسى سنوات القهر والاستعمار والهوان، وهو الذي
جعلنا ننسى اغتصاب الأراضي الفلسطينية كاملاً وفعل مؤامرات
الغرب الأوروبي في منتصف القرن الماضي، وبفعل استمرار هذه
المؤامرة في المساندة السافرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل حاليًا.

إن التعامل مع «العصر» وقيمته لا ينبغي أن يُؤجل حتى تتحرر الأرض عبر ما يسمونه «ثقافة السلام»، بل ينبغي أن يكون تعاملًا يتوافق فيه عوامل بناء القوة الذاتية على كل المستويات مع عوامل الحذر. في الحوار مع الآخر، ذلك الحذر الذي يجعلنا دائماً في يقظة كاملة تتحسب لكل الخيارات ولا تركن إلى مهدئات «السلام» والمفاوضات، وبناء شرق أوسط جديد. إلى آخر هذه المصطلحات التي يستخدمونها لتخدير شعوبنا وإذكاء روح التكاسل والتواكل طمعًا في أن تضغط «أمريكا» و«أوروبا» فيحل السلام الشامل محل الصراع والحرب! وهذا أمل بعيد المنال، ولعل ما يحدث الآن في الواقع على الأرض الفلسطينية المحتلة إنما يكشف مدى بُعد هذا الأمل، ومدى ما وصلنا إليه من «هوان» نتيجة الركون إلى ثقافة السلام وعدم الأخذ بعوامل التحدي الحضاري الشاملة.

إن صراعنا مع «إسرائيل» هو في حقيقته صراع حضاري، بل
ما بعد العولمة

هو صراع وجود؛ إن الذي احتل وبنى دولته عليها اغتصابًا وقهرًا لا يثق مطلقًا في أنه يمكنه أن يعيش في سلام بجوار من احتل أرضه وانتكه حرمه ودنسها، ومن ثم فهو يدرك الأبعاد الحقيقية لصراع «الوجود» مع «الآخر» الذي هو «نحن»! ومن ثم فعلياً أن ندرك أن هذا الصراع هو في جوهره «صراع وجود» وصراع الوجود ينبغي أن نمتلك أسلحته بدءًا من تحديث مجتمعاتنا وبناء عوامل القدرة الذاتية كما أشارنا من قبل، وانتهاء بالاستعداد لمراحل جديدة من الصراع السلمي الذي يفرضه علينا المحتل في كل حين وحينما يكون مستعدًا له!!

مرة أخرى أقول وأشدد على أن قراءتنا للمستقبل بشكل جديد هي مدخلنا الحقيقي لإقامة علاقات أكثر قوة ومتانة مع دول الشرق والشرقية من اعتمادنا على الغرب. بل من الضروري أن نتعامل كما قلت ولا أمل من التكرار - بحذر مع هذا «الغرب» وخاصةً رأس حربته أمريكا. فسحب الأرصفة العربية شيئًا فشيئًا من البنوك الأمريكية والغربية وتوجيهها إلى البنوك العربية والشرقية واستخدامها في بناء مجتمعاتنا على أسس علمية
وبالاقتصادية واستراتيجية جديدة هو أول خطواتنا نحو المستقبل.
ثم تأتي بعد ذلك خطوات أخرى على رأسها حل الخلافات العربية –
العربية والتوجه نحو إقامة السوق العربية المشتركة وتفعيل بقية
اتفاقيات الجامعة العربية الخاصة بالتنسيق الاقتصادي والإعلامي
والعسكري ... إلخ.

ثم بناء عوامل القوة الاقتصادية والسياسية المشتركة مع دول
شرق آسيا من جهة، ودول الجنوب كالسوي سوء في أفريقيا أو في
غيرها من القارات الأخرى من جهة أخرى. إن بناء عوامل
التقارب بين الشعوب العربية والإسلامية لدرجة تتوحد معها
المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية هو العامل الوحيد الذي
سيجعلنا نحنم الصراع مع "الآخر" الغربي، ولا سيما إذا ما
تقارب رؤى العالم العربي والإسلامي، مع رؤية العالم الأسيوي،
وتحول هذا التقارب في المروى إلى تعاون مشترك في كل المجالات.
إن هذه هى اللحظة التاريخية التي أتمنى أن يطول بى العمر
لأراها حقيقة واقعة في منتصف هذا القرن إن شاء الله. فهذه
هي اللحظة التاريخية التي ستنهار فيها دورة سيادة الحضارة
العربية "المتأمرة"، لتبدأ فيها دورة السيادة للحضارة الشرقية
ما بعد العولمة

بقيادة "شرق آسيا" (وخاصة الصين واليابان) وربما بدت مع نهاية هذا القرن شائر تفوق الحضارة العربية والإسلامية من جديد نتيجة التحاقها مع حضارة الشرق الأسيوي وتسلحها بعوامل القوة الإيمانية الفذة التي تنقص تلك الحضارة.

إن هذا الأمل الذي ترونوه بعيداً، لن يكون كذلك إذا ما أحسنا من الآن التعامل مع التحدي الحضاري المفروض علينا، وإذا ما امتلكنا بحق إرادة البقاء والتحديث لمجتمعاتنا وصرفنا النظر عن خلافاتنا الداخلية، وتعاملنا بحذر مع "الآخر الغربي" الذي أخشى حضارياً على الانتحار والفناء.

وكلى أمل في أن أكون بكتابي هذا قد وضعته مع قارئي العزيز الذي يتفاعل مع ما فيه من رؤى وأفكارلبنة الأولى في التعامل مع المستقبل.

والله المستعان.. وهو ماء وراء الخص...

د. مصطفى الشار
مدينة نصر في: 25 صفر 1403ـهـ
الموافق: 8 مايو 2002م
ما بعد العولمة

قدمته من " ضد العولمة" إلى "ما بعد العولمة"

هذا الكتاب يحاول فينه اختراع حاجز الزمن للكشف أبعاد المستقبل ومع ذلك فهو ليس رجماً بالغيب وهتكاً لأستاره بلا مبرر، حيث أن قراءة المستقبل تنطلق لدينا من تحليل دقيق وعميق لما يجري في الواقع المعاصر من أحداث هي نفسها تداعيات لأحداث سابقة عليها، وبالتالي فهي بلا شك تمثل مقدمة لأحداث تالية.

وقضييتنا الأولى في هذا الكتاب هي: ما هي الصورة العامة لهذه الأحداث القادمة وما هي الملامح الأساسية لصناعة هذه الأحداث. وهل سيستمر اللاعبون الأساسيون على سيرك الحياة المعاصرة للعالم هم هم أم أنهم حتماً سيتغيرون بعدما طال الزمن باستبادهم وأن أوان زوال هيبتهم وتسلطهم؟

لقد نجح "الغرب" رغم كونه - على حد تعبير جارودي - عرض طاري في تاريخ البشرية الطويل، نجح بفعل نشره لأكاذيب مثل "المعجزة الغربية"، "المعجزة اليونانية"، "العولمة أو الكوكبية" في ترويج نفسه أمام شعوب العالم الأخرى بأنه هو مركز التاريخ.
الإنساني باكمله: فلم تكن هناك حضارة ولا فكر ولا علم ولا مدنية إلا حينما ظهرت الأمة اليونانية - وهي الأصل الأول لهم - على خريطة التاريخ القديم. كما لم تكن هناك حضارة حديثة ولا تقدم صناعي وتجاري، ولا دولة ولا قانون ولا حرية ولا مدنية معاصرة إلا منذ عصر النهضة وبدء العصر الحديث في «الغرب». ومن ثم تشرذم وتقزم تاريخ الأمم الأخرى حتى أصبح لا يكاد يذكر إلا على هامش التاريخ للحضارة الغربية قديمًا وحديثًا، تلك الحضارة التي لم تستمر قديمًا إلا عدة قرون تعود على أصابع اليد الواحد، أما حديثًا فعمرها الحقيقي لا يتجاوز القرون الأخيرين أو على أبعد مدى القرون الثلاثة السابقة.

وهذه القرون الثلاثة كانت كفيلة بما حفلت به من أوهام المركزية الغربية في كل شيء بأن تضمن إلى جوارها إنجازات الحضارات الأخرى لدرجة العدم!! ورغم أن الحربين العالميتين في القرن الماضي قد قتل فيهما أكثر من خمسين مليونًا من الأوربيين، إلا أن الحضارة الغربية قد نجحت في ذات الوقت في تشكيل العالم عقبهما كيفما شاء الأوروبيون ومعهم القوة الناشئة التي تعمقت الآن تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية.
ما بعد العولمة

إن عملية "الغرب" أمام ناظري الغربيين أنفسهم، وعملقة الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي أمام ناظري الأمريكيين خاصة وأمام الأوروبيين وبقية العالمين عامة جعلت هؤلاء وأولئك يتصرفون كما لو أنهم قد امتلكوا الأرض ومن عليها، وأن من حقهم توزيع ثرواته كيفما شاءوا والتحكم في مصادرها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة. لقد سنوا التشريعات ووضعوا القوانين لهيئات أطلق عليها هيئات دولية وهي في الواقع لا تعمل لمصلحة دول العالم أجمع، بل تعمل - حسب القوانين المفصلة لخدمة السادة - وفقًا لمصلحة سادة العالم: "الغرب" ورأس حربته الآن "أمريكا"!

وحينما يصل الأمر كما وصل الآن إلى محاولة إذلال بقية شعوب العالم وإفقارها وهدم منجزاتها الحضارية والتقليل من شأنتها، حينما يصل الأمر إلى هذا فلا بد من أن ينهار الطاغوت؛ ففتيَّة اللحظة التي يتصور فيها أنه قد وصل إلى ذروة التحكم والسيطرة يكون في هذا نقطة البداية لنهايته!

لقد علمتنا دراسة فلسفة التاريخ كيف نقرأ تاريخ الدورات الحضارية، وعلمتنا كيفية صعود الأمم وكيفية انهيارها. وحينما نطبق هذه المعايير - كما طبقناها في قضيتنا الأولى تلك - كانت
النتيجة هي أن المستقبل سيشهد إنهيار "الطاغوت" داخليًا وخارجيًا وسيشهد صعود قوى أخرى أكثر اعتدالًا وأكثر مراعاة لمصالح بقية الشعوب وأكثر مراعاة لتطبيق معايير العدالة على كافة الشعوب.

أما قضيتنا الثانية فهي محاولة للتداويل على هذه الرؤية الفلسفية العامة للمستقبل؛ فرغم أننا حاولنا بوسائل شتى وببلاهة عدة البرهنة على أننا لم تعد نعيش عصر ما يسمى بالعولمة وأن انهيارها أصبح حتميًا مع انهيار أسسها وقادتها ومع تتامي رفض بقية شعوب العالم لقيميها ولهيمنة قادتها؛ كما حاولنا وضع صورة لما بعد العولمة وكيفية نشوء الدورة الحضارية التالية وأهم معالمها.

أقول رغم ذلك إلا أننا وجدنا أن بعض التفاصيل قد تكون مفيدة، وأن تقديم القراءات الجزئية بصورة المستقبل بالنسبة للعلم، وبالنسبة لأقطاب العصر القادم وخاصة في آسيا، وكذلك بالنسبة لمستقبل "الإسلام" باعتباره يمكن أن يكون بدلاً يوتوبيا للمستقبل إن لم يكن القريب، فالبعيد.

أقول أننا وجدنا أن هذه القراءات النوعية والجزئية ستكون بمثابة الضوء الكاشف المؤكد للرؤية العامة التي طرحناها في القسم الأول من هذا الكتاب.
ما بعد العولمة

ولا كان السؤال الملح هو: ماذا نحن فاعلون إزاء هذه القراءة للمستقبل بشكلها العام والجزئي؟

فقد قدمنا في القسم الثالث بعض ما نراه في اللحظة الراهنة ضروريًا لكي يكون على قدر التحدي المفروض علينا. إذ أن التلخيص من بعض معالم ثقافة التخلف التي علقت بنا منذ ابتنينا بالاستعمار الغربي وترسيخه فيها قيماً معينة جعلتنا "محلك سر"؟

فمنذ أكثر من مائة وخمسين عامًا أو يزيد لا نزال أسيرة ثنائية الأصالة والمعاصرة، التقليد والتجديد، التراث والحداثة، الشرق والغرب، إلخ.

وطالما ترسخت فينا وسيطرت على عقول مفكرينا هذه الثنائيات حيث يكون السؤال المطلوب الإجابة عنه هو: هل نترك الطرف الأول أو نبقى فيه؟ هل نرتمى في الطرف الثاني أو نعزل عنه؟

وبالطبع تكون الإجابات ولا تزال هي الاختيار بين البديلين حسب رؤية كل طرف! أو الجمع بينهما في خانتين متتجاوزتين؟ فنكون هذا البديل حين يتعلق الأمر بشيء يخص الهوية والتراث، ونكون ذاك البديل الآخر حينما يتعلق الأمر بشيء يخص العصر.
الذي نحياه. ومن ثم أصبحنا أسرى ثنائية فجوة لا تؤدي مطلقاً إلى أي تقدم، بل تؤدي عادة إلى التشرذم والتحلق حول أحد البديل الثلاثة وكل واحد منهم وحده يمثل عائلاً أمام التقدم لأننا لا نتعامل مع العصر بعقلية الواثقين من أنفسهم ومن قدراتهم الذاتية، وإنما نتعامل معه بعقلية الخائف – المتردد – الذي يحس بالدونية ويطلب العون ممن ل يعينه بدأ على بلوغ ما بلغته قامته وتقدمه! إلا إننا لم تعد نطرح مثل هذه الثنائيات، فقد تخلصنا منها منذ زمن ونادينا في ثلاثة من مؤلفاتنا السابقة "ضد العولمة"، و "فلسفة الثقافة"، و "بين القرنين - معًا إلى الألفية السابقة"، نادينا بأن نتعامل مع العصر تعامل الواثق من قدراته، المعترض يقوم تراه العريق، القادر على أن يتعامل مع كل منجزات العصر بعقلية مرنة حرة فخورة بأنها تدخل الآلية السابعة من وجودها الحضاري، بينما الآخر عمرو لا يتجاوز ألفي عام أو يزيد قليلاً إذا ما وضعنا في الاعتبار بضع قرون عاشتها الحضارة الغربية ممثلة في الحضارة اليونانية قبل الميلاد.

إذنا نطرح هنا سبلاً عملية مؤطرة بالأطر النظرية السابقة ترحبا في مؤلفاتنا السابقة تلك، هذه السبل أ همها: التفكير دائمًا.

٨٨
ما بعد العولمة

في المستقبل والتوجه نحو تأمّله والمشاركة في صنع أحداثه، قبول قيمة الحوار حيث إننا بالفعل أصحاب حضارة الحوار، قبول القيم الأخلاقية ذات البعد الديني الراسيح يجعلها قيمًا للتحديث وصنع التقدم. إنها تغيّرت أو ما تيقظت لا أنها وأدركت حجم دورها في الماضي والحاضر، فهي تكون قادرة بفعل الحوار مع الآخر واستنهاض قيم تراثها العربي. ستكون قادرة على صنع المستقبل بكل ما يحمله من تحديات، لأننا نملك القدرة الحقيقية - إذا ما شئت – وأردنا – على الاستجابة الفعّالة لأي تحدي ونعرف كيف نتعامل معه. فقط يتطلب الأمر ثقة في النفس - تفكير دؤوب في المستقبل - امتلاك ناصية التفكير العلمي - التمسك بالقيم الأخلاقية الإيجابية وبنذ القيم السلبية الداعية إلى التكاسل والفرار من الواقع - تقبل النقد سواء كان من الداخل أم من الخارج والدخول في حوار إيجابي بناءً حول كل القضايا التي تشكل دعامات صنع المستقبل.

كما أننا ندرك أن تيقظ الشخصية المصرية يعني ضمن ما يعني اليقظة في ذات الوقت للشخصية العربية ككل وربما أيضًا.
للشخصية الإسلامية. وهي بهذا تعطي المؤشر الفاعل في الحوار الحضاري مع "الشرق - رمز المستقبل والمؤهل لقيادةً"، ومع الغرب "الأوربي" الذي يملك ناصية الحاضر والأساس الحقيقي للحضارة السائدة إذا ما نظرنا بواقعية ودون انهيار للهيمنة الأمريكية ذات القشرة الحضارية الزائفة!

وبعد عزيزي القارئ،

فإن كتابنا هذا يعد الكتاب الرابع في سلسلة مؤلفاتنا التي خرج بها صاحبها من أسر التخصص العام والدقيق (الفلسفة عموماً - والفلسفة القديمة خاصة)، إلى فضاء الفكر الواسع لا لكي يتسلى بك ومعك بطرح قضايا فكرية معينة، بل ليقلق مضجعه ومضجعك بشأن الحاضر والمستقبل! فالفكر قلق ولا مفر من القلق إذا ما أردنا أن ننهض! فالنهضة تنطلق من شكوك ودهشة وقلق لتحلل وتفكر وتصل إلى أفكار كاشفة لعمق الحاضر، مستشرفة آفاق المستقبل، طازجة الحلول للمعامل مع هذا المستقبل وتحدياته!

وهذا ما حاولناه في مؤلفاتنا الثلاثة السابقة ونستكمله في كتابنا الرابع هذا الذي بين يديك.
ما بعد العولمة

ففي "ضد العولمة" كانت القضية في حينها قراءة للواقع ورفضًا للهيمنة وليتذكر القارئ العزيز أن هذا الكتاب صدر في أواخر عام 1998 م. أيام كان الفكر العربي لا يزال يتلمس معنى المصطلح من الأدبيات الغربية ونقاً عنها، فكانت المفاجأة أننا قفزنا على كل المعاني التي وُجِّهت لها كل هذه الكتابات وأدركنا جوهر العولمة. إنها "غربة العالم" أو بمعنى أدق "أمريكته" على كافة الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية والمعلوماتية ومن ثم كان رفضنا لها وكان عنوان كتابنا هذا مفاجأً للمجتمع فلم يكن هناك إلا نحن الذي جاهر بأنه ومنذ العنوان "ضد العولمة" وقصدنا حينذاك بهذا العنوان الجدل المثير صدمة القارئ العربي وربما الغربي إذا كانوا يهتمون بما نقول أو بما نكتب. وهذه الصدمة بلا شك مطلوبة حتى نقرأ ونتحاور ونلتORLD الطريق الذي ستفتق عليه في النهاية؟ فالمسألة ببساطة أننا لم نكن مع أو ضد بشكل مطلق.. بل مع ما يطرح علينا بشكل إيجابي بناء، وضد كل عوامل الهيمنة وفرض الأمر الواقع على أنه الحقيقة التي لا تقبل النقاش أو الرفض!! ولما كانت المسألة حينئذ كما قال الكثيرون وأكدوا ونحن لسنا ضدهم بشكل مطلق، أن "العولمة" حالة واقعة ولا بد من التعامل
معها والتعايش مع مبادئها السياسية والاقتصادية بل والثقافية فقد أعدنا النظر في الأمر، وأعدنا مناقشة قضية العولمة وخاصة على الصعيد الثقافي في كتابنا التالى "في فلسفة الثقافة" حيث أردنا فيه أن تكون مشاركين بجدية في الحوار العالمي حول قضايا الثقافة والتنمية والتقدم والعودة. فقدمنا فيه رؤيتنا الخاصة لماهية الثقافة والتحضر ثم ناقشنا العولمة ومضمونها وخاصة على الصعيد الثقافي؛ فليس معنى أن آليات العولمة ضرورة لابد من الأخذ بها والتعامل من خلالها مع الآخر، ليس معنى ذلك أننا سنصبح مثل هذا الآخر في ثقافته وقيمته بل إن الثقافة كما قلنا وأؤكدنا "شأن عقلي" ليست مرهونة في تشكيلها بأي إلزام مطلق عندها وأقبل منها، بل كل ما يقدم عبر كل الآليات التكنولوجية المعاصرة ذات الصلة بوسائل الاتصال ونقل المعلومات إنما يمر أولاً على "عقل" الملتقي وله أن يقبله ولئن يرفضه وهو في الغالب طالما أن "المعلومات" المقدمة ذات مصدر "غريبي" أحادي وذات قيم مغايرة وغير معبرة عن جوهر الإنسان وحقيقته الأصلية، هو في الغالب (أي الملتقي من كافة أرجاء العالم غير الغربي) سيوفروا وينصر عليها ثقافته الخاصة وخاصة إذا كانت ذات قيم إيجابية...
ما بعد العولمة

بناءه صالحة للبناء عليها وصالحة لمواجهة تحديات الحاضر وصناعة المستقبل!

وقد توقفنا طويلأ في ذلك الكتاب الثاني عند قضية "الثقافة والتقدم" وبعد تحليل وافي لمصاور الثقافة والتنمية والتقدم والخلف أكدنا أنه يمكن لأي ثقافة عريقة مثل الثقافة العربية الإسلامية أن تتحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم بالمعنى الذي صاغنا للتقدم وهو معنى غير قائم بالضرورة على ما هو شائع في الخطاب الفلسفي الغربي. وأوضحنا كيفية هذا التحول وأدواته وسبل تحقيقه في واقعنا العربي المعاصر.

ومن هنا بدأ واضحًا أننا لم نرفض "العولمة" من فراغ وإنما من منطلق أننا نرفض أن تصبح ذريعة للهيمنة على شعوب العالم وفرض قيم ثقافية وتقديرية ناقدة ومتشابهة على شعوب وحضارات هي في ذاتها أعرق وأكثر قدرة على النهوض وعلاج تشهوات وسد نقاص الحضارة الغربية المعاصرة وخاصة الصورة الأمريكية منها!

وبدأ واضحًا كذلك أننا نملك استراتيجية خاصة للثقافة ومعنى التنمية والتقدم كما أننا نستطيع - إذا شئنا وأردنا بذلك - أن نشارك في صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين.
أما في الكتاب الثالث "بين قرنين" - معًا إلى الألفية السابعة"، فقد عدنا إلى الكثير مما أجملناه في الكتابين السابقين، وقدمنا تأملات أكثر تفصيلًا حول قضايا الواقع التي تختصنا كنا تخص "الآخرين" سواء كانت قضايا فلسفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو تكنولوجية... إلخ، وكان من شأن هذه التأملات التي امتلأت بها دفاتر الكتاب والتي بلغت عدد المقالات والدراسات فيه ثلاثين، أن تعيد إليها الثقة فنحن أصحاب حضارة تدخل ألفيتها السابعة، ونحن الذين نهون من شأنها وشيئنا حينما نحتفل مع العالم بما سمي مطلع الألفية الثالثة، وهذا العمق الحضاري استند على حقائق أوضحنها، ويلقى علينا تبعات بنبغي أن نكون واعين بها وراجدين للإطلاع بمهامها.

وها نحن في الكتاب الذي بين يديك وهو الرابع في هذه السلسلة عبر فضاء الفكر الواسع، نحاول الانتقال من قراءة الواقع وتحديد موقفنا منه ووقعنا فيه من خلال التأكيد على ذلك العمق الحضاري العريق من مصر القديمة إلى مصر المسيحية إلى مصر الإسلامية إلى مصر الحديثة متعلقة بحلقتي الأصلية والمعاصرة في
ما بعد العولمة

بنية لا تميز فيها بين هذا وذاك، فمصسر تهضم وتعيد فرز الرقمية والجديد معًا دون أن يبقى ذلك في خانة وذاك في أخرى.

أقول هنا نحن نتجاوز تحديد موقفنا من الواقع المعاصر عبر قراءة الماضي والحاضر معًا، إلى قراءة المستقبل واختراق حاجز الزمن لنعرف صورة هذا المستقبل وتحديد سبل التعامل معه والمشاركة فيه.

وكلي أمل أن نتفاعل مع هذه القراءة للمستقبل، لعلها تكون هادئًا لنا لامتلاك ناصيته أو على الأقل المشاركة فيه بصورة أكثر إيجابية. وأنا على ثقة بأنه رغم قتامة الحاضر ورغم كل ما يثقل كاهلنا منه، أنا على ثقة بأنه سيصبح بعد قليل ماضيًا نأخذ منه العبرة ويلهمنا القوة والقدرة على الأخذ بأسباب النهوض والتقدم.

فنحن أمة لم تخلق لم تسود وتذهب أدرج الرياح كصفحه من صفحات التاريخ المهملة، وإنما نحن أمة هى أعرق الأمم وهي أصل الحضارة وصانعة التقدم، ولذا فهي أمة لا تموت، بل كلما زادت عليها التحديات وتكالب على أصعنتها الأخلاك والذئاب كلما استجابت واشتدت استجوابتها شيئًا فشيئًا لتتفشى شامخة من جديد.
معترضة باستقلالها ومباشرة بقدرات أبنائها وفخورهم بإنجازاتهم وريادتهم.

إنني أرى بين البصيرة والعقل والعلم معًا أننا على مشارف خطوات من هذا المستقبل الزاهر. كل ما نناشئ أننا نحتاج للجرة في اتخاذ الخطوة الأولى لتحقيق عوامل القدرة المستقلة وبالتالي القفز لهذا المستقبل المنير.

ولعل نصف هذه الخطوة نحو المستقبل هي القراءة الجيدة الواعية لأبعاد الحاضر وتحديد ملامح المستقبل. وهذا ما حاولنا تقديمه إلى القارئ المصري والعربي والمسلم في هذا الكتاب الذي نحن في قامة صاحبها تواضعًا وحبًا لك أيها القارئ العزيز لعل أيدينا نتشابك، وعقولنا تتحاور، وتتوحد وجهتنا معًا ناظرين نحو المستقبل بأمل وتفاؤل.
الفصل الأول

ما بعد العولمة ..

قراءة في

مستقبل التفاعلات الحضارية
رغم زخم الحديث عن العولمة وتأثيره الطاغي في أركان العالم الأربعة على كافة الأصعدة، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا ومعرفيًا، فإنهن أعتقد أن عصر العولمة يوشك أن ينتهي، وأن الحديث عن نظام عالمي واحد تقوده الحضارة الغربية مماثلة في أمريكا وأوروبا وتهيمن عليه الأولى بقوتها العسكرية والاقتصادية وبامتلاكها معظم آليات الهيمنة الثقافية والمعلوماتية أصبح حديثًا لا يخلو من مخاطر الوقوع في براثن النظرة أحادية الجانب وهي نظرة أصبحت في اعتقادى وحسب ما يرى كثيرون من المحليين والمحقرين محل شك!! فهيمنة خطاب العولمة في العالم المعاصر أصبح في كثير من الأحيان متضمنًا نقضه، فضلاً عن أن الشعوب التي تتقلى هذا الخطاب - الذي يتضمن نقضه - أصبحت مدركة أن مصالحها الحيوية أضحت مرهونة برفض العولمة ورفض الخضوع لآلياتها الاقتصادية والسياسية، بل والثقافية أيضًا.

إن استشراف المستقبل ينبغي أن يدور لا حول الحديث عن العولمة، بل حول التساؤل عن "ما بعد العولمة" وحول المعالم
ما بعد العولمة

الرئيسية والتفاعلات الحضارية لهذا العصر الذي أراه قريبًا وان رآه الآخرون بعيدًا . إنى أعتقد أن الخمسين عامًا القادمة ستشهد بزوغ دورة حضارية جديدة تلي هذه الدورة الحضارية التي شهدت سيطرة أوروبا ثم أمريكا على العالم طيلة القرون الثلاثة السابقة على الألفية التي نعيش بداياتها الآن.

وبالطبع فإن للقارئ الحق في أن يتساءل عن الأدلة التي نبنى عليها فرضيتنا السابقة عن انهيار عصر "العولمة" وعن ضرورة بداية عصر "ما بعد العولمة"؟
انهيار العولمة

ولعلنا نوجز الحديث عن هذه العوامل بداية في ثلاث عوامل رئيسية تبدو في توضيح ماهية العولمة ذاتها، ثم في النظر إلى طبيعة القوة المسيطرة على العولمة ومدى ملاءمة عوامل هذه السيطرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، مدى ملاءمة هذه العوامل للعصر الذي نعيشه ومدى قبول القوى الخارجية لها والتساؤل إلى مدى ستتخصض هذه القوى الخارجية لضغوط الولايات المتحدة وهيمنتها فضلاً عن التساؤل عن التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة وهل هي تركيبة مثالية لقيادة العالم أو بمعنى آخر هل عوامل بقاء هذه التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة أقوى من عوامل فنائها أم أن العكس هو الصحيح؟

وفي النهاية نتساءل عن طبيعة القوى الخارجية المناوبة للهيمنة الأمريكية وعن مدى قدرتها على التحدي والاستجابة وكيف أن هذه القوى الخارجية تناور وستظل تناور حتى تنتهي الفرصة المناسبة للقبض على زمام الأمور وقيادة التحول نحو عصر ما بعد العولمة.
أولاً – ماهية العولمة:

إن للعولمة تعريفات عديدة تختلف أحيانًا وتتمايزة أحيانًا أخرى، لكنها تتجه نحو مجملها نحو التأكيد على أن آليات اقتصادية ومعلوماتية وثقافية وسياسية عديدة ساهمت في اتجاه العالم نحو التمييز الموحد أو التشكيل بمظاهر متشابهة في عالم السياسة والاقتصاد والمعلومات والثقافة. ومظاهر التشابه هذه كثيرة بالطبع، أتية بفعل عوامل تاريخية عديدة تتعدد تعود حسب بعض الآراء إلى بدايات العصر الحديث في أوروبا وتشكل ما يعرف بالدول القومية ثم اختلاف مفاهيم الدول القومية بالاتجاه نحو العالمية عبر عشرينات الاتفاقيات الدولية وتأسيس المنظمات الدولية المختلفة بما رسمته من مفاهيم واتجاهات جديدة نظمت العلاقات بين الدول وربطت عوامل التنمية في الدول المتبقية بالدول المتقدمة اقتصاديًا وسياسياً وثقافياً سواء قبل المرحلة الاستعمارية أو أثناءها أو بعدها.

إن مظاهر التشكيل لدى الدول المتبقية بمظاهر "الأوربية" أو "الأمركة" فيما بعد يعد من ما يؤكد نجاح الغرب في فرض هيمنته على العالم في كافة مجالات الحياة فضلاً عن أن انهيار الاتحاد
السوفيتي ومن بعده تفكك الكتلة الشرقية التي قادها لعقود عديدة
أصبح من العوامل التي ساعدت على إفراز مفهوم "العولمة" ودعمت
بشل غير مسبوق مظاهر الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة
الأمريكية على العالم ومن ثم أصبح مفهوم العولمة رأسخًا الآن
كحالة واقعة ينبغي التعامل معها وأصبح الجميع يعيشون شاعوا
أم أبا عصر العولمة الذي تمتلك معظم أوراق السيطرة فيه في
كافة مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية
الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل هذه "الحالة الواقعة" هي ما يثير التساؤل من جديد عن
مفهوم العولمة وماهيتها؟! والحق أنه بعيدًا عن مظاهر التغنى
بالتقارب القائم بين شعوب العالم وتشكيلهم بمظاهر الحضارة
الغربية بصورة’amERICAN’ة المعاصرة فإن هذا التشكل نفسه هو ما
يثير عوامل النقض لمفهوم العولمة; فالمرء قد تكون عوامل
التقارب قد تمكنت بفعل الحوار وتبادل الثقافات وتبنى العوامل
الإيجابية التي تسهم بها كافة الشعوب في كافة نواحي الحياة
اقتصاديًا وسياحيًا وثقافيًا والمفروض أن آليات الاتصال ووسائل
نقل المعلومات المعرفية مسخرة لتحقيق هذا الغرض.
ما بعد العولمة

لكن "الحالة الواقعة" التي تمكنت منها عوامل نشأة العولمة
بمعناها المعاصر قد أفرزت عوامل kits 4، أكثر مما أفرزت عوامل التقارب؛ إذ أن التقارب المزعوم لم يكن سوي ما فرضته أجهزة السيطرة والدعاية الأمريكية على العالم عبر العديد من الاتفاقيات التي كان آخراً ما عرف باتفاقيات الجات الاقتصادية والثقافية كما أن الحوار الذي تصور البعض إمكانية قيامه بين الحضارات والشعوب لم يثير سوى عن فرض ما يراه الجانب الغربي برئاسة الولايات المتحدة أنه الحق والعدل؛ وقد بدا لكل ذي بصيرة وعقل أن مفهوم أمريكا للعدل مفهوم أحق لا يراعي إلا مصلحتها الآنية ومصالح حلفائها الأوروبيين أحياناً وإسرائيل معظم الوقت وصار الحق والعدالة مرتبطين بالتهديد باستخدام القوة لفرضهما إذا ما اشتكى المظلوم أو لجأ إلى أي منظمة دولية.

وبالطبع فإن ارتهان العدالة والحق بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعني أن العدالة عمياء وأن العقل والحكمة لم يعدهما وجوداً. ولا كانت تلك القوة الغاشمة - التي ترى الحق والعدل فيما يحقق مصلحتها فقط دون أن يذكى مراعاة لصالح
الآخرين وهي المنوطة بتحقيق العدالة الكونية، وهي المخولة بتفعيل عناصر “العولة” على هواها، فإن العولة لم يعد لها وجود كمفهوم مثالي تصوره البعض يومًا محققًا للتقارب بين الشعوب ومزيلًا للفوارق بينهم ومؤكدًا على حقوقهم الإنسانية في الحياة الحرة الكريمة.

إن الموجود إذن هو عوالة مفروضة بالقوة الفاشمة للولايات المتحدة وبالقوة الفاشمة لاقتتصاد بعض الشركات متعددة الجنسيات التي تأخذ من أمريكا وبعض الدول الأوربية مركزًا لها، ومحكمة بمعايير مزدوجة للحكم في معظم الأحيان؛ ومن شأن كل هذا أن تكون هذه “الحالة الواقعة” و “الخطاب” الذي يروج لها مرفوضين من قبل “الآخر” وإن خضع لهما ظاهريًا، ومن ثم فإن هذه “الحالة الواقعة” تتضمن تلقائيًا عوامل رفضها ونقضها.

فإذا كانت الدولة التي تقود حركة العولة وحليفاتها غير معنّين إلا بتحقيق مصالحهما الآتية وفرض تحقيق هذه المصالح بالقوة العسكرية وبالتدخل في شئون الدول الأخرى أحيانًا، وبالسيطرة على المؤسسات والمنظمات الدولية سواء المؤسسات السياسية كالامم المتحدة ومجلس أمنها المرهون بإدارة الخمس الكبار فيه
ما بعد العولمة

وبحقهم في استخدام الفيتو لإعاقة أي قرار يعارض مصلحة أي منها، أو المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الشركات الكبرى عابرة الاقارات برؤوس أموالها الضخمة التي لم يعد أمام حرية انتقالها وسيطرتها على اقتصادات الدول النامية والمتعلقة أي قيود.

أقول إذا كانت تلك الدولة بعناصر هيمنتها المختلفة هي قائدة حركة "العولمة" فهي بلا شك غير صالحة للقيادة أخلاقيًا وإن كانت تملك مقوماتها اقتصاديًا وسياسياً وعسكريًا!! فالحقيقة التي تكشف عنها ممارسات هذه الدولة وحليفاتها والمؤسسات والشركات التي تسيطر عليها أننا أمام ممارسات تتسام بالأخلاقية واللإنسانية؛ فلا مراجعة لحقوق الإنسان الأساسية: حق الحياة والملكية والتعبير، ولا مراجعة لمصالح الشعوب الضعيفة اقتصاديًا، ولا مراجعة لتحقيق العدالة وإعطاء الحقوق المغتصبة لأصحابها!!

ولا كانت هذه هي طبيعة "الحال الواقعة" للعولمة؛ فهي إذن ليست "عولمة" بالمعنى ذا الطابع الأخلاقي والإنساني الذي يروج له
خطابها النظرى ومن ثم فهو خطاب وهمي تنفيذه وتنقضه الممارسات القائمة على أرض الواقع.

وهذا هو ما بدأ يدركه منظور العولمة ودعاتها وخاصة فى دول الجنوب؛ وها هو مفكرنا السيد يسین الذي كان قد بدأ يكتب عن تشكل حضارة عالمية جديدة شعاراتها "وحدة الجنس البشرى"، يدرك مؤخرًا أن مشروعه لفهم العالم بعد انهيار الكتلة الاشتراكية بنظامها الشمولي كان متفاعلاً أكثر مما ينبغي "لأنه سرعان ما تبين له من خلال التعمق في قراءة الملامح الراهمة للنظام العالمي المتبقي أنتا بصدور معارك كبرى أيدولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية من الصعب التنبؤ بنتائجها النهائية لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التي تقوم بها الولادات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة لإعادة إنتاج نظام الهيئة القديم" (1).

إن هذا الإدراك المتزايد لطبيعة التناقض بين خطاب العولمة وسلوك دعاتها هو ما سيؤدي حتما إلى رفضها وتجاوزها. ومن ثم

(1) السيد يسین : العولمة والطريق الثالث، نشرة مكتبية الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999، ص 13.
ما بعد العولمة

فإنني أميل إلى اعتبار "العولمة" مجرد مرحلة تاريخية مثل مراحل تاريخية كثيرة سابقة. وما أقوله وما أراه ليس بعيداً عن السياق السائد لمناقشة قضية العولمة وتعريفاتها؛ فهناك بالفعل من يعرفون العولمة باعتبارها "حقبة تاريخية محددة أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطاراً نظرياً وهي في نظرهم تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في السنتينتين بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك إلى أن انتهى هذا الصراع والذي يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة.

وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم.. فالعولمة في نظر أصحاب هذا الرأى هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة مثل مصطلح الحرب الباردة الذي سبقه يؤدي دوره كحدود زمني لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كأن يقال مثلاً أننا نعيش في عصر العولمة لتبير أو فهم سياسات معينة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.

وهي وفق هذا التعريف يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذي سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظاماً سياسياً ـ(1)ـ.

(1) نفسه، ص 92 ـ 93
ورغم أن هذا التعريف للعولمة لا يهم بكونها ظاهرة اجتماعية أو اطارًا نظريًا لفهم طبيعة المرحلة التي يعيشه العالم الآن بما فيها من مضامين اقتصادية وسياسية وثقافية، فإن أصحابه قد أصابوا الهدف حينما أكدوا على أنها مجرد حقبة تاريخية وأن "العولمة" ليست إلا مجرد اصطلاح للدلالة على هذه الحقبة التاريخية التي ستمضى مثل حقب تاريخية سابقة سميت بأسماء عديدة.

وفي اعتقادى أن تقريغ مصطلح "العولمة" من معناه والذي يبدو من خلال التناقض بين ما يقال في الخطاب النظري لدعاته، وبين ما يجري في الواقع من ممارسات هؤلاء الدعاة ومنفذى سياساته هو الذي سيعجل بانتهاء هذه الحقبة التاريخية التي لم يشهد تاريخ البشرية مثيلًا لها في تناقض القول مع الفعل وفي اختلاف المفاهيم وازدواجية المعايير، فضلاً عن كل مظاهر الظلم والتعدي على حقوق الآخرين بأشكال متعددة منها الظاهر وكثير منها ملتو لا يفطن له المظلوم إلا بعد حين!!
ما بعد العولمة

ثانيًا - طبيعة القوة المسيطرة (الولايات المتحدة الأمريكية) :

إن تحليل الشخصية الأمريكية ومعرفة ما يجري داخل المجتمع
الأمريكي وصورة الأمريكي في نظر نفسه مسألة في غاية الأهمية
إذا ما أردنا أن نقرأ المستقبل القادم للبشرية في عصر العولمة وما
بعد العولمة.

إن أمريكا كما هو معروف قامت على أكتاف المهاجرين –
الغزاة من مختلف الجنسيات الأوربية: إنجليز وألمان وفرنسيين
وأيرلنديين وإيطاليين وروس ثم اختلطت هذه الجنسيات بالطبع
بأهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر الذي حدثت لهم أكبر حركة
تطهير عرقي شهده العالم ومع ذلك بقي منهم من بقي واختلطت
كل هذه التركيبة السكانية بمهاجرين من أصول غير أوربية من
أسلبيين وأفارقة وزنوج وعرب ويهود. إن كل هذه الجنسيات من
مختلف الأعراق جرى صهرها عبر هيمنة الثقافة الأنجلو الأمريكية
وفرضها على الجميع. إن «الأمركة» على حد تعبير أحدهم - لم
تكن عملية صهر بمعنى التطريز وإنما بمعنى السبك. فالمجتمع
الأمريكي لم يكن ينظر إليه على أساس تشكله من أجزاء جرو
تطريزها وإنما من ناتج صهر كصهر خام الذهب لتحويله إلى سبيكة وفي نظر صاحبنا فإنّ»الأمركة» لم تكن تعني تطهير الأقليات العرقية، بل تطهير الأقليات من عرقيتها(1).

وعقب الفراغ من عملية الصهر أو التطهير فلتسمها ما تشاء تشكلت دولة أمريكا على أساس من إعلان الاستقلال الأمريكي وأصبح جورج واشنطن أول رئيس للجمهورية فيها ومنذ ذلك التاريخ البعيد والأمريكيون يعتقدون أنهم ابتقوا أعظم بلد وأعظم دولة عرفا التاريخ الإنساني، بل لقد اعتبر المستوطنين الأوائل - كما قال المفكر الأمريكي الشهير امرسون - أن بلدهم هو المخلوق الأخير وأعظم صدقة تصدق بها الرؤى على العالم؛ ولم يمضى 190 عاماً على تأسيس أمريكا حتى قال الرئيس كندي: إن الأمريكيين هم الحرس على معاوق الحرية في العالم(2)؛ ومن هذا وذاك تتكشف أبعاد رؤية الأمريكيين لأنفسهم بأنهم هم الأجد بقيادة العالم.

(1) انظر: رضا هلال، تفكك أمريكا، ضمن منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص 26.

(2) نقلاً عن: نفس المرجع السابق، ص 22.
ما بعد العولمة

ومن ثم فقد كانوا دائماً ينتظرون الفرصة تلو الأخرى لإثبات أحقيةهم في ذلك حتى نجح جورج بوش في صك مصطلح النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم دشن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إن لم يكن عن رضا فبالإذعان والتسليم وإن لم يكن بالاثنين، فليكن بفرض ذلك بقوة السلام وبفرض العقوبات وعزل الحكام ومغزول الدول وفرض الحصار عليها ... إلخ.

والآن لننسلع عن صورة هذا السيد للعالم المدعو أمريكا، ما هي الصورة الحقيقية لأمريكا من الداخل!! وما هي معالم الشخصية الأمريكية؟!

لقد وجه هذا السؤال الأخير لمديرة مكتب الإحصاء الأمريكي في وزارة التجارة الأمريكية فقالت: إنه لا يوجد مثل هذا الشخص الذي يمثل الصورة النموذجية للشخص الأمريكي!! ولديها كل الحق؛ فسكان أمريكا كما أشرنا أنفسنا يتسمون بأقصى قدر من التنوع العرقي؛ لقد أظهر إحصاء ظهر 1997م الكثير من الدلالات؛ فالأمريكيون قد بلغ عددهم في ذلك العام 267 مليون شخص.
بلغت نسبة السكان البيض بينهم 72٪، بينما بلغت نسبة السود 13٪. أما أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر فقد بلغت نسبتهم واحد في المائة بينما بلغ نسبة السكان الأصليين 4٪، أما الهسبانيين فقد بلغت نسبتهم 11٪.

ومع أن هذا العدد من السكان إجمالا يبلغ أقل من خمس سكان دولة مثل الصين، فإن إجمالي الناتج القومي لهم بلغ في ذلك العام أكثر من ضعف إجمالي الناتج القومي للصين. ورغم ذلك فإن الميزان التجاري للولايات المتحدة عام 1996 كان مصابا بالعجز التجاري مع اليابان والصين وكندا والملكيك وألمانيا، وبلغت نسبة من عدوا تحت خط الفقر فيهما حوالي 56 مليون من عدد سكانها!! كما بلغت نسبة البطالة حوالي 5.5٪، كما بلغت نسبة الجريمة لكل 100 ألف من السكان حوالي 0.78 جريمة سواء كانت جرائم عنف أو جرائم الممتلكات.

(1) هذا الإحصاء نقلًا عن نفس المرجع السابق، ص 38
(2) نقلًا عن نفس المرجع، ص 40 - 42
ما بعد العولمة

ومما له دلالة أخلاقية واضحة عن طبيعة المجتمع الأمريكي متعدد الأعراق والأجناس، تلك الدراسة التي أعدتها جامعة ثاوث كارولينا عام 1993م عن اغتصاب النساء بالولايات المتحدة، حيث تبين أنه قد اغتصب في هذا العام وحده 12.1 مليون امرأة بالغة.
وفي مسح أجري على 4 آلاف امرأة منهم تبين أن 29% منهم قد اغتصبن من الجيران والأقارب والأصدقاء وأن 16% منهم فقط أبلغن البوليس بينما خشي 29% منهم الإبلاغ خوفًا من التأنيب.
كما اتضح أن التحرش الجنسي أصبح مشكلة تواجه النساء حتى في مكان العمل وأن الرجال والأولاد والبنات أصبحوا أيضًا من ضحايا التحرش الجنسي حيث ثبت إن بين كل 10 تلاميذ تعرض منهم 8 للتحرش الجنسي(1).

أما أطرف استطلاع للرأي فقد جرى على يد مجلة نيوزويك عام 1995م حول نظرة الأمريكيين لبلدهم حيث سئلوا عن التغيرات التي حدثت للشخصية الأمريكية خلال العشرين سنة السابقة فكانت إجابة معظمهم ترى أن الشخصية الأمريكية تغيرت للأسوأ.

(1) نقلًا عن : نفس المرجع ص 44
علمًا بأن الاستطلاع جرى على عينات من الأمريكيين الأغلبية والبيض والهسبانيون؛ وحينما سألوا: هل ستظل أمريكا أمة واحدة بعد 100 سنة؟ جاءت إجابة أغلبية السود بالنفي، بينما جاءت إجابة أغلبية البيض والهسبانيون بالإيجاب(1) وهذا يدل على مدى تطلع السود إلى تفكك هذه الأمة ومدى ما يعانوه من ظلم واضطهاد على يد العنصرتين العرقتين الآخرين؛ وما يزيد من توضيح تناقض الشخصية الأمريكية أنه حينما أجري استطلاع للرأي حول نموذج الشخصية الأمريكية جاءت إجابة الأغلبية في صالح لاعب كرة السلة مايكل جوردان !! وللقارئ العزيز أن يحكم على مستقبل مجتمع مثل هذا!!

أما عن الحلم الأمريكي الذي تنزلي به أمريكا ويسعى إليه الساعون إلى الرفاهية والرفاه، فقد تفاوت احساس الأمريكيين به حسب ما وصلوا إليه من تحقيق لممثليهم ؛ فإذا كان بيل كلنتون قد قال مكبرًا عنه: إنه حلم بسيط ومؤثر .. إذا عملت بجد وفق القواعد المرعية فإنك يجب أن تحصل على فرصة أن تصل إلى

(1) انظر: نفسه، ص 884 - 49
ما بعد العولمة

أقصى مدى! فإن مالكوم إكس قد قال: أنا لا أرى أي حلم أمريكي، أنا أرى كابوسًا أمريكيًا(1).

وإذا كان رجال السياسة قد عبروا عن الطموح التوسعي المجنون للاحتكارية الأمريكية، فإنما قال تيودور روزفلت: «أمريكا العالم هي مصير وقدر أمتنا، وقال السيناتور البرت بيفريج: نحن أنجلو ساكسون ويثعين علينا أن نلتزم بما يفرضه علينا دمنا ونحتل أسوافًا جديدة بل وأراض جديدة إذا لزم الأمر»(2)، أقول إذا كان رجال السياسة قد عبروا عن هذا الطموح الذي نشهد مدى تحقيقه هذه الأيام، فإن إريك فرووم عالم النفس الأميركي الشهير يقول: «نحن كبشر ليست لنا أهداف سوى أن ننتج أكثر وأكثر. إرادتنا غير موجهة إلى شيء، بل لا إرادة لنا لكى نريد نحن يتهددنا خطر الفناء بسلاح نووي، وخطر الموت بفعل السلبية التي غرستها فينا الحياة السلبية نتيجة ابتعادنا عن مسؤولية اتخاذ القرار»(3) وها هو أيضًا عالم نفس أمريكي آخر يدعى سيمور.

(1) نفسه، ص 151.
(3) نقلًا عن: نفس المرجع السابق، ص 187.
هاليك يقول بعد دراسته حال الشباب الأمريكي الرافض في
أمريكا: «لعل أهم عامل ضاغط غير مباشر ولكنه حقيقي على
حيوات الطلاب هو الحياة في مجتمع الورفة الذي فشل في
الاعتراف بضرورة تحديد أهداف للحياة ذات معنى وغير مادية»(1).
وبالطبع فإن ما يقوله علماء النفس الأمريكيين يعد خير تعبير
عن حالة مجتمع يقوم على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية المادية
لأبنائه دون أن يعني أدنى عناية بآي غايات أخلاقية ودينية للوجود
الإنساني. وليس أدل على ذلك التردير الأخلاقي والاستغراق في
إشباع لذات الجسد ممثلة في لذات البطن والفرج من ذلك الإفتنان
المجنون للأمريكيين بال الجنس لدرجة اعتباره رمز الحرية والتحرر، بل
رمز الحلم الأمريكي؛ لقد قال مؤلف كتاب «الجنس في أمريكا»
«إن الجنس هو أقصى تعبير عن الحلم الأمريكي في الحرية
والتحرر والحركة، وأن الأمريكيين يتعاملون مع الجنس في الحياة
على أنه ما يؤخذ دون نقاش ويسعون وراءه حتى لا يفوتهم،
وينفتحون له حتى يمتلئوا به...»(2). إنه إذن مجتمع شهواني إلى

(1) نفسه.
(2) نقلًا عن: رضا هلال: نفس المراجع السابق، ص 144.
ما بعد العولمة

أبعد مدى ممكن فرمز قوته الإنتاج الاقتصادي والعسكري ورمز تحرره وحريته الجنس لدرجة أنه لم يعد يجد لدى الزواج ولا حتى ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج، بل اتجهوا إلى ممارسة الشذوذ الجنسي حتى بلغت نسبة ممارسسته لديهم 1/0.1\%

إن مجتمعًا هذا حاله لا بد أن ينهار من الداخل؛ فالعقيدة الأمريكية والثقافة الأمريكية تعانيان أزمة حقيقية؛ فقد انطوت الحلم الأمريكي في الحرية على ازدواجية أخلاقية وسياسية منذ أن تأسست الدولة: ازدواجية الأبيض والأسود. والبوتقة التي صهرت داخلها الإثنية والتعددية الثقافية لم تعد بوتقة تصهر، بل بدت التعددية والأنثوية واضحة سافرة من جديد مع ورود إحصاءات تشير إلى أن النمو السكاني والهجرة لم يعد في صالح البيض، وبرز الصراع بين المال والسياسة، وبين أتباع الديانات المختلفة، وبين المتدنيين وغير المتدنيين، وبين من يملكون ومن لا يملكون، بين مطالب الرجال ومطالب النساء بين مطالب الأسوأ منهم ومطالب الشاذين. وباختصار فإن تفكك أمريكا على حد تعبير

(1) انظر: نفسه، ص 145.
رضا هلال يكشف عن أن القرن الأمريكي إلى أفلول بالرغم من أن العالم يعيش الآن ما يسمى باللحظة الأمريكية ؛ فتفكك العقيدة الأمريكية ودخول الأمريكيين فيما بينهم حربًا ثقافية - عرقية جنسية يشى بتحول الحلم الأمريكي إلى كابوس أمريكي وينذر بأفلول القرن الأمريكي (1).

وإذا كان ما سبق من عوامل ثقافية واجتماعية وجنسية وأخلاقية تنذر بأفلول أمريكا، فإن الحال نفسه يتعلق بعناصر القوة الأمريكية أعني القوة العسكرية والاقتصادية . وقد لخص المؤرخ الأمريكي البريطاني الأصل بول كينيدي معضلة القوة الأمريكية بشقيها الاقتصادي والعسكري بقوله في كتابه "صعود وأفلول القوى العظمى" إن الإمبراطوريات الكبرى في التاريخ ابتداء بالإمبراطورية الرومانية وانتهاء بالإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية سقطت تحت وطأة الكلفة الاقتصادية العالية لإنفاقها العسكري وحذر من أن تلقى الإمبراطورية الأمريكية نفس المصير . ويؤكد كينيدي تحذيره في كتابه الأخير "الاستعداد للقرن الحادي

(1) نفسه، ص 189 - 190
ما بعد العولمة

والعشرين» قائلًا أن المكانة الدولية لأمريكا بسبب قوتها العسكرية كانت وراء تخصيص 300 مليار دولار سنويا للمكلفة الدفاعية وقد تسبب زيادة الإنفاق العسكري في إبطاء معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مما ترتبت عليه زيادة الديون الخارجية وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتراجع الاقتصاد الصناعي لسلحة اقتصاد الخدمات.

أما احتمالات الإصلاح لهذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي فإن كينيدي يرى أنه حتى لو توفر حافز الإصلاح فلن تكون هناك استجابة منسقة من الولايات المتحدة إلا إذا أدركت القيادة السياسية خاصة الرئيس الأمريكي التهديدات الكبرى التي تواجه البلاد وكانت لديها القدرة والشجاعة لتهيئة الرأى العام ليقبل التغييرات التي سيجدها كثيرون غير مربية. وهذا يتطلب بالتالي قيادة تختلف تمامًا عن ذلك النوع من القيادة التي تظهر في البيت الأبيض الآن سواء اهمت بالعجز الداخلي أو سكان العالم أو قضايا البيئة.

(1) نفسه، ص 91 – 92.
(2) نفسه، ص 94.
والحقيقة أن ما رأى العالم على شاشات التليفزيون يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001م، يوم الانفجارات التي ضربت رموز الهيمنة والعزة الأمريكية؛ برج التجارة العالمي، البتاجون، حيث الرئيس الأمريكي مذعورًا لا تكاد تحمله ساقيه وطيرته تجوب سماء الولايات المتحدة بحثًا عن مكان آمن ينزل فيه لهو خير دليل على ضعف مؤسسة الرئاسة وما تفرزه الانتخابات الأمريكية من قيادات هشة رغم فخامة الظاهر والطنة الدعائية الفارغة!

إن هذا الحدث بالذات قضى في واقع الأمر على البقية الباقية من الحلم الأمريكي رغم كل ما تفعله القيادة الأمريكية لتحسين الصورة ولفرض الهيمنة بضرب أفغانستان ومساندة إسرائيل بشكل سافر في ضربتها الهجمية للفلسطينيين وإعادة احتلال أراضيه المحررة، فهذا الحدث - الذي لا تزال الكتابات تترى لكشف أبعاده - قد كشف عن هشاشة النظام العسكري والأمني الأمريكي، كما كان من نتائجه القضاء على الديمقراطية التي تتغنى بها أمريكياً؛ فقد سنت قوانين طوارئ قضيت على الحريات العامة في أمريكيا وأعطت الرئاسة الأمريكية سلطات مطلقة على
ما بعد العولمة

حد تعبير تيري ميسان الذي كتب كتابًا بعنوان "الخدعة المخفية" رفض فيه قبول النظريات والتفسيرات التي أعلنتها جهات التحقيق الأمريكية بشأن تلك الأحداث لما تضمنته من غموض وتناقضات، وأكد على أن ثمة مؤامرات داخلية ومحاولة انقلابية من داخل الإدارة الأمريكية نفسها استهدف الاستيلاء مجموعة معينة على السلطة، وتساءل الكاتب: هل يمكن أن يتصور أحد أن القوات العسكرية الأمريكية لم تقم بإجراء لوقف الهجوم؟! وهل يمكن للمرء أن يقتنع بأن النظام الإداري العسكري الأمريكي لم يكن قادرًا على تحديد مكان طائرة بوينج موجودة في منطقة لا تتجاوز مساحتها بضع عشرات من الكيلومترات وأن طائرة مدنية ضخمة يمكن أن تخدع مقاتلتين إف-16 أرسلتا لاقتطاء أثرها (1)؟! إن تلك وغيرها تساؤلات أثارها تيري ميسان وتبرهن فيما يتعلق بتلك الحادثة الفريدة أن ثمة خللًا في النظام الدفاعي الأمريكي، وأن ثمة خللًا في النظام الأمني والمخابراتي والقضائي الأمريكي وأن

(1) انظر: عرض وتشخيص لليلى حافظ، صحيفة الأهرام اليومية، 23 مارس 2002م ص 7.
مؤمرات كثيرة تحاول السيطرة أفراد بعينهم على مؤسسة الرئاسة والتصرف بالرئيس ومعاونيه كما يشأون، كما أن مؤسسة الرئاسة نفسها قد استغلت الموقف وأصدرت من القوانين مما يجعلها الحاكم بأمره في الأمريكيين بعد تقيد حرياتهم الشخصية
بالكثير من التشريعات والقوانين!!

على أي الأحوال فإن الكثير من الأمريكيين يدركون حقيقة انهيار أمريكا داخليًا قبل مواجهتها للتحديات والمنافسة الخارجية؛ فهذه هي شهادة بيل كلينتون صاحب الفخور بحلم الأمريكي الذي قال في خطاب ترشيحه للرئاسة: "أعرف أن منافستنا في المستقبل ستكون مع ألمانيا وبقية أوروبا واليابان وبقية بلدان آسيا. وأعرف أننا بصدده أن نكسر زعامة أمريكا للعالم لأننا نكسر الحلم الأمريكي هنا في الداخل".

أما نعم شومسكي الفيلسوف الأمريكي المعاصر فيقول أن ثمة خلايا واضحاً في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فالنظام الاقتصادي مثل القطبية (اليابان وألمانيا والولايات المتحدة) أما عسكرياً فيبدو أحادي القطبية (الولايات المتحدة) والقوة

(1) نقلًا عن شوقى جلال: نفس المرجع السابق، ص ١٢٨.
العسكرية دون قاعدة اقتصادية تدعمها كارثة(1). إن تشومسكي يرى إذن أن مصير ذلك النظام الأمريكي الكوني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو الانحطاط والانهيار؛ فالتفوق العسكري الحاسم للولايات المتحدة يرافقه انهيار في قدرتها الاقتصادية مقارنة باليابان واليابان.

ويوافقه في ذلك شاهدنا الأثلاث ديفيد ان لوتورك الذي قال في كتابه "الحلم الأمريكي المهدد" إن أمريكا يمكن أن تتحول إلى دولة من العالم الأثلاث مع اقتراب عام 2020 وأن بعض التقديرات المتقبلة تزيد عشرة أعوام أو خمسة عشر عامًا(2). وبالطبع فإن مؤشرات اقتصادية واجتماعية تؤيد هذا الكلام من واقع الإحصاءات الأمريكية نفسها عن متوسط الدخل ومعدلات الفقر والبطالة في المجتمع الأمريكي.


نقلًا عن: رضا هلال ، نفس المرجع السابق ، 91.
(2) نقلًا عن: رضا هلال ، نفس المرجع ، ص 95.
إذن لا شك أن ثمة مؤشرات عديدة تشير إلى أن هذا الكيان الضخم الذي يطلق عليه الولايات المتحدة الأمريكية تتضافر داخله عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية مؤذنة بصراعات وتفاعلات مرعبة قد تؤدي به وترشحه للسقوط من عليائه بعد أن بلغ الذروة التي لا بد من التهابها بعدها وفعل تلك العوامل الداخلية، وبفعل التحديات الخارجية كذلك.

ثالثًا: طبيعة القوى الخارجية المنافسة:

تتفاوت تنبؤات المؤرخين وفلسفات التاريخ حول من يقود التحدي الحضاري المناوئ للحضارة الغربية والهيمنة الأمريكية وخاصة بعد أن انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي. والحقيقة أنه رغم هذا التفاوت في الرؤى والمنطق، فإن ثمة ما يشير إلى نوع من الاتفاق بين الجميع غربيين وشرقيين، مؤرخين وفلاسفة تاريخ إلى أن التحدي الأعظم الذي سيكون بارزاً في حوالى ثلاث هذا القرن الحادي والعشرين إنما هو من نصيب آسيا بقيادة الصين وخاصة إذا ما نجحت القوى الأعظم في آسيا: الصين واليابان أن يصلا إلى تفاهم مشترك وإزالة أسباب العداء أو انعدام الثقة الذي ولدته من قبل صراعات تاريخية!
ورغم أن البعض كتوبوني (1) وفولر وغيرهم يرشحون الحضارة الإسلامية أو الإسلام للتنافس مع الصين وأسيا على هذا التحدي للحضارة الغربية ، إلا أن هذا التحدي من قبل الإسلام والمسلمون في العالم لن يحدث في المدى المنظور أو في المستقبل القريب . وقد لخص فولر أسباب ذلك بقوله : "إن العمل الموحد المحتمل من قبل الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية وليس مرجحًا أن يكون على أساس منهجي منتظم . فإن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متباينة بما يكفي للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا في ظل ما يرونه أنه أشد التحديات خطرًا" (2).

(1) راجع ما كتبه توبوني عن الحضارة الإسلامية وحديثة عن مستقبل الحضارات في الجزء الثالث من : مختصر دراسة للتاريخ ، ترجمة فؤاد شبل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 2 ، 1965 - 1966 م ، ص 207 ـ 315 .
Huntington, Samuel: The clash of civilizations, foreign affairs, 1993.
(2) جراهام إفولر وأيان أو. ليسر : الإسلام والغرب ، ترجمة شوقى جلال ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة 1997 م ، ص 122 .
(3)
وعلى ذلك فالقوى المرشحة للتحدي الحقيقي مع الهيمنة الأمريكية القائدة للنظام العالمي الكوكبي، إنما هي القوتان الأسيويتان الأهم : الصين واليابان. "فالصين مهيئة إذا ما سارت الأمور رخاء كما هي الآن لكي تصبح حوالى العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومي في العالم"(1). والحقيقة التي يؤكدها المحللون الاقتصاديون الغربيون "أنه على الرغم من المشكلات لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة في الإصلاح الاقتصادي. وهى تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أي إنسان"(2). ويؤمن بهذه التوقعات ذاتها عدد لا بأس به من الصحافيين والأكاديميين وعلماء المستقبليات الذين يرون أن الصين تحظى بمستقبل على المدى البعيد أسطع من الصورة التي يتصورها الرسميون المتفائلون في بكين ذاتها. وهم يؤكدون أن ما يجري في آسيا بقيادة الصين بعد تحديثها هو أهم تطور في عالم

(1) دانييل بورشتاين وارنييه دى كيزارا : التنين الأكبر - الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقى جلال، سلسلة عالم المعرفة (271)، الكويت 2001م، ص 7.
(2) نفسه، ص 203.
ما بعد العولمة

اليوم، وأنها أى الصين ستتصبح الأقليم الهيمن على العالم: اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وهي مرشحة في نظرهم بعدد سكانها وشبكات الأعمال الصينية عبر البحار لأن تطغى على اليابان.

وتظهر باعتبارها القوة الاقتصادية الأكثر دينامية في العالم.

والحقيقة أن هذه التوقعات المتفائلة بالنسبة للصين ومستقبلها أمامها عوائق عديدة يدركها المصاربون بهبوط الصين.

لكن هذه العوائق لا يمكن أن تطمغ حقائق الوضع القائم في الصين.

فهناك إقبال من قبل الشعب والحكومات المتعاقدة على مواصلة الإصلاح الاقتصادي والسياسي، فالمناطق الحرة تتزايد في الصين.

والتحديث يطال كل مجالات الحياة وخاصة في المجال الاقتصادي والنمو آخذ في الزيادة مطرد لا يتنازل فيه الصينيون عن رقم 10% سنويًا. وقد أكد المسؤولون عن "الصين أمامها حتى عشرينيات القرن الواحد والعشرين لكي تكون نداً للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي".

والحقيقة التي يستند عليها هؤلاء أن النمو المفعم

(1) نفسه.
(2) انظر حجج هؤلاء في: نفس المرجع السابق، ص. 213 - 208.
(3) نفسه، ص. 204.
حيوية وقوة، ذلك النمو الذي ينقل أمة من وضع متخلف إلى أمة حديثة على مدى جيل واحد ليس مجرد استثناء ياباني؛ فالملاحظ أن بلدان شرق آسيا ابتداء من سنغافورة إلى سول برزت في صورة من ينفث نارًا في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي والإنجذابة والدخلات ومعدلات الاستثمار - على حد تعبير مؤلفي التنين الأكبر (1).

وبالمطابق فإن الإحصاءات بالنسبة للصين تشير إلى تأكيد هذه الحقيقة؛ فإجمالي الأصول في الصين مسألة مثيرة للإثارة؛ إذ بها أضخم قوة عمل في العالم، قادرة على العمل بأجور متدنية وتتألف العمل الجماعي الشاق دون شكوى أو تذمر، والجامعات تخرج سنويًا عشارات الآلاف من المهندسين ذوي المهارات العالية بالمقاييس العالمية وهم متخصصون في مجالات حاسمة لتطوير صناعات التكنولوجية العالمية. كما أن الصين لديها موارد طبيعية غنية وشديدة التنوع والوفرة مما يمكن أن تحسن عليه من جيرانها الآسيويين أنفسهم. أما سكان الصين أنفسهم فقد اعتادوا العمل بحماس شديد مع تحملهم لصعاب ومشاقات لا قبل لغيرهم

(1) نفسه، ص 206.
ما بعد العولمة

بتحملها. وتوجد في الصين سلطة سياسية مركزية يمكنها إذا شاء أن تجعل الأمة ترصد كل جهدها للبناء الاقتصادي متحررة من التشريعات البيئية المفروضة قسرًا ومن الأعباء الضريبية وغير ذلك من قيود البيروقراطية. كما أن الشركات الاستثمارية الكبرى في العالم تتنافس على العمل في الصين. أما الثقافة الصينية فهي من أجدب الثقافات على ظهر الأرض التي تتوافر لها خصائص الاستمرارية والدوام وتتصف بالروح العملية والمادية والتنظيم الذاتي والقدرة على التكيف (1).

إن دارسي الصين المعاصرة يؤكدون تماماً على أن الصينيين المعاصرين قادرون على التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من خلفيتهم التاريخية العريقة ومن سمات شخصيتهم القومية التي لا ترى أي تناقض بين التمسك بالتقاليد الكونفوشوية القديمة التي يؤمنون بها وبين امتلاك كل عوامل ثقافة الحداثة والتحديث الغربية المعاصرة؛ إن الشعب الصيني الحديث يتميز بالوعي الإيجابي وبالقدرة على امتلاك شبكة جديدة من معاني الثقافة الحديثة وبناء فكر قومي معاصر يستقبل بإيجابية طرفي المعادلة: الثقافة الصينية التقليدية

(1) انظر: نفس المرجع السابق، ص 107.
والثقافة الأجنبية الحديثة، وهو قادر على تنقيص ثقافته التقليدية من الخزعبلات والخرافات التي تعيق التحديث وصنع التقدم (1).

وإذا كانت تلك مجرد لمحة لما يجري داخل الصين (التين الأكبر) من تحديث منظم يتجه حتمًا نحو تقدم مذهل يتيح للصينيين بما يمتلكونه من قدرة ذاتية على نضج الغبار عن عناصر ثقافتهم التقليدية الإيجابية الداعمة إلى الأمام متوافقة مع قدرتهم على امتلاك العناصر الإيجابية من الثقافة الغربية المعاصرة وتجاوز الانتان معًا لصنع صين جديدة مبشرة ومرشحة لقيادة دورة حضارية جديدة للبشرية أو على الأقل مرشحة للمنافسة على هذه القيادة مع أي قوى أخرى في هذا العالم.

أقول إذا كان ذلك هو ما يجري في الصين، فما يجري في اليابان رغم اختلاف الظروف والسياسات والأهداف إنما يتجه في نفس المسار، مسار امتلاك عناصر القوة والتحدى؛ فلم يعد أحد يماري في أن اليابان هي القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد

الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها نجحت بعد قرن وربع القرن من بداية عصر الميجي (٤) (عصر التحديث) أن تصبح نداءً للغرب. لقد أصبحت تمثل مع أوروبا وأمريكا الشمالية الكتل الثلاث الاقتصادية الرئيسية في العالم. تلك الكتل التي هيمنت - ولا تزال - على الاستثمارات العالمية سواء كمنشأ تصدر عنه الاستثمارات أو مستقر تتجه إليه هذه الاستثمارات، والطريف أنه بينما تتفق الاستثمارات بكثافة عالية بين أمريكا وأوروبا، فإن اليابان بقيت مصدرًا صافيًا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى هاتين المنطقتين في الإحصاء الذي جرى عام ١٩٩٦ م (١).

ولعل هذا الارتباط الاقتصادي بين الاقتصاد الياباني والاقتصادين الأوروبي والأمريكي، فضلاً عن الحماية العسكرية الأمريكية لليابان والدستور الياباني ذا الأصل والطابع الأمريكي (٥) حركة ميجي الإصلاحية نسبة إلى فترة حكم ميجي الذي حكم اليابان من ١٨٦٨ حتى ١٩١٢ م وهي حركة إصلاحية بدأت بها اليابان عهدًا جدديًا من التحديث التكنولوجي وبناء الدولة الحديثة.

١ انظر: بول هيرست وجراهام طومبسون: ما العولمة - الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمه فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (٢٧٢)، الكويت - سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٠٧، ص ١٧١.
هو ما يجعل البعض لا يتصور مطلقًا إمكان أن تنفصل اليابان عن عجلة الهيمنة الأمريكية أو عن عجلة الحضارة الغربية عمومًا. والحقيقة هي أنه على الرغم من أن اليابان قد درجت على تأييد الأهداف الأمريكية حتى لو كانت تتعارض مع المصالح اليابانية، إلا أن اليابانيين يدركون جيدًا كما تدرك ذلك معهم غالبية الأمم ما عدا الأمريكيين أن اليابان لا تفعل ذلك إلا تحت وطأة كونها محمية عسكرية أمريكية (1).

ولعل الحقيقة التي تبدو الآن واضحة وربما تبدو في المستقبل أكثر وضوحًا هي أن اليابان قادرة على تغيير اتجاهها التاريخي وقتما يشاء أهلها؛ فقد غيروا اتجاههم مرتين ونجحوا في ذلك نجاحًا مبهرًا؛ فقد غيرت اليابان اتجاهها لأول مرة مع عصر الإحياء الملكي منذ عام 1868م حيث بنت نفسها كدولة صناعية حديثة، وغيرت اتجاهها مرة أخرى بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية عام 1945م فتبنت نظامًا سياسياً ديمقراطياً على الطريقة الأمريكية. وفي المرتين كانت النتائج واضحة وملموسة: فقد أقام

(1) انظر: باتريك سمير: اليابان - رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسلة عالم المعرفة (268)، الكويت - أيلول 2001م، ص 27.
ما بعد العولمة

الميجي في اليابان مصانع الصلب وترسانات السفن وصانع الأقطان والسكك الحديدية إلخ. كما جلب الأمريكيون معهم بعد الحرب العالمية اليابانيين حق الاقتراع وتحرير المرأة وحرية القول وتحول القراء الريف ملاكًا(١). وتقبل اليابانيون الهدية رغم الصدمة الشديدة عقب الهزيمة وقبول الأمر الواقع، ونجحوا في أن يتكيفوا مع هذا الواقع الجديد ويشتاؤه نظامهم السياسي الديمقراطي ويتناولون سياسياً واقتصادياً أوروبا وأمريكا معًا.

واليوم يعيش اليابانيون حالة من القلق والترقب حيث تجري داخلهم حالة جديدة من التغيير حيث يشعرون أن عليهم أن يحققوا طموحًا جديدًا وأن يتخذوا قراراتهم لأنفسهم بعيدًا عن أي ضغوط رغم كل ما يدركونه من تعقيدات وارتباطات وقيود تعاون ذلك.

إن اليابانيين إن نسوا، لن ينسوا أبدًا ما قاله الجنرال ماك آرثر أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بعد عودته من مهمته العسكرية في اليابان عام ١٩٥١م. لقد قال هذا الجنرال: إنه بمقاييس المدنية الحديثة فإن اليابانيين أشبه بصبي في الثانية عشرة من

(١) انظر: نفس المرجع، ص.٨.
عمرو مقارنة بتطورنا نحن حيث نحن في الخامسة والأربعين!! إن التركبة الأمريكية في اليابان ثقيلة ومركبة أبرز كلام ماك أرثر أسوأ ما فيها وهو أن اليابانيين كائنات هامشية وثانوية بالنسبة للأمريكيين. والطريقة أن هذا التصور عن اليابانيين كره خروتشوف الذي قال عنهم عام 1958م أنهم ليس لديهم ما يقدمونه إلا الزلازل والبراكين، كما جاراه الجرذان ديجول الذي قال بعد زيارة رئيس وزراء اليابان لفرنسا أن اليابانيين أمة من بائعي الترانزستور(1).

وبالطبع فإن هذه الصورة عن اليابانيين في المنظر الغربي قد تغيرت إلى حد ما بفعل التحدي الياباني الذي جعل منهم أمة متقدمة صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم وإحدى القوى الرئيسية الثلاثة فيه. ومع ذلك فلا يزال الأمريكيون يغالطون أنفسهم ويتصورون أن اليابانيين لا يزالون «لا يريدون شيئًا إلا أن يكونوا مثلهم»، وهم في ذلك يتجاهلون – كما هو شأنهم دائمًا – التاريخ فلم يروا أن اليابان وهي أكثر حضارات العالم – كما يرى سميث – قدرة على التعلم ويمكن أن تستوعب أي شيء وتظل دائمًا.

(1) انظر: نفس المرجع السابق، ص: 294.
ما بعد العولمة

هي اليابان، فلا شيء تستورده اليابان من الخارج - لا عيدان الطعام ولا القانون الدستوري - يبقى على حاله بعد أن تستوعبه؛ فقبل ألف سنة من مجيء الأمريكيين إلى اليابان كان اليابانيون مغمورين في ثقافة الصين وحضاراتها ومع ذلك لم يتحولوا قط ليصبحوا صينيين.(1)

ولذلك فإن الحقيقة التي اكتشفها سميث في كتابه عن «اليابان» هي أن اليابانيين بعد أن تمكنوا من اللحاق بالغرب أصبح عليهم أن يثبتوا أنفسهم بالكشف عن هويتهم المستقلة. وأن الغرب لم يعد يمسك بالمرأة التي يرى اليابانيون فيها أنفسهم وإنما أصبحت المرأة بيد اليابانيين ليروا أنفسهم فيها(2).

وكل هذا يعني ببساطة أن اليابان عند أن استقرت على طريق التقدم والاستقرار السياسي والاقتصادي لم تعد في حاجة إلى هذه الهيمنة الأمريكية المفروضة عليها منذ عقود كما لم تعد المقاييس الحضارية الغربية مقاييسًا مطلقة للتقدم بالنسبة لها. ولذا فحل اليابان بالاستقلال الكامل عن هذه الهيمنة الأمريكية آت.

(1) نفسه، ص 420 – 421.
(2) نفسه، ص 422.
أت ليتحقق ذات يوم. إن هذا الحلم كامن في أعماق اليابانيين ويتذكر الفرصة للطفو على السطح. ولعل حقيقة العلاقة بين أمريكا واليابان تتضح من قراءة دلائل حادث واحد مثل حادث اغتصاب التلميذة اليابانية ذات الأثني عشر ربيعاً على يد جندي أمريكي في عام 1995م حيث قامت مظاهرات الاحتجاج العارمة ورفض على أثرها عودة أوكيناوا التوقيع على عقود إيجار أراضي تحتلها القوات الأمريكية مما جعل رئيس الوزراء الياباني يوقع بدلاً منه واتسكات المتظاهرين أعلنت المحكمة العليا اليابانية حكماً لها واجب النفيذ بأنه إذا كان الأمر يخص القواعد الأمريكية فإن المواطنين اليابانيين ليست لهم حقوق ملكية! 
وبالطبع فإن هذا الحكم جاء بناءً على نص الدستور الياباني القائم حالياً. ولكن هل يعني هذا أن الغضب الياباني ثائر للكرامة المهنية قد انتهى؟ الحقيقة أن المستقبل يحمل في طياته - كما أشرنا آنفأ - الكثير بالنسبة للرغبة اليابانية الدفينة في الاستقلال الكامل عن النفوذ الأمريكي، والاقتراب شيئًا فشيئًا من محيطها الحضاري التقليدي وهو آسيا والشرق!
رابعاً: نقض العولمة وضرورة الانتقال إلى ما بعد العولمة:
وإذا كانت الفقرات السابقة كانت مخصصة لتمحيص العوامل الثلاث التي تشكل أدلةنا الرئيسية على ضرورة انهيار العولمة نظرًا لأن تعريفها والصورة التي تشكل طبيعتها الواقعة تتضمن نقيضهما، ونظرًا لأن القوة السيطرة المنوط بها قيادة العولمة قوة تعتمل داخلها عوامل انهيارها وبدور سقوطها عن علبائها وذروة مجدها، ونظرًا لأن ثمة قوى خارجية تواصل العمل ليل نهار من أجل قيادة الدورة الحضارية القادمة حتى وإن نازرت ونافقت القوة المسيطرة الحالية وتقترب إليها ودارت حولها منتظرة اللحظة التي تنفض عنها غبار التبعية المظلمة لتمثور لكرامتها وكرامة بقية الشعوب المغلوبة على أمرها.
أقول أن هذه العوامل الثلاثة تتقاطع معًا وتؤثر في تعظيم المخاطر والمطالب الخطيرة للعولمة حتى لأكاد أقول مع القائلين: أنا لا نعيش عصر العولمة، بل عصر "خرافة العولمة"(1). فالحقيقة أن
(1) جاء هذا التعبير على لسان بول هيرست وجراهام طومبسون في كتابهما السابق الإشارة إليه. انظر مدخل كتابهما بعنوان "هل العولمة خرافة ضرورية؟، ص 9 وما بعدها.
البعض قد ظن خطا أن كثرة الآليات المؤدية إلى التقارب بين الشعوب سواء كانت آليات تقارب ثقافي كنظام المعلومات والأجهزة الحديثة لنقل الصور والأخبار والوصلات والمعلومات أو كانت آليات للتقارب وإزالة الحواجز الاقتصادية كالبنوك والنظم المصرفية المتشابهة والشركات متعددة الجنسيات أو كانت آليات للتقارب السياسي كال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أقول لقد ظن البعض خطأ أن لم تتوافق هذه الآليات والاتفاقيات ذات الصلة كاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية.

إلك يعنى أن العالم قد أصبح بالفعل أو على وشك أن يصبح قرية كونية واحدة وأن الولايات المتحدة أصبحت بالفعل هي القائد المسيطر والمهيمن على هذه القرية الكونية الكبيرة بامتلاكها وحدها السيطرة والهيمنة على هذه الآليات.

والحقيقة أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تكاد تهيمن بالفعل على معظم هذه الآليات وتتناور بها لفرض ما تسمي بالنظام العالمي الجديد أو بالعولمة أو بالكوكبية. إلك، على الرغم من ذلك فإن الواقع يقول أن هذه الهيمنة ذاتها هي أول وأهم المؤشرات على انهيار هذه "العولمة" وفسادها. فضلاً عن أن التحليل الدقيق لما
ما بعد العولمة

يحدث في العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً إما يشير إلى عكس النغمة السائدة – الظاهرة عن "العولمة"!

1- فعلى الصعيد الاقتصادي: يرى البعض أن الاقتصاد العالمي الحالي "العولمة" ليس شيئًا جديدًا تمامًا؛ فقد بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في ستينيات القرن التاسع عشر وأن الاقتصاد العالمي الراهن هو من بعض النواحي أقل انفتاحًا وأقل تكاملًا مما كان عليه النظام الاقتصادي الذي ساد من 1870 حتى 1914 م. وهم يؤكدون هذه الحقيقة المشككة في الاقتصاد الكوكبي الحالي على أساس أن الشركات العابرة للقوميات تبدو نادرة نسبيًا وأغلبها لا تزال شركات ذات قاعدة قومية لا تكاد تتنازل عنها لتميل بحق إلى التدوير أو العالمية!، كما أن حركة رأسمال هذه الشركات لا تتحرك كما يقال نحو بلدان العالم ككل!؛ حيث أن الاستثمار لا يزال يتركز في البلدان الكبرى وخاصة في الثلاثى المهيمن على التجارة والاستثمار العالميين (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) (1).

(1) أنظر: بول هيرست جراهام طومسون، نفس المرجع السابق، ص 11.
ومن هنا فنحن لنا أمام اقتصاد كوكبي حقيقي. وثمة عوائق عديدة تحول دون تحقيق هذا الاقتصاد الكوكبي الكوني. أولاً: أن التحكم في هذا الاقتصاد يمثل اشكالية جوهرية حيث أن الأسواق الكونية المنفصلة عن إطارها الاجتماعي ستكون عصية على الضبط حتى لو افترضنا وجود تعاون فعال بين شتى الهيئات الحكومية المنظمة، ووجود تطابق بين مصالحها. إن الصعوبة الأساسية تكمن هنا في إمكانية وضع نموذج فعال ومتكملا في أن واحد من سياسة حكومية قومية وعالمية للتعامل مع قوى السوق الكونية؛ فالأرجح أن سكان أكثر الدول والمناطق نجاحا وتقدمًا سيقعون تحت رحمة قوى السوق المستقلة ذاتيًا والفالية من السيطرة بسبب طابعها الكوني (1).

أما ثانيا هذه العوائق فيتمثل في تحول الشركات متعددة القوميات إلى شركات عابرة للقوميات يمكنها التلاعب باقتصاديات العالم. إذ ماذا ستفعل الشعوب إزاء تلك الشركات الرأسمالية (2) نفسه، ص 21 - 22، وانظر كذلك: هانس بيتر مارتين و هارالد شومن، فخ العوالم. ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة (28)، الكويت 1998م، ص 372.
النفثة التي تعمل وفقًا لـ "إما أن تأكل أو تؤكل" على حد تعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية (1). إن تلك الرأسمالية النفثة تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة في يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا الخليط من التسلية المخدراً والتغذية الكافية التي تهدئ خواطرهم المبحة. إنها في طريقها - إذا ما قدر لها أن تنتصر في مساعيها - إلى هدم الأسلاك الذي يضمن وجودها أعين الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي حتى في الدولة الأم التي تعتبر مركزها الرئيسي: الولايات المتحدة الأمريكية نفسها (2)!!

أما العقيلة الثالثة أمام العولمة الاقتصادية فستتمثل في الضمور المتزايد للعمال المنظمين من ناحية النفوذ السياسي وقدرة التساويم الاقتصادي: فالأسواق المعولمة والشركات العابرة للكؤوميات سوف تسعى إلى أن تعكس صورتها في سوق عمل عالمي مفتوح .. وسيترتب على هذا أنها ستتنزل إلى إعطاء الأفضلية لإدارات

(1) انظر: نفس المراجع السابقين، ص 24 من الأول، وص 26-27 من الثاني.
(2) هانس بيتر مارتين وهار الدشومان، فخ العولمة، ص 32-36.
الشركات على حساب حتى أكثر قوى العمل تنظيمًا، وعليه فستعطى الأفضلية للسياسات المتعاطفة مع الأولين لا الأخرين ويشبه هذا الوضع ما يسمى برأسمالية الفوضى (١). إنها الرأسمالية التي لا تراعى أي أبعاد إجتماعية أو أي مصالح للعمال أو للدول الفقيرة.. إلخ، إنها الرأسمالية التي ستطحن الناس طحنًا على حد تعبير أحد الكتاب، وهي في طريقها إلى هدم سالتماسك الاجتماعي في مختلف البلدان غنية كانت أو فقيرة (٢).

أما العقبة الرابعة والأخيرة أمام هذه العولة الاقتصادية فهو ضرورة بروز تعددية قطبية أساسية في النظام السياسي العالمي، حيث أن السلطة القومية الهيمنة حتى الآن ستفقد القدرة في آخر المطاف على فرض أهدافها المحددة من الضوابط سواء داخل حدود أراضيها أو خارجها. وعلى الجانب الآخر ستتضاءل الهيئات الحكومية أو الأهلية التي تنعم بسلطات راسخة قادرة على صد أو تحاذي أي جهة تطمح إلى «الهيمنة». وعلى ذلك فإن طائفة من شتى الهيئات العالمية والشركات العابرة للقوميات (١) بول هيرست وجراهام طومبسون، نفس المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) انظر: فخ العولمة، ص ٢٣٤، ٢٣٥.
ما بعد العولمة

ستكتسب سلطة أكبر نسبياً على حساب الحكومات القومية، بل أنها ستستطيع أن تطلب أو أن تكتسب الشرعية من المواطنين - المستهلكين عبر الحدود القومية، وهكذا تتضارب صلاحيات الحكومات القومية وتتقلص سلطاتها على مواطنيها حتى لو بقي هؤلاء المواطنين وبخاصة في البلدان المتقدمة متزركتين ومنتنمين قومياً!! وفي عالم مثل هذا لا بد لفاعلية القدرة العسكرية القومية من أن تضعف إذ لن يكون بوسع حكوماتها استخدامها لتحقيق غايات اقتصادية لأن سيطرة الدولة «القومية» في المجال الاقتصادي سيكون قد تلائم إلى حد كبير (1). 

وبالطبع فإن هذه المعوقات تشير جمعياً إلى أن ثمة استحالة في أن يجري العالم بدوله المتقدمة والفقرية معاً ثمارًا ناجحة على طول الخط للاقتصاد المعلوم أو الكوني وأن ثمة عوائق عديدة تحول دون تحقيقه بشكل يحقق طموح الجميع، فضلاً عن طموح القوى المهيمنة عليه ذاتها!! وهذا يعني ببساطة أن الجميع قد وقع في «فخ العولمة الاقتصادية» ومن ثم فعلى الجميع أن يتداركون ما سيترتب على ما

(1) بول هيرست وجراهام طومبسان، نفس المرجع السابق، ص 26 - 27.
تحقيق من إجراءاتها حتى الآن من سلبية بسن تشريعات جديدة توقف هيئة الدول الكبرى على اقتصادات العالم وكذا الشركات متعددة القوميات التي تسعى لعبور هذه القوميات وتهديد مصالح "الدولة القومية" سواء دول النشأ أو دول المصب. وما كانت هذه التشريعات غريبة حتى الآن وليس من المنتظر أن تتحقق على المستوى الدولي بشكل يحقق العدالة للجميع. فإن انهيار هذه الدعاوى إلى عولمة الاقتصاد أت في ظل تنامي ظواهر العداء لها والتي بتناقل فقط في دول العالم القائمة أو الهاشمية على حد تعبير دعاة العولمة وإنما أيضاً في الدول الأكثر تقدمًا وتأثيراً في أوروبا وغيرها من مناطق العالم (1).

2 - أما على الصعيد السياسي:

فقد صدقت الدعوة إلى العولمة المجتمع الدولي وقسمته بين مؤيد ومعارض بدلًا من أن توحده!! ففهي الوقت الذي تضغط فيه

(1) انظر تفاصيل ذلك في كتاب فخ العولمة الذي حذر فيه مؤلفه من سلبيتها على أوروبا وحدها طريقة من عشر نقاط لخروج أوروبا من فخ العولمة وانظر عرضنا لهذا الكتاب ولقيقة خروجنا نحن من فخ العولمة في كتابنا: بين قرنين من ص 42 – 88 طبعة دار قراء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة 2000 م.
ما بعد العولمة

الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الاقتصاد المعولم حسب ما تفهمه منه وحسب ما يحقق مصالحها حقيقة واقعة على أسس من اتفاقيات الدول المختلفة وتوقيعها على الاتفاقية الاقتصادية الدولية! فإن الدول الأخرى سواء الدول الأوروبية أو الدول الآسيوية وخاصة الصين أو الدول النامية والفقيرة في حيرة من أمرها؛ فهي بين شقى الرحى فهي إن وقعت على هذه الاتفاقيات أصبحت اقتصاداتها تابعة بدرجات متزايدة للاقتصاد الأمريكي وشركاته العملاقة التي تحاول أن تصبح متعددة القوميات وتتمدل بهذا التوجه!! وبالتالي تواجه هذه الدول مخاطر سياسية جمة أقلها فقدان الجزء الأكبر من إرادتها السياسية وأخطرها تهديد استقلالها الوطني عن طريق التحكم الخارجي في مصالح شعوبها الاقتصادية والحياتية!! وهي إن رفضت هذه الاتفاقيات تصبح خارج الدائرة الاقتصادية العالمية، وأصبحت مهددة بإعلان الحرب الاقتصادية ضدها من قبل القوة المسيطرة على الاقتصاد العالمي سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو شركاتها في الهيئة على هذا الاقتصاد، أو من قبل الشركات العالمية التي تسعى بكل السبل لدمير الاقتصادات المحلية لهذه الدول ورش حركتها والقضاء على إمكانية التبادل مع غيرها من الاقتصاديات القومية الأخرى!!
وفي هذا الإطار الذي يؤكد الخيار المُر لدول العالم أمام "الهيمنة الأمريكية" لا يسعنا إلا أن نتذكر كلمات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ومهندس سياستها الخارجية الذي قال إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة أو بمعنى آخر لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية وعسكرية إلا بقيادة واشنطن وتقوم استراتيجية هذه العولمة عسكرياً وتسياسيًا على مبادئ معينة هي:

1 - إحلال حلف الناتو (حلف شمال الأطلسي) محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسؤولية عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

2 - تكريس التنافسيات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

3 - استراتيجية عسكرية تكرس الميزة التي تستفيد منها الولايات المتحدة وهي القذف الجوي دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات بحرية أمريكية على أن تقوم القوات الأوروبية التابعة والمرؤوسة بهذا الدور عند اللزوم.
ما بعد العولمة

4- توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب لصالحة الخطة الأمريكية كما أتاحت الظروف استخدامها في خطاب موجه إلى الرأي العام (1).

وفي ظل هذه الاستراتيجية الأمريكية التي لا تزال تحقق أهدافها رغم كل الضربات الموجعة التي توجه إليها سواء بالرفض الشعبي من خلال المظاهرات المناهضة للعولمة في كثير من دول العالم، أو بالرفض الرسمي أحيانًا من قبل بعض حكومات العالم وتحملها من الهيئة الأمريكية، أو حتى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وجهت أقوى الضربات الموجعة لهذه الاستراتيجية خاصة على الصعيد الأمني والعسكري.

أقول في ظل الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأмерكا العالم" تغير الخطاب السياسي في ظل العولمة ليؤكد أن زمن الدولة القومية قد ولى وأن السياسات والخيارات السياسية القومية قد نجحت جانبًا بفعل قوى السوق العالمية التي باتت تملك أعتي قوة وأكثر جبروتًا من أكثر الدول سيطرة وقوة؛ فرأس المال

(1) نقلًا عن: د. محمد على حوات: العرب والعولمة، مكتبة مدبولي بالقاهرة 2002، ص 113
أصبح متجرفاً متخرجًا من أي روابط قومية؛ يستقر حيثما تتحقق المنافع الاقتصادية وبناء عليه فإن أصحاب رأس المال أصبحوا يشاركون في رسم السياسات المحققة لصالحهم ولم يعد أمام الدول القومية إلا أن تتحول إلى ما يشبه كونها "سلطات محلية للنظام الكوني" إذا لم يعد في مقدورها أن تؤثر فيه بصورة مستقلة حتى على مستوى النشاط الاقتصادي المحلي أو العمالة داخل أراضيها. إن وظيفة الدول القومية باتت "شبهة بوضيفة البلديات داخل الدول قبل ذلك" (1).

ولكن السؤال الذي يشغلني هو: هل سيكتب لهذا النوع الجديد من الخطاب السياسي المرج للعولمة السياسية، هل سيكتب له النجاح؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن تسلم القيادة السياسية لدول العالم بحتمية انهيار سلطتها التقليدية وانهيار تحكمها في مقدرات شعوبها ودولها القومية؟ ومن جانب آخر حتى إذا ما سلمنا بأن هذه القيادات ستقابل دور التبعية وتلعب دور المنفذ لسياسات العولمة الاقتصادية وقوها المسيطرة فهل يمكن للشعوب أن تقبل ذلك؟!

(1) بول هيرست وجراهام طوميسون، نفس المرجع، ص 286 – 287
ما بعد العولمة

وهل يمكن أن يأتي اليوم الذي لا نجد فيه يقظة للنعرات القومية والعودة إلى الذات وإلهام الوعي القومي بأهمية استقلال الإدارة السياسية حتى لو واجه الجميع خطر الجوع واضطر إلى الزهد في مطالب الرفاهية ومظاهر الرخاء والتنوع التكنولوجي؟

ويعيداً عن هذا النوع من الخطاب السياسي للعولمة الذي يروج للتقشير من سلطات التحكم للحكومات المحلية، فإن ثمة نوعاً آخر لهذا الخطاب السياسي للعولمة يروج من جانب آخر لضرورة أن تتحول أنظمة الحكم المختلفة في العالم إلى النظام dietaطى بصورة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً بدعوى أن هذا النظام هو الذي يتيح المشاركة السياسية للجميع وينشأ على حقوق الإنسان... إلخ. فإن أسئلة كثيرة تترى على الذهن في هذا الصدد:

هل يمكن فعلاً أن تقبل دول العالم المختلفة بهذا النظام السياسي على صورته تلك؟ وهل يمكن أن تتنازل الدول العربية عن نظامها السياسي الملكي أو الامبراطوري أو الأميري أو حتى القبلي الأبوين بسهولة حتى يمكنها التوافق مع دعاوى العولمة السياسية والمحافظة على حقوق الإنسان؟
وهل معنى أن دولة ما تمتلك نظامًا ديمقراطيًا أنها دولة تراعي حقوق الإنسان؟ إذن أين هذه المراة لحقوق الإنسان في ظل الانتهاكات اليومية لحقوق الأقليات في أوروبا وأمريكا؟! وأين هذه المراة لحقوق الإنسان في ظل هذه المعايير المزدوجة التي تكيل بمكيالين في كافة القضايا السياسية الدولية حينما تتعارض قيم حقوق الإنسان المطلقة مع المصالح الغربية أو الأمريكية في أي أمر من الأمور؟!

ومن جانب آخر، فهل معنى أن نظام الحكم هنا أو هناك ليس نظامًا ديمقراطيًا على الطريقة الغربية أنه نظام لا يراعي حقوق الإنسان ولا يكلفها؟! في الحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن ندعو نظام الحكم الأمثل بشكل مطلق؛ فالسأالة تتوقف على ظروف كل شعب وعلى ما يحقق مصلحة هذا الشعب أو ذاك في المقام الأول، وليس ما يحقق مصلحة قوى خارجية تريد أن تفرض اردادتها السياسية ونظامها السياسي على الآخرين!!

والحقيقة أن هذا هو ما تحبه شعوب العالم وقياداتها المختلفة.

(1) انظر تفاصيل ذلك في مقدمة الطبعة الثانية من كتابنا: ضد العولمة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٥-١٨.
ما بعد العوينة

و هذا الإحساس بالروح القومية وبضرورة الاستقلال في الرؤية
وفي النظام السياسي هو ما ينقض العولة السياسية. بل هذا هو
ما يمكن أن يفجر أي نظام سياسي لا يراعى التعددية واختلف
الهويات والغواجه من الداخل.

3 - أما على الصعيد الثقافي:

فإنه من المستحيل نظريًا (1) كما أنه من الصعب عمليًا الحديث
عن عوينة الثقافة أو عن ثقافة بصفة المفرد خاصة إذا كان المقصود
بلفظ "ثقافة" هو نمط حياة اجتماعيًا أو رصيد من المعتقدات
والأنماط والرموز والقيم كما يقول أنطوني سميث؛ إذ أنت لا
نستطيع في هذه الحالة أن نتحدث إلا عن "ثقافات" وليس مجرد
ثقافة (2)؛ فالهويات الثقافية للشعوب والدول شكلتها الظروف

(1) راجع في ذلك معظم فصول كتابنا السابق الإشارة إليه. وراجع أيضًا ما كتبنا
في كتابنا: في فلسفة الثقافة، البحث الثاني عن العوينة الثقافية بين الإمكان
والاستحالة. دار قراءة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999 م.
(2) أنطوني سميث: نحو ثقافة عالمية. مقال بكتاب: ثقافة العولمة من إعداد: مايك
فيذر ستون. ترجمة عبد الوهاب علوب. نشرة المجلس الأعلى للثقافة، المشروع
القومي للترجمة (132)، القاهرة 2002 م، ص 163.
التاريخية على فترات طويلة. ومفهوم الهوية لا يستخدم لصفة مشتركة لأنماط الحياة والنشاط، بل للأحساس الذاتية لأي قوم لهم تجارب مشتركة وسمة أو سمات ثقافية مشتركة (عادات أو لغة أو ديانة) وتشير هذه الأحاسيس والقيم إلى ثلاثة عناصر من التجارب المشتركة لهؤلاء القوم:

1- الاحساس بالاستمرارية بين تجارب الأجيال المتتالية.

2- ذكريات مشتركة عن بعض الأحداث والشخصيات تمثل نقطة تحول لتاريخ جماعي.

3- أحساس بوحدة المصير من جانب أفراد الجماعة التي تشارك في تلك التجارب(1).

ولما كان من الضروري أن تشكل هذه الأحاسيس والذكريات مجتمعة الهوية الثقافية الواحدة لأي جماعة، فإنه من المتعذر أن تتمتع أي ثقافة عالمية أو كونية بهذه الهوية التاريخية. فالواقع أن "أي ثقافة عالمية بلا ذكريات في جوهرها، ففف، حين يمكن إنشاء الدولة بحيث تعتمد على تجارب واحتياجات شعبية كامنة"

(1) نفسه، ص 170-171.
ما بعد العولمة

وتحييها، فإن آية «ثقافة عالمية» لا تلبى آية احتياجات حية ولا هوية في مرحلة التكوين. إذ لا بد من تجميع أجزائها بصورة مصنوعة من الناس والهويات القومية التي انقسمت إليها البشرية منذ عهد بعيد. وليس ثمة «ذكريات عالمية» يمكن الاستعانة بها في توحيد البشرية وأكثر التجارب عالمية إلى يومنا هذا؛ وهي الاستعمار والحروب العالمية لا تساعدنا إلا على تذكيرنا بإنقساماتنا التاريخية(1).

والحقيقة الناصعة التي تؤكد هذا أن المحاولات السابقة لفرض هوية ثقافية على شعوب مختلفة الأعراق والأنساب والخلفيات التاريخية قد باعت جميعًا بالفشل وخاصة في العصر الحديث أو هي في سبيلها إلى هذا الفشل ورشحته للإنهيار. خذ مثلًا محاولة السلطات الشيوعية التي فكرت في خلق إنسان سوفيتي جديد يكون انتماً أيدولوجيًا وثقافيًا للاتحاد السوفيتي فكان مال ذلك هو الفشل! وما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في فرض ثقافة موحدة على شعوب ذات ثقافات متعددة! وحتى ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها يؤكد ذلك؛ فأمريكا أرض المهاجرين والأقليات التي تحولت في الخمسينيات إلى نموذج

(1) نفسه، ص 171.
لبوتقة الانصهار، ثبت بعد ذلك أن هذه الرؤية لبوتقة الانصهار أى الاندماج من خلال التنوع لم تكن إلا سراباً: إذ ظل الانتماء لجماعات عرقية بعينها يمثل قيمة كبيرة وأصبحت احتياجات هذه الجماعات وحقوقها معترف بها طالما كانت تخضع في النهاية للجماعة السياسية الأكبر بمزيج خرافاتها وذكرياتها ورموزها. وأصبحت الإثنية أحد المبادئ الأساسية التنظيمية ولو بصورة غير رسمية للمجتمع الأمريكي (1).

وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة لمحاولة فرض ثقافة واحدة مشتركة داخل دولة بعينها تكون من أعراق جنسية وثقافية مختلفة فما بالنا بمحاولة إيجاد ثقافة عالمية واحدة! إن عوائق كثيرة تحول دون ذلك: لعل أولها: أن أية ثقافة عالمية تنشأ من داخل زمان ومكان وعرف بعينه. وال التداول الحالي للثقافة العالمية إنما ينبع من داخل الدائرة الأكاديمية الأوروبية الغربية وباللغة الإنجليزية ومنذ أواخر القرن العشرين. ورغم التفاعل العالمي وخاصة من قبل دول شرقية تداخلت ثقافتها مع الثقافة الغربية مثل اليابان، فإن

(1) نفسه، ص 165.
ما بعد العولمة

احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد ضعيفة، فرغم كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها في عصرنا مما يدعم الشعور بأن العالم كيان واحد ويساهم في انتشار أنماط ثقافية جديدة، إلا أن هذه الأنماط قد تتصادم فيما بينها. وقد تؤدي هذه الشبكة المعقدة من صور الاصدام والإعتماد المتبادل بين العالمي والمحلي إلى نشأة ثقافة ثالثة وإلى مزيد من التسامح لكنها في نفس الوقت قد تؤدي أيضاً إلى ردود فعل سلبية(1).

وفي إطار ردود الفعل السلبية هذه يتبلور العائق الثاني للعولمة الثقافية: إذ أن النمط الثقافي المراد له السيادة خلال هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات الثقافية - عبر الألبات التكنولوجية المعاصرة للانتشار الثقافي - هو النمط الثقافي الغربي على الطرق الأمريكية. وهذا النمط الثقافي معروف بأنه النمط ذو البعد الواحد حيث يركز على الإشباع الجسدي بكل الوسائل ويهمف مطالب الروح والوجودان إجمالاً يكاد يكون تامًا. وبالطبع فإن ثقافة هذه سماتها الأساسية وهذه غايتها لا يمكن أن يكتب لها النجاح على

(1) مايكل فيشرستون: ثقافة العولمة، الترجمة العربية السابقة الإشارة إليها ص 11-12.
المدى الطويل وان نجحت بصورة جزئية وسريعة في الانتشار لدرجة أن تتشكل شعوب العالم المختلفة بها ! فهذا التشكل في حقيقته تشكل ظاهري؛ فإن تأثرت الشعوب المختلفة بنمط الحياة الغربية في المأكل والملابس وبعض العادات فإنها لا يمكن في الجوهر أن تضحي بعناصر ثقافتها الجوهرية لصالح الثقافة الغربية وسرعان ما تنفض عنها غبار التبعية الظاهرية للثقافة الغربية في أي لحظة من لحظات التحدي الحضاري (1).

أما العائق الثالث فيتمثل في رأى في أن ثقافة أي شعب تمثل عنصر قوته الأساسية؛ وقوة أي شعب من قوة ثقافته ومن قدرتها على التعبير عن نفسها بشكل إيجابي فعال. وبالنسبة للثقافة بالذات فلا يملك أي أحد مهما كانت قوته الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية فتاكة ومهمينة أن يفرض ثقافته الخاصة على شعب يمتلك مثل هذه الثقافة القومية الفاعلة وخاصة إذا كانت ذات عمق تاريخى وقادرية على التجدد والتطور المستمر. خذ مثالًا: ثقافتنا العربية – الإسلامية التي لا يمكن بأي حال أن تذوب أو أن تنقرض.

(1) انظر: كتابنا، ضد العولمة، الطبعة الثانية ص18-19.
ما بعد المعرفة

 أمام أي ثقافة أخرى، ذلك لأنها ذات بعد ديني وعمق تارقي عريق قابل للتجلد والتطور المستمر بفعل قدرة أصحابها على الاجتهاد وامتلاك الأدوات المعرفية لأن عصر يعيشونه(1).

 وهكذا حال العديد من ثقافات شعوب العالم المختلفة. فهي لا تقبل الذوبان في ثقافة الآخر وان قبالت التفاعل معها! ولا تقبل أن تهيمن عليها عناصر ثقافة الآخر وان قبالت بعض هذه العناصر!.. إن الثقافة كما أقول دائماً هي شأن عقلي، ومن ثم فلا يمكن لآليات الثقافة الغربية المعاصرة وهيمتها أن تزيح الثقافات الأخرى عن حقول أصحابها لأن كل فرد في أي شعب وخاصة الشعوب ذات الثقافات العريقة - المتجددة قادر على استجلاء عناصر ثقافته الأصلية والتمسك بها في مواجهة الثقافات الأخرى.

 والخلاصة أنه رغم كل عوامل وأليات التقارب الثقافى المعاصرة، ورغم هيمنة الثقافة الغربية في اللحظة التاريخية الحاضرة، فإن الثقافات القومية تظل قائمة ومستقل تستثمر هم أبنائها لمواجهة غزو الثقافة الغربية وهيمتها. وذلك لسببين رئيسيين:

 أولهما: لأن هذه الثقافة الغربية المراد عولمها إنما هي ثقافة ذات

(1) نفسه، ص 19.
بُعد واحده وبعضاً أصحابها ودعاتها ذاتهم من هذا النقص وحاولون سده عبر الحوار مع الثقافات الإنسانية الأخرى. فضلاً عن أنها ثقافة منصرية متعالية على الثقافات الأخرى بإدعاء أنها الأفضل والأكثر إنسانية وتقدمًا!

ثانيهما: أن الثقافات الأخرى ثقافات ذات بُعد حضارى عريق وأكثر ثراءً وأكثر توازنًا في تلبية مطالب الإنسان من الثقافة الغربية. فضلاً عن اعتزاز أصحابها بهوياتهم الثقافية وقدرتهم على تجديد هذه الهوية وتغذيتها بعناصر ثقافية جديدة مع الحفاظ على جوهر الثقافة القومية.
مستقبل التفاعل الحضاري فيما بعد العولمة

ولعل السؤال الذي يثير بعد أن نسلم - ولو على الصعيد الجدلي النظرى مؤقتًا - بانهيار عصر العولمة وتفكك عناصره الاقتصادية والثقافية والمعرفية وبدلاً من شيوخ المفاهيم السائدة الآن حول الثقافة العالمية الواحدة، السوق العالمية الواحدة، اتفاقيات التجارة العالمية الحرة... إلخ... إلخ، بدأت القيادة والشعوب تسلم باستحالة كل ذلك وبدا في الأفق الاتفاق على نقص كل ذلك والعودة إلى الجذور القومية والأمنية والحضارية المختلفة.

أقول على فرض أنها سلمنا بذلك، وهو ما نرى ونعتقد أنه حادث للأسباب التي أسلفنا الحديث عنها، فماذا سنكون صورة المستقبل؟ إن الاهتمام بقراءة صورة المستقبل أصبح الشغل الشاغل للكثيرين من المفكرين وال محللين السياسيين والاقتصاديين ومنظمي السياسات العالمية. وتتراوح قراءة كل هؤلاء للمستقبل حول ثلاث احتمالات، الأول هو احتمال نشوب صراع حضاري يأخذ صورة
الصدام السلمي، والثاني يرى أصحابه أن الحوار السلمي بين الحضارات كفيل بإزالة أسباب هذا الصراع التصادمي، أما الاحتمال الثالث فهو مزيج من الاحتمالين السابقين، حيث أن الصراع التصادمي والحوار المترتب عليه يمكن أن يحدث من خلالهما تفاعلات تؤدي إلى بروز قوى جديدة مما يعد توضيحاً ببداية حقبة حضارية جديدة لا يهيمن عليها قطب عالمي واحد أو قطبين بل تتعدد فيه الأقطاب حسب الأحوال النوعية والجغرافية التي ستؤدي عن كل من الحوار والتصادم، وربما يكون مجودياً ومفيداً أن نفصل الحديث حول هذه الاحتمالات الثلاثة.

أولاً: الصدام الحضاري والنزاع العسكري:
يروج أتباع هذا الاحتمال للصراع الحضاري سياسياً وعسكرياً لاحتمال نشوب نزاع مسلح بين القوى الحضارية الصاعدة بقيادة الصين وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يبني أصحاب هذه الرؤية موقفهم على تنامي قوة الصين العسكرية والاقتصادية وإختلاف عقليتها السياسية عن العقيلة الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
ما بعد العولمة
والطريف أن المصدر التنبيؤي بهذا الصراع إنما يأتي من الولايات المتحدة نفسها، ولنضرب مثالين على هذا الخطاب التصامدي. أولهما: ما قاله كاسبر واينبرجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الذي عرض لرؤيته في كتاب بعنوان "الحرب الساخنة التالية" ومغزى عنوان الكتاب يبدو واضحًا حيث يستقرئ واينبرجر التوترات الحقيقية التي تحدث بين حين وآخر على أرض شبه الجزيرة الكورية. ويستنتج من خلالها احتمال نشوب حرب بين كوريا الشمالية والصين من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومحميتها كوريا الجنوبية من جهة أخرى. ويرى أن كوريا الشمالية والصين سستخدمان أسلحة نووية وبيولوجية لمهاجمة القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية، والطريف أن واينبرجر يتبناي بأن هذه الحرب ستستصر فيها الحلف الصيني - الكوري الشمالي على جيش الولايات المتحدة الذي ينقصه الاستعداد الكامل لثل هذه الحرب.(1)

(1) نقلًا عن: دانييل بورشتاين وارنه د. كيزا، التنين الأكبر، مرجع سبق الإشارة إليه، ص 371.
أما المثال الآخر فهو السيناريو الذي يطرح بواسطة صموئيل
哄廷顿ون S.P.Huntington مهندس فرضية صدام الحضارات
عن تلك الحرب المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في
حوالى عام 2016م. وهي حرب ستتشاب في رأيه بسبب تحرك من
جانب الصين لتأكيد سيطرتها على بحر الصين الجنوبي حيث تبدأ
فيتنام بمساندة الولايات المتحدة مقاومة محاولات الهيمنة
الصينية. وتستمر خيالات هورتون التنبوية في عرض كيفية دخول
بلاد مثل اليابان والهند وإيران وباكستان وروسيا وأوروبا حلبة
الصراع والحرب، وكيف أن هذه الحرب ستنتهي بدمار نووي
متبادل أو بتوقفها بناء على مفاوضات أثر إجهاض أهداف
الأطراف جميعها، أو بتقدم القوات الروسية والغربية إلى ميدان
تيان أن مين(1).

أما الاحتمال الثاني للصدام عند أنصار هذه الرؤية الصادمية،
فهو الصراع بين الدول الإسلامية والغرب يرعاه إمارات الولايات المتحدة.
وقد روج البعض لهذا النزاع الصدامي بين الغرب والإسلام عقب

(1) نقلاً عن نفس المرجع السابق، ص 275.
ما بعد العولمة

سقوط الإمبراطورية السوفيتية إذ رشحوا على أثر ذلك الإسلام ليكون هو العدو القادم للغرب! وإذا ما تساءنا عن سبب شيوع هذا التصور بين أنصار الصراع المستقبلي، فإن ثمة أسبابًا كثيرة تطرح نفسها - على حد تعبير فولر وليسر - منها التاريخ الطويل للمواجهة الدينية بين الديانتين العظيمتين المتجاورتين وهما الإسلام والمسيحية وهي المواجهة التي امتدت في السابق لفترة ثلاثة عشر قرناً. فضلاً عن أن ثمة تاريخًا للصراع أكثر حداثة خاص بالنزعة الإمبريالية الصناعية والاستعمارية التجارية للغرب في غالبية البلاد الإسلامية حيث خلف هذا التاريخ تراثًا لم ينسه العالم الإسلامي وإن رأته قوى الغرب الآن وفقًا لمقتضيات العصر من ذكريات الماضي وغير ذي موضوع (1).

وبالطبع فإن هذا الاحتمال صار أكثر وضوحًا ورسوخًا في الذهنية الغربية وخصوصًا الأميركية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث توالت تصريحات الزعماء الغربيين المعادية للإسلام بعد أن روجت الولايات المتحدة وأجهزة مخابراتها

(1) جراهام فولر وويلان أو. ليسر: الإسلام والغرب، سبق ذكره، ص 12.
وإعلامها لفترة أن المتطرفين المسلمين أو ما يسمى الإرهاب الإسلامي هو الفاعل الأساسي والمدير للمؤامرة ومنفذيها. وقد تعلّمت هذه التصريحات حاملة اللغة المعادية للإسلام والمسلمين، حيث استخدم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش اصطلاح الحرب الصليبية بين الولايات المتحدة وهؤلاء الإرهابيين المسلمين. وتبعه بعض الزعماء الغربيين والآخرين من المحللين وأصحاب الرأى في مختلف دول أوروبا وأمريكا. ولم يتوقف رد الفعل عند هذا العدو الصريح الذي روجوا له في خطابهم السياسي، بل بدأت الحملة العسكرية على ما أسموه منابع الإرهاب. فبدأت الحرب الأمريكية بمساعدة أوروبية إنجليزية - فرنسية - ألمانية... إلخ. على أفغانستان للقضاء على نظام طالبان الحاكم فيها وحليفه المسلم بتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. وبعد القضاء على هؤلاء في أفغانستان وفرض نظام حكم جديد موالٍ للغرب في أفغانستان بدأت الأنظار تتجه نحو ضرب العراق والصومال بحجة أنهما من الدول التي ترعي الإرهاب ولا مكان كذلك من تهديد كل من إيران وليبيا وليبيا واليمن وكل من تسول له نفسه من الدول الإسلامية. أن يعلن موقفاً رافضاً لهذه الهجومة البربرية الأمريكية على البلاد.
ما بعد العولمة

الإسلامية ذات التبرير الواهي؛ فليس معنى أن أفرادًا هاجموا أهدافًا أمريكية أن تهاجم أمريكا بكل آلتها الحربιة الجبرية دولًا فقيرة لمجرد الظن بأنها تتأوي من يساندون أو يناصرون هؤلاء الأفراد! ناهيك عن أن ثمة شكًا متزايدًا في أن يكون هؤلاء الأفراد ذوي الاعتماء الإسلامي هم منفذو هذا الهجوم! وليس بعيد عن هذا الهدف التدميري الأمريكي للعالم الإسلامي ما يحدث من قبل إسرائيل في فلسطين حيث تستخدم الدولة العبرية كل قوتها العسكرية المدمرة ضد شعب أعزل بحجة أن أفرادًا منه يقومون بعمليات إرهابية داخل إسرائيل!! وتناسي العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن هؤلاء إنما يقومون بهذه العمليات كرد فعل لاستمرار الاحتلال الفاشم للأراضي الفلسطينية وتضاؤل الأمل في أن ينقل الشعب الفلسطيني الاستقلال والحرية عن طريق التفاوض والحوار!!

ورغم كل هذه الهمجية العسكرية – السياسية – الاقتصادية لأمريكا وإسرائيل فإن العالم الإسلامي لا يزال ينادي بالحوار والتفاوض بدلاً من الحرب والصراع العسكري. وهذه الاستراتيجية
السلامية السائدة حتى الآن في العالم الإسلامي تؤكد رؤية بعض المعلمين الموضوعيين للعلاقة بين الإسلام والغرب. فها هما فولر وليسير يعلنان بعد دراسة مطولة للعلاقة بين الإسلام والغرب أنهما لا يعتقدان أن العلاقات بين الإسلام والغرب تمثل بذاتها المجال المقبل للصراع الأيديولوجي العالمي، فالإسلام كعقيدة ليس على طريق التصادم مع الغرب فالقضية ليست بين المسيحيّة والإسلام. إن هناك بالفعل - في رأيهم - حلقات كاملة من القضايا الخاصة والمتميزة ذات طبيعة ثنائية بين البلدان الغربية كل على حدة وبين البلدان الإسلامية وهي قضايا تستلزم أن نوليها (يقصدان الغرب) اهتمامًا شديداً. فالإسلام كما هو متوقع يمثل الرمز الجليل للمصالح الإقليمية المتصرفية فإنّه قد يحتل حتمًا محور القدر الأعظم من حوار الشمال والجنوب. وهما يريان على نحو أكثر عمومية أن تطلعات العالم الثالث بسببها إلى أن تفرض مطالبات متزايدة على الأمم المتقدمة بغية بناء علاقات قائمة على قدر أكبر من الانصاف والكرامة(1).

(1) نفسه ، ص ١٤.
ما بعد العولمة

وإذا كان ذلك هو كل ما تطلبته دول العالم الإسلامي من الغرب، فإن فشل الدول الغربية في التلوّم مع هذه المطالب هو الذي من شأنه أن يشجع بالطبع نزاعات التطرف في العالم الثالث في صورتها القومية والإسلاموية على حد تعبير الكاتبين السابقين (1) وهكذا بالفعل ما هو حادث الآن حيث تزداد نزعة الرفض للممارسات الأمريكية - الغربية، وتزداد معها نزعة العداء للغرب والحضارة الغربية التي تكيل بمكاييل عدة ولا تلتزم بتحقيق العدالة والمساواة حسب القوانين والشرائع الدولية.

أما بالنسبة للحالة الصينية فإن المحللين الغربيين الأكثر موضوعية أيضًا يميلون إلى رفض سيناريو الصراع الذي رسمه هنتر نجرن وغيره، ويؤكدون أن احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين احتمال ضئيل؛ إذ أنهم يتوقعون أن نشوب صراع حضاري بين الولايات المتحدة والصين وكذلك بين الغرب وأسيا مسألة أكثر تعقيدًا ومرونة ودينامية وأكثر قابلية للتغير من الصورة التي رسمها هنتر نجرن، فالصين ليست فقط بصد inaugur.
إعادة تأكيد جذورها كحضارة عظمى متمركزة حول قيم كونفوشوية، وإنما الصين أيضًا تستوعب الكثير والكثير جدًا من الغرب\(^1\). فالصين إذن ليست في نظر هؤلاء في حالة صدام حقيقي مع أمريكا والغرب بل هي تحاول عبر التنمية الاقتصادية المستمرة أن تأخذ مكانها اللائق بين شعوب وحضارات العالم المتقدم. وهي مكانة ضرورية وحتمية لأمة بحجم وفعالية الصين الحديثة وإذا ما نجح الغربيون عامة والأمريكيون بوجه خاص فهم هذا والتلازم معه فإن الصين لن تسع - كما يدعي هنتجتون وغيره - إلى النزاع العسكري مع أحد!

ثانيًا: حوار الحضارات السلمي:

وثمة قراءة أخرى للمستقبل يتناولها دعاة الحوار بين الحضارات وعلى رأسهم المفكر الغربي المرموق روجيه جارودي الذي شغل منذ فترة بعيدة بمعالجة أزمة الحضارة الغربية ويتصحيح موقفها من الحضارات الأخرى، فلقد شعر جارودي منذ كتابه الشهير "حوار الحضارات" بأن نمط التطور الذي تمارسه

\(^1\) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيرو : التنين الأكبر، سبق الإشارة إليه، ص276.
ما بعد العولمة

الحضارة الغربية وخاصة في مجال التقدم التكنولوجي والصناعي
إنما من شأنه القضاء عليها. وقد عبر عن قناعته تلك في عبارة
موجزة حينما قال: "إن حضارة تقوم على هذه الموضوعات الثلاث:
تحيل الإنسان إلى العمل والاستهلاك، تحيل الفكر إلى ذكاء، تحيل
الإلهائي إلى الكم إنما هي حضارة مؤهلة للانتحار" (1). وهي
حضارة مؤهلة للانتحار في نظره لأنها أصبحت فاقدة للهدف
وشهد على ذلك ضروب الفرار إلى المخدرات وانتحار المراهقين
بأعداد كبيرة في المناطق الغربية كما أنها حضارة مفرطة في
التركيز على الوسائل الذي كان من شأنه التهديد المتنامي
المصادر الطبيعية والتلوث. فضلاً عن أنها - أي الحضارة الغربية
- ركزت على الرجحان السيء لقولة التنمية اللانهائية الكم.

تلك المقولات التي جعلت المجتمعات الغربية تعمل وفقًا لبداً أن كل
ما هو ممكن تقنيًا أمر مرغوب فيه وضرورة سواء أكان ذلك في
صنع أسلحة نووية أكثر قوة بطريرك أو صنع سيارات أو طائرات
أكثر سرعة بطريرك حتى ولو لم يستهدف الذهاب إلى أي مكان...

(1) روجيه غارودي: حوار الحضارات، ترجمة د. عادل العوا، نشر منشورات
عويدات، بيروت وباريس، الطبعة الثالثة 1986 م، ص 42.
إنها مجتمعات تعمل وفقًا للمعايير الاقتصادية وحيدة الجانب، الإزدياد الكمي في الإنتاج والاستهلاك دون الرجوع لمشروع إنساني أو إلى صفة الحياة (١).

وبالطبع فإن إدراك جارودي لهذا الطابع المتساوي للحضارة الغربية يجعله يفكر في صيغة ما للحوار بين الحضارة الغربية وحضارات الشرق حتى يمكن للحضارة الغربية أن تتجاوز محناتها في الوقت الذي يمكن فيه أيضًا للحضارات الأخرى وخاصة حضارات العالم الثالث أن تتجاوز وضعها الراهن ومعاناتها من عوامل الضعف الاقتصادي والاجتماعي العلمي. إن ما ينظر إليه اليوم على أنها بلاد العالم الثالث إنما هي في نظر جارودي كانت بلاد صاحبة حضارات عريقة علمت العالم الغربي وغذته بكل عناصر تقدمه الحالي ويضرب جارودي على ذلك أمثلة بالحضارة العربية الإسلامية والحضارة الصينية وهما حضارات عريقتان أسهمتها بشكل فعال في تقدم البشرية ولولاها ما قامت للحضارة الغربية الحديثة قائمة، وما كان لها هذا الدور الذي تقوم به الآن.

(١) جارودي: نفسه، ص ٤٢، ص ٤٣-٤٥.
ما بعد العولمة

وحينما يقارن جارودي بين الحضارة الغربية وهاتين الحضاراتين في عراقتهما وقوتهما يؤكّد «أن الغرب عرض طارئ في تاريخ البشرية الطويل». وقد برهن على ذلك بتأكيده على أن ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم «الغرب» إنما ولد فيما بين التهرين وفي مصر آت في آسيا وأفريقيا (1). وكما أن الغرب القديم (أي اليونان والحضارة اليونانية) قد ولد في أحضان حضارات الشرق القديم ومنا من شربه لرحيق فكرها وعلومها المتقدمة، فإن الغرب الحديث قد ولد عبر نقل نهضة شاملة صنعها العرب والصينيون في العصر الوسيط إذن فلم يبق عصر النهضة «معجزة» كما لم تبق ثمة «معجزة يونانية» (2).

وقد قصد جارودي بهذا التحليل لمكنسة الحضارة الغربية الحديثة بين حضارات العالم أن يرجح دعوة العنصرية الغربية ودعاة الاستعلاء الغربي على بقية شعوب وحضارات العالم على التواضع مع الآخر، وإدراك أنه إذا كانت الحضارة الغربية قد قامت في

(1) نفسه، ص 17.

(2) نفسه، ص 27 وانظر عرض مفصلًّا لكتاب جارودي وتحليلًّا له في كتابنا : ضد العولمة، الطبعة الثانية، ص 186 وما بعدها.
عصرها القديم والحديث على الحوار مع حضارات الشرق قديمًا، ومع الحضارات الإسلامية والصينية مع مطلع عصر النهضة، فإنه لا مخرج لأزمة الحضارة الغربية المعاصرة إلا بالعودة إلى الحوار مع هذه الحضارات من جديد. وهو يؤكد هذا بعبارات غاية في القوة والوضوح فيقول إن نجاة الغرب من الفناء المحقق لا يمكن إلا بالقضاء على «القصور التسلط في الثقافة الغربية» وأن يستعاض عنه بتصور سيمفوني يتطعن فيه الغرب بأسئلته وبحول لأشكاله إلى كلمة «العالم اللاغربي» وليس من سبيل إلى ذلك إلا بالانخراط في حوار حقيقي مع الثقافات غير الغربية.»

وإذا كان ذلك يمثل الطرح النظري لرؤية جارودي حول ضرورة الحوار بين الحضارات الغربية والحضارات الأخرى، فإنه لا يزال حتى اليوم بعيد طرح نفس الرؤية لكن من خلال إجراءات تنفيذية تبدأ من الغرب ذاته وتتجه نحو شعوب العالم الأخرى حتى ينحو مستقبل البشرية من الموت على حد تعبيره هو نفسه في كتابه الهام كيف نصنع المستقبل؟ الذي يكاد يصرخ فيه قائلاً «أن نبدأ

(1) جارودي: نفسه، ص 93.
ما بعد العولمة

المستقبل يعني أن نحول اتجاه مساره بعيداً عن الموت، أن نفتح المجال أمام ثروات الأرض وابداعات الإنسان لابتكارات المضارية العقيمة، ولكن الاستثمار المنتج لتحقيق البنية التحتية اللازمة لتنمية الإنسان، كل إنسان، على النقيض من الارتباط الاستثماري وما بعد الاستعماري الذي يجمع الثروة والبؤس بخصوص غير متكافئة بصورة شنيعة. وتتعامل بورصة وول ستريت في نيويورك أو بورصة سيتي في لندن مع باقي العالم كمزودين للموارد الخام واليد العاملة الرخيصة لكي تبنى على بضعة آلاف من الكيلومترات بعض الجزء المنعزلة من الفردوس الاصطناعي.

وهو يرى أن المستقبل الأفضل للجميع لن يكون إلا بتغيير جذري لعلاقات الشمال مع الجنوب، مع وضع نهاية لسيادة الغرب لتبعية الجنوب لأن التبعية هي التي تنتج التخلف وينادي بضرورة تغيير الانحرافات الراهنة، أولاً: بدمير الأسطورة التي تضفي كلمة ديمقراطية على حرية السوق. فالسوق الحر قادر للديمقراطية

(1) روجيه جارودي: كيف نصنع المستقبل؟ ترجمة منى طلبه وأنور مفتي، دار الشرق بالقاهرة. الطبعة الثانية، 2001م، ص. 32.
بواسطة تراكم الثروة في قطب والبوس والفقير في القطب الآخر.

ثانيًا: بإلغاء كامل للديون على العالم الثالث وهي ديون لا أساس تاريخي لها في نظره، وبضرورة إلغاء كل المعونات الموجهة للحكومات وتوجيهها لمنظمات القاعدة والتعاونيات والنقابات وجماعيات المنتجين، والعمل على موافقة شرفة لأسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الجنوب مع أسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الشمال، فضلاً عن مواجهة التضخم العملة للمؤسسات الإنتاجية التي تهدف قبل كل شيء لزيادة استثمارات الشركات الكبيرة. كما ينادى في إطار كل ذلك بضرورة احترام التاريخ وثقافات كل شعب واستخدام التقنيات المحلية بأبوسع ما يمكن نظرًا لأنها تكون أكثر توافقًا مع الحاجات المحلية.

إذا كانت تلك الإجراءات الاقتصادية كفيلة في رأيه بتحقيق العدالة الاقتصادية في المجتمع البشري ومحققة لأرضية جديدة ومشتركة للحوار الحقيقي بين الحضارة الغربية بعد أن تخلصت من عنصريتها ومن تحكمها الاقتصادي وسعيها للهيمنة والاحتكار وبين الحضارات الأخرى، فإن جارودي يرسم صورة للمستقبل عبر

(1) نفسه، ص 112 - 116.
الحوار الثقافي والديني بين الحضارة الغربية وهذه الحضارات الأخرى؛ فهو مقتنع «بأن الإخصاب المتبادل للثقافات التي تمثل مختلف الأديان، هو ثراء لا يمكن التنازل عنه من أجل أن نفرض على الآخر شكل التعبير الذي ورثناه نحن وثقافتنا» (1) وهو يقصد بالطبع الثقافة الغربية التي تحاول فرض ثقافتها على الآخرين عبر الآليات التي تمتلكها وتحتكرها، في الوقت الذي ينبغي لها في رأيه أن تتواضع وتقبل الحوار المتكافئ مع الآخر حتى يمكن لها أن تعيد التوازن المفقود.

إن جارودي مقتنع أيضاً «بأن عالمنا تلزم صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديد للدين يتطابق تماماً مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشكل جديد ومختلف، شكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص وعلى وجود الآخرين أيضًا بوصفهما مقدسين. ويطلعنا على مسؤولية البعض إزاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً. ويطلعنا على مسؤولية البعض إزاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم».

(1) روجيه جارودي : نفس المرجع السابق، ص. 269.
أكثر عدلاً. ففي ديننا الجديد هذا سيكون على القادر والثري والعالم مسؤولية، ولفقراء حقوق هذا هو الدين والاقتصاد والنظام الاجتماعي والحياة الخلاقة للفنون والتكنية والتعليم (1)

إن هذه الدعوة إلى الحوار الحضاري الشامل بين الحضارة الغربية - بعد أن تتخلى عن عنجهيتها وعنصريتها وتحكمها وفرض هيمنتها على الآخر - والحضارات الأخرى إنما هي رؤية من داخل الحضارة الغربية نفسها ومحاولة إنقاذها من الانتحار على حد تعبير جارودي نفسه. والسؤال الذي ربما يدحض هذه الدعوة النزيهة إلى حوار الحضارات كخيار مستقبلي أفضل للبشرية هو: هل يمكن للحضارة الغربية بكل ما تتمسك به الآن من عوامل قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية أن تتنازل وتقبل الحوار مع "الآخر" على أساس من الأفكار بضرورة تبادل الثقافات والخبرات دون تعلل ودون محاولة لفرض ما تراه (2)?! وهل يمكن أن تسلم أمة الاقتصاد الغربية عامة والأمريكية

(1) نفسه، ص 266 – 267.
(2) انظر ما كتبنا في هذا الصدد بعنوان "الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وأمبراطورية الشر الأبيض" في كتابنا: ضد العولمة، سبق الإشارة إليه، ص 206 – 218.
ما بعد العولمة

خاصة وممكّنها من رجال المال والأعمال وواضعي السياسات والمخططات للهيمنة الاقتصادية المطلقة على العالم - هل يمكن أن تسهم بضرورة تبادل المنافع الاقتصادية على أسس جديدة تحقق العدالة للجميع وتضمن توزيع الثروة والخيرات بشكل أكثر إنسانية وأكثر إدراكًا لمعنى الحياة الإنسانية وضرورتها الفطرية؟

إن الحقيقة التي آراها ناصعة من ممارسات الحضارة الغربية وممثيلاتها في كافة مجالات الحياة وخاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي وتحت التلوث باستخدام القوة العسكرية، إن آلة الحضارة الغربية سائرة في غيابها، وسائرة في محاولة فرض هيمنتها وتحكمها في عناصر الحياة البشرية بشكل لبعضه مثير في التاريخ الإنساني. وأن هذه الآلة تسير بشكل اتوماتيكي دراماتيكي لم يعد بقدرة الفكر الفلسفي العقلاني التحكم فيه ولا توجيه مساره. وما ذلك إلا لأن الدعوة النزيهة لحوار الحضارات تنقلب في كل وقت، وفي كافة صورها إلى دعوة لفرض الأمر الواقع والقبول بما هو قائم والتسليم بالهيمنة الغربية – الأمريكية على كل شيء!!
وعلى ذلك فإنه لم يعد هناك بديل إلا الحوار الذي يغذيه تكافؤ القوى المتجاورة عن طريق امتلاك كل قوة لعناصر تفوق تمكنها من فرض رأيها على الآخرين، أو على الأقل تمكنها من أن يستمع إليها الآخرين. ويقدر العواقب السلبية المرتبطة على محاولته فرض هيمنته وتحكمه! وهذا هو ما نراه البديل الأكثر واقعية والأكثر احتمالاً في مستقبل التفاعل الحضاري وخاصة بعد انهيار خطاب العولمة! 

ثالثًا: التفاعل الحضاري من خلال تشباك الصراع والحوار:

إن الحوار والصراع ضدن متلازمان كتلازم الحرب والسلام، وإن كانت الطبيعة البشرية خيرة في أصلها، فإن الشر أيضاً كامن فيها. ومن ثم فلا بديل لحياة البشر عن تداخل عوامل الخير والشر معًا، ولا بديل عن المزيج من الصراع والحوار، من الحرب والسلام. وقراءة الواقع الحالي للعالم المعاصر تكشف عن أن الطرف الأقوى هو الطرف الذي يكاد يفرض كل ما يراه على معظم صور الحياة في العالم ولا يقبل عن ذلك بديلًا. وهو دائم التلويخ باستخدام القوة، بل أخذ في استخدامها بالفعل في مناطق عديدة.
ما بعد العولمة

من العالم تحت دعاوى زائفة لمحاربة الإرهاب أو الحفاظ على حقوق الإنسان... إلخ.

والطريف أن دعوات الفلاسفة والصلاحين ودعاة الأصلاح والاعتدال من زعماء العالم الغربي والشرقي لم تعد لها أهمية كبيرة في نظر قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلا بقدر ما يتحقق من خلالها من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ومن ثم، فلم يعد ممكنًا أمام «الآخر» إلا ما يملكه من وسائل ضغط على هذه القوة الطائشة المهيمنة على مقدرات العالم؛ إذ أن قدرًا كبيرًا من عوامل الهيمنة هذه شارك في صناعتها بحسن نية أحيانًا، وبغباء أحيانًا أخرى هذا «الآخر».

ولما كان هذا «الآخر» قد أصبح في وضع مذل ومهين، إزاء هذه القوة الغاشمة التي لا تقيم للحوار العادل وزنًا، ولا لمعايير العدالة الموضوعية اهتمامًا. أقول لما كان هذا «الآخر» قد أصبح في هذا الوضع المهيمن، فلم يعد أمامه إلا استبدال آليات الصراع بالآليات الحوار. وهو في هذا مضطرب لأن «القوة السيطرة» لا تفهم إلا لغة القوة؟
هذه هي ببسيط وتبجرد صورة الواقع المعاصر بطرقية! فماذا يمكن أن يترتب على هذه الصورة من تداعيات. إن التبسيط المخل لهذه التداعيات يختزلها إما في المطالبة بحوار سلمي يحقق مصالح الطرفين، أو بتوقع الصدام المسلح بينهما. والحقيقة أن الطرف الأقوى قد فقد فيما يبدو حاسة السمع أو على الأقل لم يعد يقبل التفكير إلا فيما يريد أن يسمعه، فيما يقال محققًا لبعض مصالح «الآخر»، كما أن «الآخر» قد سئم من كثرة القول والنزوع إلى السلم وطلب الحوار. وفي ذات الوقت فإن الأسلحة الفتاكة التي يمتلكها الطرفان أو على الأقل يمتلكها بصورة مهلكة وساحقة الطرف الأقوى، ويمتلك بعضها بعض من دول الطرف الآخر، لم يعد ممكنًا استخدامها بشكل فوري لأن في استخدامها وبالأذات الأسلحة النووية منها خطر القضاء على الجميع! 

ولعل ذلك هو ما يجعل الصورة الظاهرة للواقع المعاصر صورة سكونية رغم ما يعتمل في داخلها من عوامل شتى لتخليق عالم جديد عبر الصراع والحوار المتبادل. فالتاريخ لم ينته بالانتصار.

(1) انظر: مارتن فان كريفلد، حرب المستقبل، ترجمة السيد عطا، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999م، ص. 220.
ما بعد العولمة

الساحق للثقافة الغربية ولا للعالم الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والعقيدة الشيوعية في مختلف أنحاء العالم بعد ذلك كما ادعي فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ»، كما أن الصدام الحاد والشامل بين الحضارات الذي تنبأ به مواطنه هنتنجتون في مقاله «صدام الحضارات» لم يبدأ بعد، إننا نعيش عالمًا يسوده صور جزئية للصراع والانقسامات التي بتدبير محكم من القوة المسيطرة، كما نعيش حالة من الدعوة للحوار وهي أيضًا تسير وفقًا لما يحقق مصلحة هذه القوة المسيطرة نفسها!

لكن إلى متى تظل هذه الحالة السكونية الظاهرة مستمرة مع وجود آليات الصراع والحوار في خلفيتها؟ وما هي النتائج المتوقعة لهذه الحالة؟ أو بمعنى آخر هل ستظل القوة المسيطرة مسيطرة تقود الصراع كما تقود الحوار محققة مصالحها الذاتية دون اعتبار لصلاحية الآخرين؟ أم أن قوى جديدة تتخلق الآن لتظهر بقوة في فترة لاحقة لتخليق حالة من التوازن مع هذه القوة المسيطرة، ومن ثم يمكنها لاحقًا الانتصار عليها وقيادة دورة حضارية جديدة؟ هذه هي التساؤلات التي نجيب عليها في الفقرات القادمة.
الشرق الآسيوي يقود دورة حضارية جديدة

أشرنا من قبل إلى طبيعة القوى المنافسة للقوة المسيطرة على نظام "العولة" الحالي، كما أشرنا إلى تنبؤات فلاسفة التاريخ وكبار الملحنين السياسيين والإقتصاديين بأن الصين وشرق آسيا هي القوة الأولى المرشحة لقيادة أو على الأقل الانتشار في قيادة عملية صياغة نظام عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر إدراكًا لأهمية التعددية الثقافية ولأهمية الحفاظ على الهويات الثقافية والاجتماعية المحلية وتحريك عملية الإبداع والمشاركة في الثقافة والاقتصاد العالمي من خلال ذلك.

أولاً: الرؤى التنبؤية حول مستقبل آسيا:

وتتراوح هذه الرؤى التنبؤية بين موقفين: الأول يرى أصحابه أن صعود الصين وقدرتها على المنافسة الحقيقية لن تكون إلا مع نهاية الثلث الأول من هذا القرن الحادى والعشرين، أما الثاني فيرى أصحابه أن مركز الثقل الحضاري بدأ ينتقل بالفعل من الغرب إلى
ما بعد العولمة

الشرق الآسيوي بقيادة الصين وأن ثمة دورة حضارية جديدة بدأت التشكل فعلاً منذ العقد الأخير من القرن الماضي.

ولتأخذ رؤية دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا كمثال على أصحاب الموقف الأول؛ حيث يرى الأثنا وهم من كبار المتخصصين في الدراسات الاقتصادية الصينية أنه بحلول عام 2044 – وهو عام التنين في التقويم السنوي الصيني – ستتصبح الصين «أول قوة عظمى حديثة في الآلفية الجديدة» (1). وذلك بعد أن انفتحت على العالم وبدأت طريق الإصلاح الاقتصادي والسياسي ونجحت في تجاوز الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية بفضل قدرة قيادتها وشعبها الديناميكية على التكيف مع الأوضاع العالمية والنجاة من دخول صراعات مسلحة مع الدول الأخرى. ففضلاً عن النهج الصعب والناجح الذي اتخذه القيادة الصينية في ضم هونج كونج إلى الصين عام 1997م، والذى سيمكنها بعد ذلك من ضم تايوان أيضًا والتي ستتصبح بحلول ذلك التاريخ تقريبًا جزءًا متجددًا داخل الصين الفيدرالية وتضيف شريحة

(1) دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا: نفس المرجع السابق، ص 618.
جديدة إلى إجمالي الناتج المحلي مثلما تضيف موارد بشرية مهمة تتمثل في كادر الإدارة الذي يعتبر ضرورة لتطوير الصناعات والخدمات المتقدمة (1).

ويتبناها العالمان الأمريكيان بأنه بعد ثلاثين عاماً من التكوين الرأسمالي الشاق والكثيف المرتكز على معدلات ادخال عالية للغاية تبدأ الصين في الظهور كقوة تصديرية مهتمة لرأس المال، وسيتحقق حلم الصين القديم لتلئات الملايين من الصينيين حيث ستتحسن ظروفهم المعيشية تحسناً كبيراً ويصبحون ملوكاً للبيوت والأسهم (2).

إن هذه الطفرة التنموية والمعيشية ستجعل الصين في ذلك التاريخ غير البعيد «قوة الهيمنة الرئيسية في آسيا» وأن ظلت ترفض الاعتراف بذلك (3). ويرى المؤلفان أن اليابان التي حاولت سنوات التودد إلى الغرب ستجد نفسها قد انزلقت أكثر في شرک الاقتصاد الصيني والمجال الآسيوي؛ ففي ذلك التاريخ تقريبًا ستتجد جميع الشركات في كل أنحاء آسيا نفسها تزدهر أو تفشل.

(1) نفسه ص 416 – 417 .
(2) نفسه ص 418 – 419 .
(3) نفسه ص 419 .
ما بعد العولمة

تأسِيسًا على علاقتها بالصين! ومن ثم سيحرص أبناء النخبة الحاكمة في كل عواصم العالم الآسيوي على التوافق مع الصين أو ملاينتها حسبما تقتضى الضرورة خاصة أنهم قد شاهدوا في أكثر من مناسبة خلال مطلع القرن الحادي والعشرين كيف أثبتت الصين استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها (١).

وعلَى ذلك فإنهم يتبين بأن المصالح الصينية - اليابانية ستتوافق حول ذلك التاريخ، وأن هذا التوافق الصيني - الياباني سيشكل نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرين نظام اقتصادية آسيوية «للنمور الآسيوية الصغيرة» تربطها بالصين آلاف الخيوط. وهكذا وشيئًا فشيئًا يصبح القرن الواحد والعشرون هو «قرن آسيا» (٢).

أما أصحاب الموقف الثاني فيمثلهم خير تمثيل مفكرونا المصريون. أنور عبد الملك الذي يسيطر على تفكيره منذ فترة طويلة هاجس نهوض الشرق؛ فمنذ صدور كتابه «رياح الشرق» حتى مقالاته المتتالية في جريدة الأهرام في السنوات الأخيرة حول «المسألة

(١) نفسه. (٢) نفسه.
الحضارية» وحول دور الشرق عمومًا والصين على وجه الخصوص في التحولات الحضارية القائمة، يؤكد د. عبدالمكل رؤيته حول انتقال مركز الثقل الحضاري إلى الشرق الآسيوي. حيث يرى أن تفجير نظام القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتي وحلف الدول الاشتراكية في أوروبا كان إيضاحًا وإعلانًا عن نهاية مرحلة من التاريخ هي مرحلة هيمنة نظام القطبية الثنائية الغربي، وليس معنى ذلك في رأيه أننا قد وصلنا إلى نهاية التاريخ كما تصور العديد من المهرولين، بل معناه أننا بدأنا مرحلة جديدة من التاريخ ولدت وتشكلت عبر التراكمات السياسية والاقتصادية المتواصلة حتى عام 1991م، تلك التراكمات التي منها بدأت صياغة العالم الجديد حول محورين؛ أولهما: انتقال مركز الثقل في المبادرة التاريخية إلى آسيا الشرقية في كافة المجالات (التنمية الاقتصادية، التكنولوجيا الإنتاجية، التأثير السياسي والمعنوي) دون حد تكنولوجيا الاستراتيجي المتقدمة حتى الآن. وقد عبر خبراء الجيو-سياسة عن هذه العملية بوصفها عملية نقل مركز ثقل المبادرة التاريخية (التحديات والحلول)، وكذا إيقاع الحركة من
ما بعد العولمة

دائرة المحيط الأطلسي إلى دائرة آسيا وخاصة آسيا الشرقية

حوالي الصين وامتدادها إلى المحيط الهادئ(1).

وتأديهما: تصادع أهمية البحث عن القيم في مستوى يتعدى حدود المشروع الحضاري الغربي منذ القرن السادس عشر الذي قام على أنه مدام الإنسان سيد الكون فليكن الإنتاج بلا حدود، الاستهلاك بلا حدود والمتعبة بلا ضوابط. إن شرائح واسعة من العالم قد أدركت أن فلسفة الحضارة التي يعبر عنها نظام العولمة الغربي خاصة في مرحلتها الأخيرة أي مرحلة التمدد حول مركز الواحد الأمريكي – الصهيوني تقود إلى زيادة خطورة الصدمات بعد تفجير القنبلة الذرية في مجالات البيئة والتغذية والصحة خاصة. ومن ثم كان تطلع الجماهير الواسعة في كافة أنحاء العالم إلى العقل الأخلاقية والروحية، وأصبح العامل الثقافي - الفكر، الفلسفي – الدينى أي البعد الروحي عاملاً تكويناً متصاعداً في كافة الأمم ولدى كل الدوائر الثقافية والحضارية(2).

(1) د. أنور عبدالمالك : مستقبل الثقافة العربية: طريق الحبيبة الجديد، مقال نشر ضمن كتاب : مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1998م، ص 58(1).

(2) نفسه، ص 58 - 59.
إن أنور عبدالمالك يرى أن صياغة هذا العالم الجديد قد بدأت بالفعل وأن مركز الثقل قد انتقل بالفعل إلى الشرق الآسيوي واستدلال على ذلك بإعلان "الشراكة الاستراتيجية" بين الصين وروسيا في أبريل 1997م حيث رأى في هذا الإعلان - مستندًا على آراء خبراء تخطيط السياسة الدولية - مقدمة لتوسيع رقعة المبادرة التاريخية إلى كوكبة من الدول التي ترفض هيمنة القطب الواحد: آي الصين - روسيا - الهند - اليابان - إيران. كما استدلال على ذلك أيضًا بدخول فرنسا في الطريق نفسه حيث دخلت "الشراكة التاريخية" مع الصين ودعت دول الاتحاد الأوروبي إلى الدخول أيضًا في شراكة ثنائية مع الصين بوصفها تتمثل العامل الأكثر فاعلية في النظام الجديد.

إن هذا المشروع الحضاري الجديد لا يقوم فقط على الشراكة الاقتصادية بين الصين وشرق آسيا من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا من جهة أخرى، ولكنه مشروع حضاري شامل يحدد أنور ملامحه في خمس عناصر رئيسية.

(1) نفسه، ص 59.
ما بعد العولمة

1- العنصر الأول المكون لهذا المشروع الحضاري الجديد هو أولوية الجماعة (الأمة - الأسرة - الإقليم - المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية... إلخ)، وبالتالي التضامن في مقابل تأكيد الفرد وجعل الفردانية غاية المجتمعات الإنسانية.

2- تأكيد مفهوم التنمية الإنسانية والاجتماعية في مقابل مجرد التنمية الاقتصادية والمساعدات المالية وبالتالي هيمنة مراكز الشراء والأسواق المالية على المستقبل في المجتمعات التامة.

3- تأكيد أن السلام العالمي والإقليمي يقوم على أساس العدل واحترام مبادئ المجتمع الدولي بنسبة لكافة مكوناته، بدلاً من فرض عملية قبول الأمر الواقع الذي هو في حقيقته تبعية للإمبريالية المهيمنة الجديدة.

4- تأكيد مكانة القيم الأخلاقية والفلسفية والدينية أي التوجه الروحي، وكذا اعتماد معايير الموضوعية العلمية في مقابل الفكر السلبي العديمي وادعاءات فلسفة الوضعية الجديدة من البنية التقليدية إلى أفكار ما بعد الحداثة والتفكيرية.

5- التمسك باستقرار واستمرارية السلطة المجتمعية الوطنية في قلب الأمة، وذلك في مواجهة مخطط تفجير المجتمع القومي.
من الداخل وشرذمته تحت شعار الملل والنحل وإحلال معاني الفوضى الاجتماعية واستنزاف طاقات الشعوب (1).

ثانيًا: رؤيتنا الدورية للمستقبل:

والآن وبعد أن عرضنا لهذين الموقفين لأصحاب الرؤى التنبوية بالمستقبل، نساءل: مع أي الموقفين نحن؟ وما هي أبعاد التفاعل الحضاري المستقبلية في تصورنا؟

في الواقع نحن لا نجد فارقاً كبيراً بين الموقفين؛ فسواء بدأت الدورة الحضارية الجديدة منذ النهضة الآسيوية الحديثة بقيادة الصين من الآن، أو هي في سبيلها لأن تبدأ في الثالث الثاني من هذا القرن، فالآمر لا يختلف كثيراً لأن التطور الحضاري في حقيته إما يحدث نتيجة تفاعلات ممتدة عبر سنوات عديدة. وكل دورة حضارية لا تبدأ من لحظة زمنية بعيدة وإنما تبدأ من تفاعلها مع دورة حضارية سابقة عليها حيث تأخذ منها وترتفع

(1) نفس المرجع السابق، ص 95- 106. ويمكن مقارنة أسس هذا المشروع الحضاري الجديد بما كتبه جارودي في الجزء الثاني من كتابه «كيف نصنع المستقبل» بعنوان: كيف نبني الوحدة الإنسانية لمنع انتحار الكواكب، مرجع سابق الإشارة إليه، ص 105 وما بعدها.
ما بعد العولمة

مع عناصرها الإيجابية، وتتجاوز عن أو تسقط عناصرها السلبية وتضيف الجديد الذي تراه ضرورياً ويصادف القبول لدى الشعب الممثل أو القائد لهذه الدورة الحضارية الجديدة وشيئًا فشيئًا تقبل هذه العناصر المضافة لدى الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة فتقبل سلميًا أو حربًا أو مزيج منهما الدخول في هذه الدائرة الحضارية الجديدة التي لا تكون بذاتها دائرة مغلقة. بل تظل هي أيضًا لولبية تمهد لما بعدها بعد أن تصل هي إلى ذروتها.

ونحن في ذلك نؤمن بدورانية التاريخ على أساس لولبي؛ فلا التاريخ الإنساني يسير في تقدمه باطراد كما يقول دواءة نظرية التقدم، ولا هو عبارة عن حضارات تمثل دوائر مغلقة على نفسها كما يفسره اشينجلر معتبرًا أن كل حضارة أشبه بالكائن العضوي الذي يمثل وحدة مستقلة متفردة. إنما التاريخ في نظرنا دورات حضارية، وكل دورة تأخذ من سابقتها لتسنم راية التطور والتقدم إلى أخرى يقودها أناس أو أمة فتية أدركن حاجة العصر ولبتهما وقدمت أطروحاتها الجديدة التي اقتنع بها الناس وقبلوها أو أدركوا أنها لاسيما إلى الخروج من الأزرق الذي يعيشونه والتي

(1) راجع كتابنا: فلسفة التاريخ - معناها ومذاهبها، وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة 1995م، الفصول الخاصة بمعنى نظرية التقدم ونظرية اشينجلر في تفسير التاريخ الحضاري البشرية.
شكلت بلوغ الحضارة السابقة قمة ذروتها، إلا بالركون إلى هذه المبادئ الحضارية الجديدة.

وهذا الإطار النظرى هو ما أراه مثالاً في الواقع المعاصر، فنحن أشبه ما تكون في لحظة التحول من دورة حضارية بلغت ذروتها مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الآن، وهذه الدورة في سبيلها إلى الزوال لأن بها الآن عوامل انهيارها كما أوضحنا من قبل، فضلاً عن أن القوى الصاعدة في الشرق الآسيوي تتهيأ بالفعل لريادة دورة حضارية جديدة. وهذا التهديد علاماته واضحة في اعتقادي؛ فالصين كما أسلفنا القول تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والبشرية وقيمها الشرقية الروحية التي لا تغفل الروح العلمية الوثابة، تتهيأ لأن تصبح القوة الأولى في العالم في منتصف هذا القرن على أكثر تقدير.

واليابان تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والرأسمالية الجبرة لأن تحلل من تبعيتها المهينة للولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكيون أنفسهم أصبحوا يدركون ذلك وهم بالفعل قلقون من «اليابان لها تصورها الخاص لخريطة المحيط الهادئ ولا يعنيها التصور الأمريكي للمنطقة» (1).

(1) انظر: باتريك سميث: اليابان - رؤية جديدة، سبق الإشارة إليه، ص. 272.
بعد العولمة

وكذلك ترتبط المصالح الاقتصادية لبقية دول آسيا الأخرى كالهند وكوريا وبقية النمور الآسيوية بالمصالح الاقتصادية للصين واليابان على المدى القريب والبعيد على حد سواء.

وليس شعوب الشرق الأخرى حتى البعيدة جغرافيا عن الصين ببعيدة عن هذا التوجه الحضاري الجديد للصين، فالصين لم ترتبط بماضي استعمار يمكن، مع أي من الدول الإسلامية والعربية، بل صلات الترابط الاقتصادية والإجتماعية والأخلاقية والدينية بين الصين وبين هذه الشعوب أقوى في حقيقتها مما تبدو عليه في ظاهر الأمر، كما أنه لا توجد أي عوائق تعوق عملية التقارب الصيني- الآسيوي من ناحية، والإسلامي- العربي من ناحية أخرى.

ولا غرو، فالحللون الغربيون يدركون أيضًا هذه الحقيقة ويعبرون عنها بشيء من الدهشة، فمؤلفاً والإسلام والغرب» يعبران عن ذلك بقولهما أن الأمر المثير أن المعارضات المتصاعدة ضد مثل العليا السياسية الغربية إنما تظهر اليوم في حضارتين متقابلتين من أقدم الحضارات وأكثرها ترابطًا. ومن المثير أيضًا أن
سنغافورة وماليزيا والصين تصبح نجاحًا حقيقًا في النظام الاقتصادي الدولي حتى وإن صادفوا خطرًا إلى حد ما يتهددهم في المجال الثقافي والسياسي. ومع ذلك فإنهم يتبنيون مواقف مشتركة في جوانب كثيرة مع التفكير الإسلامي. إنهم نظريةً في وضع يجعلهم أصحاب قضية مشتركة مع دول أخرى خاصة الدول الإسلامية لمعارضة الضغوط الغربية القوية ومفاهيم الغرب الأيدلوجية.(1)

وإذا كان ذلك صحيحًا على المستوى النظري، فمتى يكون واقعًا ملموسًا؟! ومعنى آخر متى تتحول هذه الرؤى النظرية لفاعليات التحول الحضاري في المستقبل إلى حقيقة واقعة؟! إنني اعتقد أن تشابكات وتعقيدات الأحداث العالمية الآن ونحن في بداية الثلاتين من عام 2000م، تشير وخاصة بعد تداعيات الأحداث في عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001م وببرز سياسة المعايير المزدوجة للولايات الأمريكية وبعض حلفائها من الدول الغربية وعلى رأسهم المملكة المتحدة (إنجلترا) في تعاملهم مع الأحداث الدولية والحروب.

(1) جراهام فولر وإيان أو. ليستر: الإسلام والغرب، سبق الإشارة إليه، ص 444.
ما بعد العولمة

التي تجري الآن باسم محاربة "الإرهاب" في أفغانستان، والواقع
امتدادها إلى بلاد إسلامية وعربية أخرى، بالإضافة إلى استمرار
فرض العقوبات على بلاد مثل العراق وليبيا، فضلاً عن التأييد
المفتوح للممارسات الإسرائيلية الواقعة في الأراضي الفلسطينية
المحتلة رغم رفضها الخضوع للقرارات الدولية المختلفة وعلى
رأسها قرارات إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية وفك
حصارها المفروض على مقر رئيس السلطة الفلسطينية، وحتى
رفضها لاستقبال لجنة تقصي الحقائق الدولية لتحقيق في مجزرة
جنين.

أقول، إنني اعتقد أن كل هذه الأحداث وما ستخلفه من تداعيات
في المستقبل القريب ستحول الدفة بالفعل وتساهم في الإسراع
بتشكيل تحالفات دولية مناهضة لهذه الهيمنة الأمريكية غير العابئة
بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الدولية. ولاشك أن ما يجري الآن
من مباحثات متنوعة الجوانب بين الأوروبيين فيما بينهم
الأوروبيون مع روسيا، والأوروبيون مع البلاد العربية المختلفة، فضلاً
عن الزيارات المتبدلة بين زعماء الصين وزعماء العالم العربي
والإسلامي. كل ذلك سيحقق التقارب في الرؤى والاتفاق في الأهداف لمعارضة السياسات الأمريكية - الإسرائيلية ومحاربة المركزية البيضجة للسياسة العالمية التي تقودها وتصر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن بلوغ القوة السيطرة قمة التحكم والهيمنة في الوقت الذي تعلم داخلاً عوامل التفكك والانهيار، وفي الوقت الذي يصبح فيه أحادية الرؤية دون اعتبار لرؤى الآخرين وهم شركاء الحياة والصيرور على هذا الكوكب إنما هو بداية النهاية الحقيقية لهذه القوة ولست وحيد الذي يرى ذلك; "فالحركة الدورية - على حد تعبير أندريه جوندر فرانك صاحب أخطر الكتب التي ظهرت حتى الآن في الألفية الثالثة "الشرق يصعد ثانية" تبدو واقعًا كونيًا في الوجود وفي الحياة والكائنات. وهي تتجلّى في كثير إن لم يكن في جميع مجالات الواقع. وهذا ما تؤكده ميادين البحث الفيزيائي والكروموлогي (علم الكونيات) والبيولوجي والتطور، بل وأيضًا ميادين البحث الثقافي والفكري. ولعل لهذا السبب نشأت "جمعية دراسة الدورات" التي تدرس أي دورة وجميع الدورات. إنما لماذا ليس لنا أن نتوقع أن نجده تاريخًا دوريًا في العالم.
ما بعد العولمة

الاجتماعي وفي النظام الاقتصادي العالمي... أن التاريخ الاقتصادي في الفترة الباكرة من العصر الحديث وكذلك التاريخ السياسي والاجتماعي يكشف عن كل أنواع الدورات(1).

إن هذه الحركة الدورية قائمة فعلًا في التاريخ الإنساني بشكل عام، وقد كشف أندربي فراناك عن ذلك في مجال الاقتصاد من خلال الابتعاد عن النظرية الأحادية التي دائمًا ما تتطلَّق من المركزية الأوروبية - الغربية. فقد تُجَع فراناك وبعض النصيَّفين الموضوعيين من المفكرين العالميين في نقد ونقض المركزية الأوروبية، ونظروا إلى التاريخ العالمي عامة والاقتصادي خاصة نظرة شمولية. وتمكنوا من خلال هذه النظرية الشمولية ذات الطابع الكوكبي العالمي أن يكتشفوا طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وحضاراته، وأن يتبينوا عن حق حركة التداول الحضارية التي تتم عبر الصراع والمنافسة، تلك الحركة التي من شأنها أن يأخذ كل تكتل حضاري نصيبه الذي يكفله له التاريخ(2).

(2) نظر: مقدمة شوقى جلال لترجمته للكتاب السابق الإشارة إليه، ص 11.
إن العرض الشمولي للاقتصاد العالمي في الفترة المتدة من 1400 حتى 1800م قد أفاد فرانك ومن يتابعونه في تأكيد نظرته الدورية لتفسير حركة الاقتصاد العالمي، إذ أفاده في بيان فهم كيفية ما حدث وآلى إلى "صعود الغرب" اقتصادياً داخل نطاق منظومي - اقتصادي عالمي اشتمل في ذات الوقت على "انحفاظ الشرق" كشرط مسبق تم في إطاره هذا الصعود. ويرى فرانك أن هذه هي الحال اليوم بالنسبة لبلدان التصنيع الجديدة في شرق آسيا، وهو ذات الوضع بالنسبة لبلدان أوروبا منذ قرنين(1).

إن فرانك يرى ونحن نتفق معه أن الخط الفاصل بين الغرب (أوروبا؟) والشرق (آسيا؟) هو خط وهمي محض وهو صياغة غربية. وأن تاريخ العالم الواقع يتحرك بشكل مطرد في صورة قفزات دورية يتم فيها تبادل المواقع عبر هذا التقسيم الخيالي بين غرب وشرق. إن هذا في رأيه هو ما حدث خلال القرن التاسع عشر على الصعيد الاقتصادي - وهو ما يبشر بحدوده ثانية في القرن الواحد والعشرين(2).

(1) أندريه جوندر فرانك: نفسه، ص 464 - 465.
(2) نفسه ص 475.
ما بعد العولمة

فقدما صعد الغرب على أكتاف الآسيويين بعد أن اشتروا لأنفسهم مقعدًا في الاقتصاد العالمي الذي كانت تقوده آسيا، ثم أتبعوا ذلك بشراء مركبة كاملة في القطار الآسيوي (1). ستصعد آسيا الآن على أكتاف الغرب. وهذا هو ما يحدث الآن فقد تلقف الآسيويون (اليابان والصين والنمو الآسيوي الأخرى) عناصر التقدم التكنولوجي والصناعي والرأسمالي من الغرب، ويعيدون الآن الكرة إلى ملعبهم من جديد بعد أن تسيدت أوروبا والعرب لدة قرنين كاملين من الزمان.

وإذا كانت التحليلات العالمية للآخر تتركز على الجانب الاقتصادي وأحيانًا السياسي، فإنني أعتقد أن الأمر أشمل من ذلك بكثير؛ فإذا كان الاقتصاد والنمو الاقتصادي هو رأس الحربة في قياس تقدم الأمم والشعوب الآن، فليس معنى ذلك أن الصعود الاقتصادي يتم بمعزل من الجوانب الأخرى. فكما أن صعود الغرب اقتصاديًا صاحبه نهضة علمية وفكرية شاملة، كذلك فإن صعود آسيا الآن يتم عبر تضافر عوامل شتى فكرية ودينية واجتماعية تتوافر لدى آسيا وهي التي ستمكنها من قيادة الركب الحضاري (1) نفسه، ص 281 وما بعدها.
بالاشتراك مع الشعوب ذات العناصر المشتركة معها وهي في الأغلب الشعوب الآسيوية الأخرى والشعوب الإسلامية والعربية.
وهذا ما أشرنا إليه من قبل ونؤكده الآن.
ولعل هذا ما يقودنا إلى تساؤل آخر حول موقعنا كدول وشعوب عربية إسلامية في هذا التفاعل الحضاري الجارى الآن، والذي سيتبدو نتائجه واضحة في المستقبل القريب؟
ما بعد العولمة

(4)

موقعنا في التفاعل الحضاري لما «بعد العولمة»

إن الحقيقة التي لسنها حتى الآن من خلال قراءة الواقع المعاصر للصراع وال الحوار الحضاريين، ومن خلال قراءة مستقبل التفاعل الحضاري والتنبؤ بصعود الشرق الآسيوي المرشح لقيادة الدورة الحضارية القادمة. إن هذه الحقيقة تتمثل في أن المستقبل ببساطة ليس لأمريكا ولا للغرب رغم هيمنتها الحالية ورغم سلطوتهما الآنية! وإنما المستقبل سيكون في يد الشرق الآسيوي خاصا وأن عوامل اتحاد إرادات دولة وشعوبه أكثر من عوامل تفرقها وشردّمتها البادية على السطح الآن بفعل عوامل عديدة معروفة وسبق الإشارة إليها.

ولذلك فإنه أعتقد أن مستقبلنا الحضاري مرهون بثلاثة عوامل متشابكة ويبنيغى أن نعمل فيها معًا بشكل متواز ومتوازن. وهي

باختصار:

1- البناء الذاتي لعناصر القوة اقتصاديًا وعلميًا وفكريًا

اجتماعيًا وتكنولوجيًا وهذا البناء الذاتي لكي يتم ينبغي:
أولاً: الاستفادة من كل عناصر القوة العلمية والاقتصادية في القوى المنافستين الآتى: الشرق الآسيوي والغرب الأمريكي – الأوروبي.

ثانياً: الحفاظ على قوة الدفع الذاتية من خلال تفعيل عناصر التقدم في ثقافتنا العربية – الإسلامية وهي بلا شك تمثل الوقود المحرك لكل تقدم نريد تحقيقه ولا تقف بأي حال عائقًا أمام التفاعل الإيجابي مع حضارة العصر الحالي ومتطلبات التقدم فيه.

وبإمكاننا في هذا الصدد - إذا ما اتحدت الإرادات على ضرورة التقدم - أن نحول ثقافة التخلف التي لا تزال نرى ونعاني من الكثير من عناصرها، إلى ثقافة تقدم إيجابية وقد حددنا كيفية هذا التحول وإمكانيةه في كتاب سابق لنا بعنوان "في فلسفة الثقافة" وبناء أساس هذا التحول وأليته بوضوح. (1)

(1) انظر كتابنا: في فلسفة الثقافة، نشرة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1999م، ص 127 وما بعدها.

ما بعد العولمة

2- التعامل بحذر مع آليات الهيمنة الأمريكية - الغربية على الواقع المعاصر، حتى لا ننجح قواها الغاشمة في إجهاض مشروعنا التنموي، واجهاض قدراتنا الذاتية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية قبل أن تستكمل نموها مستفيدة من نظيرها في الغرب المتقدم، والشرق اللاحق به الآن.

إن هذا الحذر أمر ضروري خاصا في اللحظة التاريخية الراهنة، فائدة الحرب والدمار الغربي الهمجية ورأس حربتها في المنطقة اسرائيل تقف متربيصة ترقب كل ما نقوم به من عمل، وكل ما نستهدفه في خطتنا لصنع التنمية واللحاق بركب التقدم، وان أعطيناها الفرصة للتغلب بأى علة، فهي جاهزة للإجهاز على مشروعاتنا التنموية والقضاء على قدراتنا العلمية والاقتصادية النامية!

لقد اتخذت «الغرب» بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على مقالات وتحذيرات كتابه ومفكريه غير المنصفين من "الإسلام" ومسلمو "الإسلام" العدو رقم واحد ونجحت مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر وما حدث من تدمير رموز الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية في تذيع وتثبيف عداة الغربيين للإسلام والمسلمين.
وقد أعطى هذا لقيادة الولايات المتحدة الفرصة لأن تتهي وراء ضرب أي دولة إسلامية أو عربية بحجة إيوائها أو مساعدتها لأن عناصر تنص تصور أنهم وراء ضرب هذه الأهداف الأمريكية. ورغم أنني أعتقد أن ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر لم يكن كله آثارًا سلبية على الإسلام والمسلمين بعد أن ألققت هذه الأحداث ظلماً بهما، بل كان له بعض الآثار الإيجابية إذ سارع الكثيرون لقراءة «الإسلام» والاهتمام به كدين وتعاليمه وهم يلاحظون سيكتشفيون ولو بعد حين أن الإسلام هو الدين الأفضل، وهو الدين الذي لا يمكن أن يكون وراء مثل هذه الأحداث. وأنه كان يجب التمييز بين الدين الإسلامي وبين بعض المسلمين الذين اتخذوا من تفسير بعض تعاليمه خطأ تكثية لتحقيق مكاسب سياسية آنية! وحينئذ سيكتسب الإسلام أرضاً جديدة ومؤمنين به جدد أكثر وأكثر مما كان عليه الحال قبل هذه الأحداث. إن الموضوعية التي يتحلى بها الإنسان الغربي العادي ستجعله قادراً في المستقبل القريب ومن خلال تحليل ما يجري الآن من أحداث ومن خلال القراءة المتأنية والواجبة لتعليم الإسلام، ستجعله قادرًا على إدراك الجوهر الحقيقي للإسلام ورسالته الحضارية العالية بحق.
وعلى أي حال، وبعيدًا عن هذه الرؤية المتفائلة مستقبلاً للإسلام، كدين سينتشر بفعل تعاليمه السمحاء، فإن علينا في اللحظة الحاضرة أن نتجنب إثارة أي عوامل للصدام مع الغرب حتى ننجح في الاستعداد جيدًا لأي مواجهة يمكن أن تفرض علينا في المستقبل وخاصة مع رأس الحربة للملصالح الغربية في المنطقة الإسرائيلية.

3- البدء في إجراء حوار حضاري حقيقي مع بلاد الشرق الآسيوي، ذلك الحوار الذي من شأنه زيادة عوامل التقارب مع الصين واليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة والهند وغيرهم. ولا ينبغي أن يقتصر هذا الحوار على الأطر النظرية للتقارب بيننا وبين هذه الدول، فإن هذه "الأطر النظرية" للتقارب موجودة وقائمة بالفعل ولا تحتاج أكثر من إيقاظها ونفض الغبار عنها. وإنما ينبغي أن نركز في هذه المرحلة على ترسيح أسس التعاون المشترك اقتصاديًا وتجاريًا وثقافيًا وعلميًا وتقنيةً. وهذا الترسيح لأسس التعاون المشترك لن يكون إلا بعد اتفاقيات شراكة متبادلة بين الدول العربية والإسلامية فردًا أو تجمعات مع هذه الدول الآسيوية، ووضع هذه الاتفاقيات موضوع التنفيذ وتنميتها وزيادة مجالاتها يومًا بعد يومًا.
يوم هو رهننا على المستقبل. فالتقرب العربي - الآسيوي ضرورة تفرضها تحديات الواقع والمستقبل معًا. وينبغي أن يتم هذا التقارب الفعلي مع دول الشرق الآسيوي في الوقت الذي لا ينبغي فيه أن نفقد فيه مراحل التعاون مع دول الغرب الأوروبية عامة مع الحذر من التربيص الأمريكي - الغربي - الإسرائيلي! 

وفي ذات الوقت ينبغي أن يتلازم مع هذا وذاك بناء عوامل القوة الذاتية لتحقيق أقصى استفادة من مواردنا البشرية والاقتصادية الذاتية من خلال التقارب بل التوحيد الضروري لهذه القدرات ليس عربيا فقط وإنما أيضًا إسلاميًا. فإزالة أي أسباب تعوق قيام الوحدة الاقتصادية وتكامل القوى البشرية العربية مسألة ضرورية في اللحظة الحاضرة. ومن ثم ينبغي كذلك إزالة أي أسباب تعوق التقارب العربي - الإسلامي وخاصة مع دول الجوار ايران وباكستان والجمهورية الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق.

ولاشك أن على زعامات العالمين العربي والإسلامي الآن واجب الإنصات إلى صوت شعوبهم، وإلى صوت العقل والحكمة، وتغليب المصلحة العربية والإسلامية العامة على مصالحهم الشخصية. وألا
ما بعد العولمة

ينسوا دروس التاريخ الماضي سواء عربياً أو إسلامياً، فكل عوامل التحدي لوجودنا أصبحت ماثلة أمام أعينهم وأعيننا، وبالتالي لا ينبغي أن تكون عوامل استجابةنا أقل من مستوى التحديات المفروضة علينا.

وبده، فإن موقعنا من التفاعلات الحضارية القائمة الآن وفي المستقبل مرهون بهذه العوامل الثلاث ونناجنا في التعامل مع الشرق والغرب بتوازن يحقق أقصى قدر من الاستفادة الذاتية والمساعدة في تفعيل قدراتنا الذاتية وبناء عوامل قوتها التي هي سبيلنا الحقيقي للمشاركة في صناعة الدورة الحضارية الجديدة، بل وربما في قيادتها في نهاية الأمر!
الفصل الثاني:
قراءات جزئية
لمستقبل التفاعلات الحضارية
أولاً

التقدم العلمي - التكنولوجي

يحدد صورة المستقبل
ما بعد العولمة

(1)

تشغلنا كما تشغل كل العقول المفككة في العالم صورة المستقبل: كيف سيكون! وعلى أي نحو ستكون حياة البشر خلال هذا القرن الجديد!

والحقيقة غير القابلة للشك هي أن التقدم التكنولوجي هو المؤثر الأكبر في تحديد تلك الصورة للمستقبل القريب أو البعيد للبشر، كما كان هذا التقدم هو صاحب التأثير الأعظم على البشر طوال القرون الثلاثة الماضية.

وإذا كان ذلك كذلك فإن على مفكرين العصر وفلاسفيته التفكير في المستقبل من خلال النظر فيما يحدثه هذا التقدم العلمي التكنولوجي من تأثير في حياة البشر. ولا شك أن العلماء هم الأقدر على تصور صورة المستقبل في ظل هذا النوع من التقدم; فالlessons حول المستقبل التي يقوم بها علماء محترفون أقرب إلى أن تكون بشكل أكبر على وقائع المعرفة العلمية من تلك التي يقول بها نقاد اجتماعيون أو حتى علماء من الماضي أبدوا تنبؤاتهم قبل أن تصبح القوانين العلمية الرئيسية معروفة بالكامل. كما يقول ميتشيو كاكو صاحب كتاب "رؤية مستقبلية" وهو أحد أعظم أساتذة الفيزياء المعاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية.
والحاصل على جائزة نوبل. وهو الكتاب الذي سنستند إليه في التعريف بصورة المستقبل كما يراها علماء العصر الحالي الذين استكشف كاكو أراهما وهم حوالي مائة وخمسين عامًا في مختلف التخصصات.

إن الصورة العامة لمستقبل التقدم العلمي تتحدد في رأيه في ضوء التقارب الشديد والاستفادة المتبادلة بين ثلاث ثورات علمية شهدتها نهاية القرن الماضي وبدأت هذا القرن الجديد ألا وهي: الثورة المعلوماتية والثورة البيولوجية وثورة الكم. إن التلاقح بين هذه الثورات العلمية الثلاث هو الملح الرئيسي من ملامح كل ما سيحدث من تطور علمي وتكنيولوجي مذهل سيمشده البشر خلال القرن الحادي والعشرين.

فبالنسبة لثورة الكم فقد تمكن علماء القرن العشرين من فهم طبيعة المادة الحقيقية أما في القرن الحالي فإنهن يطمحون إلى التحكم في المادة بل إلى تصميم أشكال جديدة من المادة حسب الحاجة (ص 71 من الترجمة العربية التي نشرتها عالم المعرفة الكويتية ، يونيو 2001) أما في مجال ثورة المعلومات التي تقوم على الثورة في مجال الحاسوب (الكمبيوتر) واستخداماته فقد حدث فيها حتى الآن تطورات كبيرة جعلت الناس تتبعج من هذا
ما بعد العولمة

الذكاء النادر الذي أصبحت تمتلكه أجهزة الكمبيوتر أما في المستقبل فسنكون قادرين بفضل التقدم في هذا المجال على التحكم في هذه الأجهزة حسب رغبائنا وبحث تلبى جميع احتياجاتنا العلمية والعملية.

أما بالنسبة للثورة البيوجينزيائية فسوف تسمح "تكنولوجيا البيولوجي الخليجية" أن نقرأ الشفرة الوراثية للحياة كما لو كنا نقرأ كتاباً. وستحل شفرة الجينوم البشري كاملاً بحلول عام 2000م معطية إيانا "دليل تشغيل" للكائن البشري وسيجعل هذا المسرح للطب والعلم في القرن الحادي والعشرين، وبدلاً من مراقبة رقص الحياة ستعطينا الثورة البيوجينزيائية في النهاية قدرة خارقة على التحكم في الحياة حسب إرادتنا تقريبًا" (ص 18 - 19 من نفس الكتاب).

ولنا أن ننصور الاكتشافات الهائلة المتسارعة التي يمكن أن تتحقق حينما تقترب هذه الثورات العلمية الثلاث وتتضافر امكانياتها معًا في تحقيق التقدم في أي مجال من المجالات الثلاث كلا على حدة.

إن نهاية هذا القرن وبالتحديد من 2000 إلى 2100 ستشهد بفضل هذا التضاعف بين الثورات العلمية الثلاث صورة من التقدم.
إن بدأت الآن غامضة فهي حينئذ ستكون أكثر وضوحًا وتحقّقًا؛ إنها ستشهد فترة تسيرتها تغيّرات على تكنولوجيات جديدة تمامًا؛ فقد تمتلك أجهزة الإنسان الآلي تدريجياً القدرة على الإدراك الذاتي والوعي بنفسها ويمكن أن يسبب هذا زيادة كبيرة في استخدامها في المجتمع مما يمكنها من أن تتخذ قرارات مستقلة وأن تعمل كمساعدات وسعاة ومساعدات وخدم... إلخ. وعلى نفس النحو ستتقدم ثورة "د. ن. ا." إلى النقطة التي يمكن عندها للعاملين في مجال الجينات أن يبتكر أنواعًا جديدة من الكائنات العضوية بما في ذلك النقل لبضعة جينات بل للمئات منها، وبهذا نتيخ لنا أن نزيد من إمداداتنا الغذائية وتحسين الصحة وتطوير العقاقير، بل قد تصل لنا - كما يقول كاكو – إلى القدرة على تصميم أشكال جديدة من الحياة وأن نكيف التكوين الجسدي وربما العقلي لأطفالنا مما سيثير دوره مشكلات أخلاقية عديدة.

أما تأثير نظرية الكم فسيكون خطيرًا في هذا القرن وحتى نهاياته لدرجة أنه يمكننا أن نشهد بدايات الصواريخ التي يمكنها أن تصل إلى النجوم القريبة منا وخطط تشكيل وتكوين المستعمرات البشرية الأولى في الفضاء. ويرى بعض العلماء فيما يروى عنهم كاكو أن تقاربًا بين تلك الثورات العلمية الثلاث حوالي
ما بعد العولمة

عام 2000 سيمكن أصحاب نظرية الكم من أن يقدموا دوائر ترانزستور وألات كاملة بحجم الجزيئات تتيح لنا أن ننسخ النماذج العصبية للدماغ على كمبيوتر. ومن ثم سيفكر العلماء خلال تلك الحقبة في مد فترة الحياة عن طريق تربية أجسام وأعضاء جديدة بواسطة التحكم في تشكيلتنا الجينية أو حتى في النهاية بالاندماج مع مخلوقاتنا الجديدة!!

إن هذه الصورة التي يرسمها كاكر وعلماء العصر الحالي لصورة الحياة البشرية في المستقبل ليست بعيدة إذا رسمه خيال الأدباء ومصممو أفلام الكارتون للأطفال، وهي في ذات الوقت صورة تدعو إلى التساؤل الجذري حول مصير الإنسان العامل في ظل هذا التقدم المذهل الذي قد يتحقق فعلاً! والتساؤل الجذري حول الحدود التي ستفصل بين ماهية الإنسان البشري الحي، والإنسان الآلي قادر بفضل ما أودعه فيه الإنسان البشري من ذكاء اصطناعي قد يتفوق يوماً على عقلية صائعة؟!

إن هذه التساؤلات حول المدى الذي سيحققه التقدم العلمي والتكنولوجي ينبغي أن تقلق مضايعنا وتشتفي عقولنا ومفكرينا إذ الأمر جد ليس هزلياً. إن علينا أن نتساءل مع كاكر عن كيف سيكون رد فعلنا عندما نستيقظ ذات يوم لنجد أن
أجسامًا مصنوعة من الفولاذ والبلاستيك أصبحت هي المحكمة في كل شيء! إن علينا أن نحدد من الآن إجابة على هذا التساؤل الضروري: إلى أي مدى سنستطيع الآلات أن تقوم بكل ما يمكن للإنسان أن يقوم به من عمل؟

فبالإجابة على هذا التساؤل ستحدد الإجابة على سؤال أكثر جوهرية بشأن المستقبل وهو: هل سنكون سادة الآلات أم ستتصبح الآلات هي سادتنا؟

إنه تساءلات لا ينبغي أن تشغل بالعلماء فقط لأن العلماء يعنيهم في المقام الأول تحقيق أقصى استفادة من القوانين العلمية وتحقيق أكبر قدر من النتائج العملية الناجحة المترتبة على اكتشافاتهم والتكنولوجيات القائمة عليها. ومن ثم ينبغي أن تشغل هذه التساؤلات عقول كل البشر وخاصة من يملكون القدرة الفكرية على التأثير في التوجهات العلمية للتقدم البشري ولا شك أن على رأس هؤلاء يأتي الفلسفة وبعض العلماء الذين لا يزالون يملكون العقلية الشمولية القادرة على التأمل والتفكير بصورة إيجابية لصالح الحفاظ على إنسانية الإنسان.
يتبرأ العلماء في هذا المجال - حسب رواية ميتشيو كاكو في "رؤية مستقبلية" - بأنه في حوالي عام 2005 سيتمكن مشروع الجينوم البشري رموز مائة ألف لغة أو ما يقرب من ذلك مما سيتمكنون منه في النهاية من رؤية الشفرة الجينية الكاملة للبشرية. وبحلول عام 2010 ستزداد الأناضج الجينية للأمراض الوراثية إلى حوالي 2,000 أو 5,000 مما سيجعلنا على وعي بالأساس الجيني الكامل لهذه الأمراض القديمة، ويقول أحد العلماء المهتمين بأنه بحلول ذلك العام سيستطيع أي شخص يبلغ الثامنة عشرة من عمره الحصول على بطاقة مطبوعة تحمل الخطر الشخصية في
التعرض للأمراض مستقبلاً بناء على الجينات التي ورثها. ويقول عالم آخر أنه بحلول عام 2020 أو 2030 على الأكثر سيمكنك الزهاب إلى الصيدلية لتحصل على تسلسل لـ DNA الخاص بك على قرص مدمج بحيث تستطيع بعد ذلك فحصها في منزلك على جهاز الكمبيوتر الخاص بك.

إن التقدم في هذا المجال سيتيح بحلول عام 2020 وحتى عام 2050 فهم الشبكة المعقدة للعلاقات المتبادلة بين الجينات وعلى الأخص بالنسبة للأمراض متعددة الجينات والتي تتتعلق بأكثر من جين واحد وكيف تتسبب فيها عوامل من البيئة. ومن ثم سيمكن التغلب على أمراض عديدة مثل المرض العقلي ومريض الخوف المبكر والتهاب المفاصل وأمراض القلب وأمراض المناعة الذاتية. وقد ينجح العلماء في النهاية في علاج أمراض الشيخوخة ومن ثم يتحكمون إلى حد ما في إطالة عمر الإنسان. والخطير جداً أنهم يقولون أنهم قد يتمكنون في النهاية من التحكم في الحياة ذاتها!! إذ أن الثورة البيولوجية تبشر بمجموعة مذهلة من التطبيقات ومن المنتجات المهندسة بيولوجيًا التي ستغرق السوق إلى حد التوصل إلى إمكان التحكم في الحياة ذاتها (ص 188 من "رؤية مستقبلية").
ما بعد العولمة

ولا شك أن هذه النتائج المتوقعة للتقدم في هذا المجال تثير الكثير من التساؤلات والشكوك؛ وبقدر ما سيسعد بها البعض لما سنتيجه لهم من إمكانية التحكم في الأمراض والسيطرة عليها وعلاجها حتى قبل حدوثها، بقدر ما ستجلب من انتقادات المنتقدين بسبب التجاوزات الأخلاقية والدينية التي قد ترتقي لتحقيق ذلك.

فهل نحن مستعدون لقبول هذه النتائج وما يترتب عليها من تجاوزات؟

الحقيقة أن أي تقدم علمي أيا كان نوعه إنما يحقق للإنسان نتائج إيجابية وخيرية، بقدر ما يثير من تحفيزات وبقدر ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر في أخلاق الإنسان وسلوكه. ومن المهم في كل الأحوال التقبل من هذه الآثار السلبية بالتنهي عنها وتعظيم الجوانب الإيجابية والاستفادة منها. وبين هذا وذاك الخيط الرفيع الذي يجب على العلماء فيه الإستماع إلى صوت العقل وصوت الضمير والتمسك بأهداب الإيمان الديني العريق.

إن أحدًا لا يرغب في إيقاف البحث العلمي عند حدود معينة طالما أن الأبحاث تسير في اتجاه يخدم الإنسان وتساعده على أن يعيش حياته متمتعاً بكامل الصحة وطول العمر، لكننا في ذات الوقت نتخوف من النتائج الخطيرة المرتبطة على السير في هذا
المجال إلى ما لا نهاية بحيث يمكن للعلماء أن يتلاعبوا في أصل الحياة البشرية وأنسابها بأن يسيروا في عمليات الاستنساخ وتصميم الأطفال فينقلوها من ميدان النبات والحيوان إلى الإنسان وهذا هو ما يفكرون فيه بالفعل!!
فالنبؤات تشير إلى وجود مجال جديد يدعى "هندسة الأنسجة" أجريت من خلاله بالفعل تجارب على إمكانية صناعة الأعضاء البشرية بدأت بتجارب لصناعة الأنسوف استخدمت فيها الكمبيوتر لرسم خريطة كنتورية لتصنيع الهيكل والخلايا الغضروفية اللازمة لزراعةه ، وبعد أن أثبتت فعالية هذه التكنولوجيا على الأعضاء صغيرة الحجم فإن الخطوة التالية المتوقعة هي توليد وتصنيع أعضاء كاملة مثل الكلى والكبد خلال العشر سنوات القادمة . وليس هذا غريبا فقد تم مؤخرا سلسلة من الاكتشافات لتوليد العظام وقد نجح بعضها جزئيا والهدف النهائي منها يكمن في توليد عضو مجدد كامل مثل اليد ، وإن كان ذلك الهدف قد يتأخر تحقيقه بعض الوقت فإن المؤكد أننا - كما يروى كاكو - نتوقع رؤية أنواع مختلفة من قطع الغيار البشرية متوفرة في السوق من الآن حتى عام ٢٠٢٠ ولكنها ستقتصر في الوقت الحالي والمستقبل القريب على تلك التي لا تتطلب أكثر من أنواع قليلة من الأنسجة أو
الخلايا مثل الجلد والعظام والصمامات والأذن والأنف. وبعد ۲۰۲۰ نتوقع وجود أعضاء وأجزاء أكثر تعقيدًا من الجسم البشري مثل الأيدي والقولب والأعضاء الداخلية المعقدة الأخرى. وربما كان من الممكن بعد عام ۲۰۵۰ استبدال كل عضو في الجسم ما عدا المخ! (ص ۲۸۲ - ۲۸۴).

ولا يظن أحد أن هذه مجرد أحلام وإنما هي تنبؤات لعلماء يبحثون ويخطون النجاح في أبحاثهم عامًا بعد عام، بل قل يومًا بعد يوم ومعظمهم ممن حصلوا على أعلى المراتب العلمية والجوائز الدولية لديهم الفائقة في البحث والقدرة غير المحدودة على تحقيق النجاحات العلمية المتواصلة.

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا قد لا نلومهم على هذه الأحلام شبه الواقعية في استبدال الأعضاء البشرية الحقيقية المريضة أو المبتورة أو التي انتهت صلاحيتها بأخرى جديدة سواء أخذت من بشر آخرين كما هو حادث الآن أو نجحوا بالفعل وباستخدام هندسة الأنسجة في تصنيعها. ولكن الخوف كل الخوف والفزع كل الفزع حينما نتحول من هذه الوقائع المفيدة، إلى تلك الوقائع المفروضة التي يثيرونها حول إمكان استنساخ الإنسان لدرجة أن آرثر كابلان عالم الأخلاق البيولوجية «يتبناه بأن الإنسان المستنسخ...
الأول سيظهر خلال سبع سنوات وحتى لو حُرم استنساخ البشر فمن المحتمل أن تتطور مع الزمن - كما يقول - صناعة استنساخ سرية (ص49) .

وقد يقل الاستنساخ خطرًا عما تنجم عنه عمليات الهندسة الجينية؛ فإذا كان الاستنساخ لا ينتج سوى نسخة طبق الأصل للكائن ما، فإن بإمكان الهندسة الجينية تغيير الجينوم البشري وبالتالي الجنس البشري ذاته . ولكي نفهم الفرق فإن الحصول على نسخة مصورة من أعمال شكسبير أسهل بكثير من أن يقوم أحد بتطويرها .

إن التفاصيل التي يرويها ميتشيو كاكو عن العلماء وإمكانيات تطوير عمليات الاستنساخ والهندسة الجينية ونقلها من مجال النبات والحيوان إلى عالم الإنسان تفاصيل مفيدة وتثير قضايا أخلاقية ودينية شائكة: فهل الاستنساخ البشري عملية أخلاقية؟ وهل يمكن أن يقبلها الإنسان المؤمن بالله أيا كانت دينيته؟ وهل التحكم في الجينوم البشري بغرض إنتاج البشر أكثر قدرة وأكثر تقدمًا مسألة أخلاقية؟

لقد تناقش رجال الدين في الغرب بحرية وبجرأة حول موضوع الاستنساخ وتساءلوا ومعهم كل الحق: إن لكل شخص مستنسخ .
ما بعد العولمة

روح واحدة فإذا أمكنا استنساخ البشر دون أي حدود كما يرى العلماء وكما يتصورون فما الذي يحدد هويات هؤلاء الأشخاص المستنسخين؟ كما تساؤل علماء وفلاسفة الأخلاق عما إذا كان من الصواب أخلاقياً على الأقل فرض رغباتنا الجينية الخاصة على أجيالنا القادمة!! كما تساؤل المحامون ورجال القضاء عن الحقوق الشرعية والقانونية لهؤلاء المستنسخين، وهل يمكن أن يتحملوا تبعات وذنوب وديون من سبقوهم وفي ذات الوقت هل يمكنهم ومن حقوق الحصول على استياراتهم وحقوقهم القانونية؟!

وإذا كان إنتاج هؤلاء الأشخاص عن طريق الاستنساخ لمجرد أخذ أعضائهم وشرعيها لآخرين فما الذي يحدث لو رفض هؤلاء التضحية بأعضائهم؟!

لقد كان الأمر فيما مضى مجرد خيال سينمائي عبر عنه أحداث فيلم شهير يدعى "أطفال البرازيل استنسخ فيه النازيون الجدد فتية من هتلر حتى يتمكنوا من إعادة بناء الرايغ الثالث! ولكنه الآن مسألة جدية تمامًا. ولذلك بدأ الفلاسفة الغربيون يناقشون نتائجها ويحذرون من مخاطرها؛ فهذا جريجوري كافكا أستاذ الفلسفة بجامعة كاليفورنيا يحذر من حركة التطوير الجيني هذه على أساس أنها سترسي من جديد.
مبدأ عدم المساواة الاجتماعية مجددًا حيث ستختفي الأرستقراطيات القديمة حسب المولد أو اللون أو الجنس لتصبح بآرسطقراطية جينية جديدة أو بما يمكن تسميتها "طبقية جينية". ومن شأن ذلك إيجاد تصدعات جديدة في المجتمع الإنساني حيث سيتوفر للأغنياء فقط إمكانية اختيار خلهم الوراثي! (انظر نفس الكتاب، ص 32).

وهناك آخرون يحذرون من خطر استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة في الحروب حيث يشيرون إلى مخاطر استخدام ما يسمى بالأسلحة العرقية وهي الجرائح المحولة جينيًا والتي لا تهاجم الإجماعات عرقية أو أجناسًا محددة! ولنا أن نتصور النتائج التي يمكن أن تترتب على استخدام أسلحة من هذا النوع في حروب المستقبل!

وقد حاول بعضهم استخلاص توجهات عامة تعالج القضايا الأخلاقية الشائكة من خلال ما سمي ببرنامج "القضايا الأخلاقية والقانونية والاجتماعية للعلم" في الولايات المتحدة الأمريكية وكان أهم هذه التوجهات هي: العدالة للجميع: عدم التمييز الجيني، حق الخصوصية: منع إذاعة الأسرار، تقديم الرعاية الصحية: إتاحة الخدمات للجميع، الحاجة إلى التعليم، رفع وعي الجمهور (نفسه، ص 36).
ما بعد العولمة

ولكن إذا ما سلمنا جدلاً بأن هذه التوجهات قابلة للتنفيذ وهذا أمر مشكوك فيه تمامًا إذا لم يكن على مستوى الأفراد فعلى مستوى الدول والحكومات!! أقول إذا ما سلمنا جدلاً بذلك رغم عدم إمكانيته ، فقد تجاهل هذه التوجهات المصالح القصوى للبشرية؛ فما قول هؤلاء من أصحاب هذه التوجهات في القضاء على هوية الإنسان الفرد!! وفي القضاء على فعاليته ورغبته الدائبة في تطوير ذاته وقدراته ، ليس عن طريق التلاعب في الجينات وإنما عن طريق ممارسة حياة طبيعية خلقه الله مميزًا بها!! وما قولهم في مدى خروج البشر إذا ما بدأوا التلاعب في هذا المجال ومدوا طرف الخيط إلى نهايته ، ما قولهم في خروج البشر هنا على طبيعتهم البشرية وعلى الحدود التي خطتها العناية الإلهية وأدكتها الشرائع السماوية للإنسان؟!

إن التفكير في إجابة ما على هذه التساؤلات والاستجابة إلى بعض ما طرحه المفكرون من أفكار وما أطلقوه من تحذيرات ينبغي أن يقود العلماء في النهاية بفعل الضغوط الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية ، ينبغي أن يقودهم إلى وضع القيود على بعض أشكال التكنولوجيا ولا شك أن ذلك سيكون في صالحهم كما أنه في صالح البشر عمومًا.
استعرضنا في المقالين السابقين صورة التقدم العلمي ونتائجه خلال القرن الحادي عشر كما يرسمها ميتشيو كاكو ورفاقه المائة والخمسين من العلماء الذين استطاع رؤيتهم. وربما يكون السؤال الذي ألح عليه القارئ خلال ذلك هو: كيف ستؤثر هذه النظريات العلمية والمختبرات التكنولوجية في الثورات العلمية الثلاث التي تحدثنا عنها في حياة الإنسان العملية؟!!

والحقيقة أن أثر التقدم العلمي على حياتنا في المستقبل سواء القريب أو البعيد يمكن تخيله من خلال حياتنا الحاضرة ومدى ما تلعبه المختبرات والتقنيات فيها؛ فلا شك أن اعتقاد الإنسان في حياته على الآلات قد بدأ يتعاظم منذ منتصف القرن العشرين. ومن يراقب شابًا من شباب اليوم وهو يجلس أمام جهازه الخاص متصفحًا كل ما يجري في العالم من خلال اتصاله بشبكة الإنترنت سيدرك حتمًا مدى التقدم الذي حدث ويستطيع أن يتصور شكل الحياة في المستقبل!! وإذا كانت تصوراتنا لهذه الحياة المستقبلية يتسم بالخيال، فإن بمقدور العلماء والمتخصصين التنبؤ بصورة

١٦٥
ما بعد العولمة

أكثر دقة بشكل حياة الإنسان العادي من الطبقة المتوسطة في المستقبل.

والفعل فقد رسم لنا كاكو في كتابه "رؤية مستقبلية" صورة لحياة هذا الموظف العادي الذي يتعامل مع آخر ما توصلت إليها التكنولوجيا المتوافرة لديه في العام 2020م، فهذا الشخص سيستيقظ بواسطة وسيطه الذكي أو سكرتيره الإلكتروني في الوقت الذي حدده له سلفًا. وهو حينما يتحرك داخل منزله يشعر أدوات المنزل موجودة وخاصة أدوات مطبخه فيبدأ إبريق القهوة أو الشاي العمل ويحمل ورق البوتاجاز الخبز إلى الدرجة التي يريدها صاحبه، وتملاً الموسيقى المفضلة أرواح المكان. ببساطة ستدب الحياة في كل شيء داخل المنزل بالصورة التي برمجت عليها كل ما فيه من آليات. وليس بعيداً أن يجد هذا الموظف جريدة المفضلة أمامه وقد أعدها له سكرتيره الإلكتروني من خلال تصفحه شبكة الإنترنت وتقديم كل ما يحتاجه المرء من أخبار ومعلومات تجعله لا يحس بأنه قد نام ولو للحظة. فكل ما جرى في العالم أثناء نومه أصبح متاحًا أمامه، وكل ما يهمه من معلومات
حول اليوم الجديد فضلاً عن أفضل برنامج لهذا اليوم سيجده معدًا أمامه على المائدة.

وحينما يخرج صاحبنا من منزله تكون أجهزة تنظيف المنزل جاهزة لبدء عملها فور خروجه، وتدب الحياة في السيارة القابعة خارج المنزل حيث تبدأ أجهزتها في العمل فتحتله الطريق الأكثر سرعة وأمانًا وتحذره من الطرق المأهولة أو التي بها اشغالات.

وحينما يتحرك صاحبنا بسيارته على الطريق السريع الذكي بما فيه من إشارات تعمل أتوماتيكياً تحول كل هذه الإشارات إلى إشارات خضراء تسماح له بالمرور طالما لا تحسب وجود سيارات أخرى قادمة من جهات مختلفة.

وبالطبع فإن في سيارات المستقبل ما يحذر صاحبها من أي مكروه وخاصة من السيارات الأخرى ويعلق كل ما فيها على تجنب وقوع أي حوادث من شأنها تعكير صفوه.

وإذا ما وصل صاحبنا إلى مكتبه فإن بإمكانه قبل أن يبدأ عمله أن يستعرض من خلال شاشة العرض على حوائط مكتبه بريد الفيديو وبعض الفواتير ولا منع من أن يدخل بطاقته الذكية في
ما بعد العولمة

جهاز الكمبيوتر ليقوم شعاع ليزر من التأكد من شخص صاحبه عن طريق قزحية عينه. أما الاجتماعات بزملائه من الموظفين فيمكن أن تتم من خلال الشاشة الجدارية نفسها.

وحينما يحين موعد الطبيب يخبره وسيطه الذكي بذلك بعد أن يقوم بالفعل بالاتصال بالطبيب الافتراضي الذي يظهر أمامه على الشاشة ليقدم له تقريراً عن حالته الصحية سواء طمأنه على سلامته كل أعجوبة أم أبلغه بوجود مستعمرة سرطانية بدأ تنمو في مصرانه الغليظ ويجدد له طريقة العلاج المناسبة.

وإذا ما كان لدى صاحبنا أي مواعيد مسائية يخبره بذلك، وبينما ينتقل هو بين الضيوف تنقل له آلة التصوير الفيديوية الموجودة في نظارته كل الموجودين وتطابق صورهم على النماذج المخزنة في الذاكرة ويهمس له وسيطه الذكي بهوية كل شخص من الموجودين. وإذا ما أفرط صاحبنا في الشرب فإن الوسيط الذكي يحذره من أنه إذا شرب أكثر من ذلك فلن يسمح له محلل الزيفر في سيارته بتشغيل السيارة!!

وبالطبع فإن كان لدى صاحبنا نية لشراء أي شيء فإن السوق الافتراضية تظهر أمامه موضحة كل تفاصيل المنتجات التي يريد

١٧٩٩٧
شراءها وأسعارها وكل ما عليه أن يختار من بينها ما يشاء ثم يقوم الوسيط الذكي بإرسال الفاتورة من بطاقة اعتماده الذكية ليسلمها بعد ذلك بقليل.
وإذا قرر صاحبنا قضاء عطلة نهاية الأسبوع خارج مدينته أو خارج دولته فإنه بإمكانه تصفح ما شاء من شقق أو فنادق ليحجز له وسیطه الذكي ما شاء منها عن طريق بطاقة اعتماده الذكية ليقضي إجازته بدون أي جهد أو عناء.
على هذا تستمضى حياة صاحبنا المدلل الذي استبدل وسیطه الإلكتروني بعقله الواعي وصارت حياته مرسومة سلفًا ويقوم على تنفيذها هذا الوسيط الذكي. وبالطبع فإن السؤال الذي قد يراودنا هو: هل حياة صاحبنا في ذلك العام 2040 هى الحياة الجيدة بالإنسان؟ وهل حقًا يمكن للمساعدة الكمبيوترية من خلال هذا الوسيط الذكي أو السكرتير الإلكتروني أن تحل محل التفكير الإنساني المبدع المتمرد وهل كتب على الإنسان في ذلك المستقبل القريب أن يعيش هذه الحياة الآلية الميكانيكية الخالية من العواطف وإمكانية الاستمتاع بالتسكع في الأسواق والاستمتاع بمقابلة الناس ومراقبة انفعالاتهم والشعور بالدفء بينهم. إنها حقًا حياة
ما بعد العولمة

باردة بقدر ما ستريح الإنسان وتحافظ على صحته وربما تتسبب في إطالة عمره، بقدر ما سستسبح منه إنسانيته وعواطفه وانفعالاته!!

ولكن ربما تعود إلى نفس هذا الإنسان روح المغامرة والتحفز إذا ما نظرنا إلى حياته في المستقبل الأبعد قليلاً، أي في حوالي 2100م أو بعد ذلك بقليل، فإن إنسان القرن التالى على قرننا الحالي سيتجه إلى غزو الفضاء ليستعم الكلواكب الأخرى ويسكنها بدلاً من الأرض.

إن تنبؤات علماء الفيزياء تشير إلى أن مصير البشرية يكمن في النهاية في الحياة في وسط النجوم، إذ يقولون «أن من المحتم أن تدمر الأرض في وقت ما في المستقبل» (ص.80 من «رؤية مستقبلية»)، ولذلك فإن أبحاثهم تتجه إلى وضع برامج محددة للهجرة إلى النجوم. ولقد كتب أحدهم قائلاً: إن حياة الإنسان أعلى من أن تتقيد بكوكب واحد، وكما أن أجسام الحيوان تزيد من فرص بقائها بالإنتشار والهجرة إلى مناطق مختلفة فإن على البشرية أن تستكشف في نهاية المطاف عوازم أخرى من أجل مصلحتها الخاصة على أقل تقدير. إن قدراها هو أن نتجه إلى النجوم (نفس الصفحة).
وهكذا يبدو أن حياة الإنسان لا بد أن تحمل الجديد باستمرار، وإن ضاقت الحياة على الأرض باستكشاف الجديد، غادرها الإنسان ليظل دومًا في سعيه إلى ما لا نهاية له من الآمال والأحلام التي إن تحقق بعضها ظل البعض الآخر مطاردًا حتى يتحقق. فهل حقًا يمكن أن يهاجر البشر يومًا من الحياة على الأرض إلى الحياة فوق كواكب أخرى أو حتى على ظهر النجوم. إن الأمر حقًا يدعو إلى العجب بقدر ما يدعو إلى التأمل والتدبر والعمل من أجل مستقبل يراه العلماء قريباً ونراهم نحن من قبيل المستحيلات!
هل يكون القرن الحادي والعشرون "قرن آسيا"؟
تعد "قراءة المستقبل" ضرورة من يودون المشاركة الفاعلة فيه. ولذلك فإن فلاسفة التاريخ من الأوروبيين والأمريكيين فضلا عن المؤرخين والعلماء مشغولون دومًا بقراءة واعية للمستقبل في كل مجالات الحياة.

وتنتج معظم هذه القراءات إلى التأكيد على أن المنافسة الحضارية ستكون في مطلع هذه الألفية وطوال هذا القرن الجديد منحصرة بين الغرب من جهة وبين "الإسلام" و"آسيا" من جهة أخرى.

وإذا كنا نحن نتمتع بالطبع أن يكون "الإسلام" والمسلمين هم أصحاب الحظوة في تحدي الحضارة الغربية وتقديم البديل الأقوى لعالم اليوم، فإن الواقع الموضوعي يوجهنا دومًا وفي هذه الأونة بالذات إلى أن "آسيا" وخاصة قوتيها العظميتين "الصين" و"اليابان" هم الأكثر تأهلاً وقدرة. وهم الأقرب إذا ما اتحدت مصالحهما وتجاوزا خلافاتهما المصطنعة (بفعل التأثير الأمريكي ونفوذه على اليابان)، هم الأقرب إلى "السياحة" في المستقبل القريب الذى لن يتعد منتصف القرن الحادي والعشرين.
ما بعد العولمة

لقد عرض صموئيل هنتنجتون الأساطذ بجامعة هارفارد في كتابه الشهير "صدام الحضارات" سيناريو مزعج للصراع السياسي والعسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يبدأ منذ عام 2001م. ولكن هذا العرض لم يلق القبول من معظم مفكري الغرب. نظرًا لأنه ركز على أن "الصدام" و"الحرب" سيكونان هما لغة الصراع!! بينما يرى هؤلاء أن هذا الصدام لن يكون بالضرورة عسكريًا، والأقرب إلى الواقع أن يتشكل الحوار بين القوتين الأمريكية والصينية عن صعود قوة "الصين" بهدوء وواقعية تبدو بوادرها ودوافعها ونتائجها مائلة للعيان من تصرف زعماء هاتين القوتين إلى الآن في كل الأزمات التي تبدو بينهما!!

وعلى ذلك فنحن نعتقدين مع دانييل بورشتين وارني د. كيز أن تفاضلية هنتنجتون فرضية بالغة التطرف وسكونية إلى حد بعيد (ص 73) من كتابها: التنين الأكبر - الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال - سلسلة عالم المعرفة - الكويت 2001م.

والتي تتفاوت عن ما في العلاقات بين الصين و أمريكا من مرونة ودينايميكية، فضلاً عن أن الصين تبدو الآن أكثر من أي وقت مضى قادرة على تأكيد جذورها الحضارية واستعادة ماضيها.
كقوة عظمى وحضارة عريقة تتركز حول "قيم كونفوشوية" قابلة للتجديد باستمرار، كما أنها قادرة في ذات الوقت على استيعاب الكثير من القيم الغربية الإيجابية التي لا تتعارض مع قيمها التراثية العريقة.

إن هذه الديناميكية والمرونة التي تتزامن بها الصين في محاولة صهر قيمها التراثية مع قيم الحداثة الغربية كانت بلا شك سر هذا التقدم المذهل الذي تحققه عامًا بعد عام، وحقبة بعد أخرى؛ فقد خرجت الصين من عباءة التخلف إلى أفق النمو والتقدم على يد زعيمها الشهير ماو تسى تونج وقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ثم نجحت بعده في أن تستمر في طريق التقدم المطرد بتلك المواعمة الفريدة بين الحفاظ على الطابع الاشتراكي لنظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبين تلك الإصلاحات الرأسمالية التي عبر عنها القادة الإصلاحيون بقولهم "مجتمع واحد ونظامان".

وقد أثبت الصينيون للجميع أنهم يستطيعون ببراعة إقامة هذا التوافق بين المصالح العليا لمجتمعهم بثقافته التقليدية وبين طريقة تحديث هذا المجتمع بتغذيته بثقافة التقدم الغربية. لقد تصور الغربيون - على حد تعبير بورشتاين ودي كيز - أن النزعة الاستهلاكية لدى جيل الشباب من الصينيين وتطعهم إلى مستوى
معيشة مرتفع وأساليب حياة أكثر حرية سوف تجعلهم مؤيدين
صرحاً لزيادة التحول إلى سياسة غربية الطابع في المستقبل
(ص 12 من نفس الكتاب)، لكن الواقع الصيني يؤكد يوماً بعد
آخر أن العمق التاريخي للشعب الصيني واحترامه لثقافته التقليدية
يحولان دون هذا التحول التام نحو الديمقراطية بمفهومها الغربي.
وهذا ما يعتبر عنه الصينيون بصور شتى؛ فقد سئل رأسمالي
صينى ملتزم بالحداثة الغربية في كل ماظرها عن ذلك فكانت
إجابته: أنا لا أختلف مع الاشتراكية في شيء علينا فقط إصلاحها
وليس الثورة ضدها. وعندما أجرى مسؤول صحافي لقاء مع سونج
قينيانج أحد الكتاب الشباب ذو النزعة الوطنية الجديدة ومؤلف
كتاب "الصين تستطيع أن تقول لا" الذي صدر عام 1996 وحقق
أكثر الكتب مبيعًا، وجدته لا يكفي أن تكرار فكرة كتابه الرئيسية أنه
يقول لا فقط للثقافة والأيديولوجية وأنساق القيم الأمريكية؛ وحينما
سأله لأي شيء يريد أن يقول "نعم"؟ قال سونج: للقيم التقليدية
التي تعلمناها من كونفوكوس ومن الطاوية (نفسه ص 23).
إن هذه الروح الصينية التي يتسkte بها الصينيون في مواجهة
عالم اليوم الذي تسيطر عليه تلك القيم الغربية هي التي ستجعل
من الصين القوة الكبرى في عالم الغد لأنها ببساطة تمتلك أكبر
قوة بشرية عاملة قادرة على تلقى نظم التحديث الغربية والتفاعل معها لصالح مصلحتها القومية.

إنه عددًا لا يناسب به من كبار الاقتصاديين يتنبأون بضرورة "صعود الصين" كقوة اقتصادية أولى في العالم، وقد لخص هذه التنبؤات مؤلفًا "التنبؤ الأكبر" بقولهما في مدخل كتابهما "أن الصين إذا ما سارت الأمور رخاء كما هي الآن مهيأة لأن تصبح حوالي العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومي في العالم" (ص 7).

وإذا كان المضاربون بالهبوط يتدورون من هذه التنبؤات التي تتنبأ بالسطوة الاقتصادية للصين ويقولون أن كل مفاسد الصين القديمة من الدعارة إلى المقامية، من جرائم العنف إلى التسول، تلك المفاسد التي كانت قد قضى عليها في ثورة 1949 قد عادت ثانية إلى الحياة مع حرارة السوق التي أتت قيود الماوية، فإن المضاربين بصعود الصين يريدون على لسان جيم رومير المحرك الاقتصادي للاكونومست وهو الآن المسؤول عن آسيا "أنه على الرغم من المشكلات، لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة في الإصلاح الاقتصادي وهى تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أي إنسان" (ص 20 من نفس الكتاب السابق). ويؤيده في ذلك
ما بعد العولمة

نادست قائلًاٌ «إنما يجري في آسيا يمثل الآن أهم تطور في عالم اليوم.. ولكن الصين مركزها فستصبح الإقليم المهيمن على العالم اقتصاديًا وسياسياً وثقافياً» (نفسه).
والطريف أن قادة الصين أنفسهم يبدون أكثر حذرًا في تقدير مستقبل تقدمهم الاقتصادي بدرجة قد تدعو البعض إلى التعب! فهذا ينج هسياوينج الزعيم الصيني يقول بكل تواضع أنه «مع منتصف القرن الواحد والعشرين ستكون الصين قد بلغت المستوى الاقتصادي لبلد نام متوسط» (نقلًا عن نفس الكتاب، ص 20). وبالطبع فإن هذا الحذر وذلك التواضع الذي يبديه الصينيون وقادتهم إنما هو قيمة نابعة من تراثهم الفكري، فضلاً عن كونه ضروري في مواجهة القوى الغربية التي تنظر إلى القوة المتانية للصين بقدر كبير من الترقب!!

وإذا كان السؤال الملح هو: إلى أي اتجاه نميل : هل نحن مع المتتفائلين بمستقبل الصين أم مع الذين ينظرون إلى هذا التفاؤل بحذر؟ أو بمعنى آخر: هل نحن مع القول بالسيادة الصينية في المستقبل أم مع القائلين بأن عوائق عديدة تحول دون هذه السيادة!!
لا شك أن الحقيقة دائمًا تكون ضبابية غير واضحة حينما يتعلق الأمر بمحاولة تأكيد أي شيء مستقبلي. فالمستقبل لا يحدده قراءة الحاضر فقط، ولا يحدده النظر إلى العامل الاقتصادي وحده، كما أنه لا يتحدد بالنظر إلى إنجازات هذا الشعب وحده، بل دائمًا ما ينبغي أن يحدد في ضوء ردود فعل الشعوب الأخرى وما تفعله هي الأخرى بشأن مستقبلها!

وعلى ذلك فكل ما نستطيع قوله أن رهان الصين العظيم في تحديها الحضارية هو استهلال ثرائها الكونفوشيوسي بما فيه من حض على معاملة كل الناس تلك المعاملة الطيبة التي تحقق العدالة بالعمل دومًا من أجل الآخرين بإنصاف ونزاهة، فهذا الاستهلال هو ما سيجعل الصين الجديدة قادرة دومًا على ممارسة كل صور الفساد والأنتانية والمادية المفرطة وهي بلا شك الأمراض المزمنة للحضارة الغربية التي تؤذى حقًا بانهيارها!

إن الأزمة الحقيقية في الثقافة الغربية وبالتالي في الحضارة الغربية هي ذلك التضارب المزعوم بين قيم العلم وبين قيم الأخلاق والدين. وفي هذا الصدد نجد أن الحضارة الصينية يمكن أن تكسب الرهان لأنها تتفوق باستنادها على ذلك الفكر الكونفوشيوسي الذي يقدم نزعة إنسانية - غير دينية - تشكّل أساسًا أخلاقيًا عادلاً.
ما بعد العولمة

لحياة بشرية أكثر توازنًا. ومن شأن هذه الثقافة - وهي الثقافة التقليدية لكل الصينيين بل لمعظم الآسيويين - أن تكون أكثر ملاءمة للحقبة القادمة من القرن الحاالي، وهي من ثم مؤهلة - على حد تعبير البعض - لأن "تحل محل الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة" (عن نفس الكتاب السابق، ص 28).

إن هذا التفوق الثقافي إذا ما نجح الصينيون في استثماره جيدًا، بالإضافة إلى استمرارهم في معدل النمو الاقتصادي المتزايد الذي يحققونه الآن، فضلاً عن مرونتهم في التعامل مع أي أزمات سياسية أو اقتصادية أو أي نزاعات حدودية مستقبلية، سيكون هو العامل الحاسم في التفوق الصيني في مواجهة أي قوة عظمى أخرى في العالم خاصة حينما تنضم تايوان إلى التنين العظيم بعد أن انضمت إليه هونج كونج في نهاية القرن الماضي فحينئذ سيكتمل عقد التنين وينبغي هو القوة المهيمنة الرئيسية في آسيا ومن ثم في العالم.

وإذا كان ذلك سيصبح كذلك فما هو موقف القوة العظمى الأخرى في آسيا الآن: اليابان وما موقف بقية الدول الآسيوية. هل ستتحاور إلى الصين أم إلى الغرب الذي لا يزال مهيمنًا على معظم شؤونها حتى الآن؟ هل ستنتكل آسيا وتتحول بشكل أو بآخر إلى...
كتلة اقتصادية واحدة رغم تباين الثقافات واختلاف الديانات وتنوع الأهداف وصراع المصالح؟! أم أن هذه الصور من الاختلاف ستتددم في المستقبل وتحل محل ما يمكن أن نتصوره من تقارب؟!

ويعني آخر هل ستتوحد آسيا - رغم كل المعوقات الداخلية - متغلبة على عوامل العزلة التي تنسها بين أن آخر قوى الغرب ذات المصالح القوية في آسيا؟ وهل ستنجح الشعوب الآسيوية متحدة عوامل الضعف الداخلية، وعوامل بث الفرقة الخارجية في توفير الحد الأدنى من توحيد المصالح والأهداف فتكون بحق القوة العظمى الوحيدة في عالم القرن الواحد والعشرين؟!
إن الحقيقة التي لا يستطيع أن يغفلها أحد حين يقرأ أو يحاول أن يقرأ مستقبل آسيا هي أن اليابان ستكون صاحبة الدور الأكبر في السيادة الآسيوية بالإضافة إلى الصين، فإن كان من المقدر أن يحدث التقارب المشروط بين الصين واليابان لدرجة توحد المصالح والأهداف بعيدًا عن الهيمنة الغربية وبالذات الأمريكية، فإن السيادة حتمًا ستكون آسيا؛ فكل الدول الآسيوية الأخرى سواء المتخلفة أو النامية أو الأخذة سبيل التقدم، كلها تدور شاع ام أبى في تلك هاتين القوتيين الاقتصاديتين الكبيرتين: الصين واليابان فهل يمكن قراءة المستقبل بالنسبة لليابان، ومدى تقاربها مع الصين؟! هذا هو السؤال الأهم في موضوعنا، وهو أصعب الأسئلة التي يمكن أن يجاب عليها بنعم أو بلا وخاصة في الوقت الحاضر!!

وصعوبة الإجابة على هذا السؤال الأخير تكمن في تلك العلاقة المركبة الغامضة بين أمريكا واليابان؛ فمنذ احتلال أمريكا لليابان عام 1945م، بدأ الأمريكيون محاولة صياغة اليابانيين عن طريق خطة طموحة ليعاد صناعتهم على الطريقة الأمريكية، تلك المحاولة التي يمكن أن نطلق عليها “أمريكا اليابان” رغم مرور السنين.
وظهر اليابان كقوة اقتصادية عالمية كبرى تقاد تنافس السيادة الاقتصادية الأمريكية بل وتفوق عليها في بعض الجوانب، رغم ذلك فلا تزال صورة اليابان التي صنعت بعد الحرب مقبولة على نطاق واسع. وهي تتعكس في معاملة واشنطن لطوكيو التي تشبه الطريقة التي تعامل بها القوى الاستعمارية بلداً تابعاً، وهذا هو ما جاء على لسان باتريك سميث المحرر الصحفي الأمريكي الذي عمل أكثر من أربعة عشر عاماً مراسلًا صحفيًا للصحاف الأمريكية والإنجليزية في آسيا في كتابه "اليابان - رؤية جديدة" الذي نقله إلى العربية مؤخرًا في سلسلة عالم المعرفة سعد زهران (الكويت - إبريل 1999 - ص 19).

إن هذه الصورة الأمريكية لليابان وصلت حدًا جعل الأميركيين ينظرون إلى اليابان ككل كشركة متحدة "Japan Inc. لقد صبت الأمة اليابانية بكاملها -على حد تعبير سميث في نفس الكتاب السابق- في قالب شركة متحدة، وأهلها مستخدمون لا مواطنون. وما تزال هذه الفكرة عن اليابان مأخوذًا بها في الغرب كفكرة أصيلة" (ص 19) والمدهش في الأمر أن اليابانيين أنفسهم لا ينكرون هذه الفكرة ولا يرفضونها بشكل واضح؛ فقد درج اليابانيون على تأييد الأهداف الأمريكية "حتى لو كانت تتعارض...
ما بعد العولمة

مع المصالح اليابانية (نفسه، ص 27) وفي المقابل يتظاهر الأمريكيون بالاقتناع بأن اليابان دولة مستقلة، لكنها ليست أساساً- إلا محمية عسكرية، وهو أمر يدركه اليابانيون كما تدركه غالبية الأمم الأخرى إلا الأمريكيين (نفسه).

فهل هذه العلاقة المركبة بين اليابان وأمريكا والتي يبدو بمقتضاها أن استقلال اليابان الاقتصادي والسياسي غير كامل، هل هذه العلاقة ستستمر على هذا النحو: اليابان متقدمة اقتصادياً وتقنية بامتياز لكنها تابعة سياسياً للولايات المتحدة، وأن اختلاف المصالح تغلبت المصالح الأمريكية على المصالح اليابانية؟!

الحقيقة أن الأمر لن يظل على هذا النحو إن لم يكن في المستقبل القريب، ففي المستقبل البعيد:

إن اليابانيين شرقيون في الأساس، آسيون شكلاً وعقيدة وفكرًا، والموروت عندهم يمكن أن يتزايد بالحديث ويتشكل به طلبًا للتحديث وصنعًا للتقدم لكنه- أي الموروت- لا يموت، بل هو في واقع الأمر، هو ما يميز التجربة اليابانية في التحديث، تلك التجربة التي لا تزال في تسارع تقدمها مثار دهشة العالم أجمع.

لقد نجح اليابانيون في أن يغيروا اتجاههم التاريخي مرتين خلال العصر الحديث؛ الأولى مع الإحياء الميجي في 1868م لتبدأ...
اليابان تبني دولة صناعية. والثانية بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية 1945م حيث تثبت نظامًا ديمقراطيًا على الطريقة الأمريكية - أو على الأقل مظاهرها وفي الحالين كانت النتائج ملموساً أقام الميجي في اليابان مصانع الصلب وترسانات السفن ومصانع الأقطان والسكك الحديدية، وجلب الأمريكيون حق الاختراع وتحرير المرأة وحرية القول وأصبح فقراء الريف ملاكًا (باتريك سميث، نفس الكتاب، ص. 8).

وهذا التغيير الذي شهدته اليابانيون في الماضي وصنعوه ونجحوا تماماً فيه سيكون بلا شك هو دافعهم الأكبر لتغيير آخر مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، ولا أشك أن اليابانيين الآن في طريقهم إلى صنع هذا التغيير الجديد وهذا التغيير الجديد الذي يتبلور الآن سيعيد فيه اليابانيون - على حد تعبير سميث - صياغة أنفسهم وإعادة تشكيلها من جديد (ص. 10). والمرجع من وجهة نظر سميث أن هذا التغيير سيجعل من اليابان - رغم أي مشاكل تواجهها - أكثر قوة، وأكثر قدرة على فرض مكانتها، وأكثر قدرة على اتخاذ قراراتها بفكرها وإرادتها، وذلك لسبب بسيط هو أنه من الأرجح أن يتحلى مواطنوها بهذه الصفات جميعًا» (نفسه، ص. 1).
ما بعد العولمة

إن هذا التغيير الذي يطرأ الآن على الشخصية اليابانية يبدو في صور متعددة أقواها بلا شك في نظام التعليم الذي يركز لا على تحديث الفرد الياباني وتعويده على التعامل الإيجابي مع منجزات العصر التكنولوجي والإبداع في مجالاتها المتعددة فقط، بل على تصنيع الفرد الياباني المنتظم بلده وتراثه، المحارب من أجل شركته والذي يتفاني في عمله من أجل مصلحة بلده وتقدمها، «إن التعليم في اليابان - كما قال أرينورى موري أول وزير للتعليم في اليابان عام 1885 - ليس الهدف منه تكوين أناس يتقنون تقنيات العلوم والأدب والفنون، وإنما هو تصنيع الأشخاص المطلوبين للدولة» (نقلًا عن نفس الكتاب، ص 10). ولا يزال هذا هو الهدف من التعليم الياباني حتى اليوم، وهذا ما يعتبر عنه أحد مديري المدارس اليابانية المعاصرة بقوله: «أن نتعلم النشء الصدق والحقيقة، هذا أمر مهم، ولكن الأمر الأهم هو أن نعلمهم أن يكونوا يابانيين» (نفسه ص 91).

وإذا كان النظام التعليمي يركز على هذا البعد القومي وتنميته في نفوس اليابانيين منذ مطلع عصر النهضة اليابانية الحديثة حتى الآن، فإن البعد القومي في السياسة اليابانية بدأ يظهر على السطح حينما اختار اليابانيون مؤخرًا رئيس وزرائهم الحالي.
كويزومي الذي يركز فيما يبدو على هذا البعد القومي للشخصية اليابانية وإحياء ذكرى عناصر القوة اليابانية.

وقد ظهر في اليابان مؤخرًا مفردات لغوية جديدة تصف المواقف والسلوكيات التي بدأت تتغير لدى اليابانيين العاديين تجاه أمريكا، فشملة كلمة هانباي (الخصومة مع أمريكا)، Bubei وكلمة كانباي (أي النفور من أمريكا)، وبوباي (أي احتقار أمريكا) وقد راجع الكلمتان الأخيرتان - فيما يقول باتريك سميث - كرد فعل للمعاملة الفظة التي لقيتها طوكيو من واشنطن أثناء أزمة الخليج. والحقيقة أن هذه الكلمات ليست توصيفًا لمواقف البيروقراطية: فوجهة النظر البيروقراطية المنظمة هي "الأسينية"، وهي سياسة تدعو للتوجه نحو آسيا مع الابتعاد عن أمريكا والغرب، والأسينية نغمة قديمة ومتكررة في الفكر الياباني وفى الوقت الراهن هي أقرب إلى أن تكون انعكاسًا للاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي بين الدول في المنطقة الآسيوية، فهي لها جذورها في الحقائق الإثنية والثقافية تاريخيًا. وبالطبع فإن الأسينية مثلها مثل كلمة قانباي وبوباي (النفور من أمريكا واحتقارها) تتبع جزئيًا كرد فعل لنظرية أمريكا المشاعية تجاه اليابان، كما تتبع أيضًا من إدراك أن خط أمريكا في اندحار (نفسه ، ص 264).
ما بعد العولمة

تلك الشهادة الأخيرة من باتريك سميث تقاد تصف الواقع الذي يتفاعل الآن داخل الإنسان الياباني، وهو الحاضر الذي يمكن من خلاله استشراف المستقبل. فإذا كانت أمريكا بالفعل تتجه نحو الانهيار كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وحيدة في العالم. وقد برهن على ذلك بما لا يدع مجالاً لأي شك الحادث المأساوي الأخير الذي تعرضته له رموز القوة الأمريكية حينما تم في الحادي عشر من سبتمبر الماضي تدمير أبراج مركز التجارة العالمية، وضرب مقر وزارة الدفاع الأمريكية، وكذا محاولة ضرب مقر وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي وما تلي ذلك من أحداث أثبتت هشاشة النظام الأمريكي في معالجة مثل هذه الأحداث الجسمان بالحكمة والتعقل المطلوبين من قوة عظمى تدعى أنها قادرة على حكم العالم والحفاظ على أمنه!!

أقول إذا كانت أمريكا بالفعل قد أن أوان انحارها، في الوقت الذي تنمو فيه قوة الصين والنموذج الآسيومني الجديدة، فإن من الطبيعي أن تلفت اليابان إلى الاهتمام بمجاليها الحيوي الطبيعي وهو جيرانها من الآسيويين وخاصة أن كل التنبؤات تشير إلى أنه بحلول نهاية القرن الأول من هذا القرن الواحد والعشرين ستكون الصين هي القوة الاقتصادية المهيمنة في آسيا وربما ستكون القوة الأولى في العالم.
إن المحللين الاقتصاديين يتبناؤن بأن المصالح الصينية اليابانية ستتوافق في ذلك الوقت غير البعيد من القرن الحالي، وستصبح هذه المصالح المشتركة بين الدولتين الكبيرتين في آسيا نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرة نظام اقتصاديا آسيوي ترتبطها الآن بالصين آلاف الخيول ويرى دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيرزا مؤلفا كتاب “الثنين الأكبر” أن هذا التحول سيجعل من القرن الواحد والعشرين هو “قرن آسيا” (انظر ص 419 من الترجمة العربية الصادرة عن عالم المعرفة بالكويت يوليو 2001 م).

وفي اعتقادي الشخصي أن هذا التقارب والتوجد بين مصالح الصين واليابان آت آت؛ فعوامل التقارب بينهما من عمق تاريخي وحضاري واحد، إلى تشابه في العقيدة واللغة، إلى العوامل الجنسية المشتركة، إلى التقارب المكاني وفي العادات والتقاليد. كل ذلك إذا أضيف إليه توحد المصالح الاقتصادية في العصر الحاضر، وما يواجهه الصينيون واليابانيون من ضغوط غربية وأمريكية وإن تباينت أغراضها وتلونت أشكالها، أقول إذا أضيف هذا الحاضر الضاغط بظروفه الداعية إلى التوحد في الأهداف لنيل أعظم الفائدة اقتصاديا وسياسيا من الاتجاه إلى "الآسية".
ما بعد العولمة

إلى ذلك الماضي المشترك الذي فيه من عوامل التقارب والترابط أكثر مما فيه من عوامل الفرقة والاختلاف، إذا أضيف هذا إلى ذلك ستكون الإستجابة الآسيوية قوية وشاملة تجاه التحدي الغربي وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تجعل من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية قوة مسيطرة غاشمة، تقوم على قهر إرادة الشعوب لا على الحوار معها والإستفادة المتبادلة بينها، تقوم على معاملة الآخرين كتابعين وخدم للمصالح الغربية لا مشاركين متكافئين في صنع التقدم للبشر أجمعين!!

إن هذا التقارب الصيني - الياباني، والاتجاه معًا نحو ما يسمى "بالآسيانا" سيكون بلا شك أحد أهم معالم النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين وربما لا يأتي هذا التاريخ إلا وهو يحمل معه "آسيا" كأكبر قوة اقتصادية وسياسية في العالم رغم كل المعوقات والعراقيل التي ستحاول القوى الغربية وضعها أمامها أو فرضها عليها!!

إن قطار التاريخ يتحرك الآن رويداً رويدياً صوب الشرق ويتارجح وصوله بين محطتين والأرجح أن تكون محطته الأخيرة في
هذا القرن في آسيا وخاصة في عاصمة إحدى هاتين القوتين: الصين واليابان وأعتقد أن هذا العداء المتنامي الآن بين الغرب والمسلمين وربما صراع بينهما وهو بلا شك صراع غير متكافئ سيتيح للقوة الآسيوية أن تحقق أكبر استفادة لتلقى هدية الصراع وهي بلا شك ستكون في صالح السيادة الآسيوية وخاصة حينما تكشر آسيا عن أنيابها وتتقف مع المظلوم (الإسلام والمسلمين) في وجه القوة الفاشمة الظالمة (أمريكا والغرب)، حينئذ ينتفض المارد الشرقي ويتوجه نحو التوحد ضد الاستعمار الغربي ويسلم قيادته إلى التنين الآسيوي الذي ربما يكون أكثر قدرة على تحقيق العدالة التي فقدها العالم كثيراً في ظل الهيمنة الغربية منذ عصر الاستعمار المفروض إلى عصر الاستعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي!
هل يكون
"الإسلام" هو البديل
اليوتوبي للمستقبل ؟!
للم يخلو الفكر الإنساني في أي عصر من عصوره من حاملين بعالم أفضل ولعل بعضهم قد نجح في تحقيق حلمه إما بنفسه أو بواسطة من اقتنعوا بصورة العالم الأفضل الذي تضمته فكر هؤلاء الحالمين من الفلاسفة.

ففي الزمن القديم كان أول حلم بمدينة فاضلة قد تحقق على يد صاحبه الملك المصري - اخناتون، الذي حكم بدولة عالمية واحدة يحكمها قانون واحد ويعبد أهلها الإله الواحد. وقد نجح اخناتون في تحقيق حلمه في ظل توليه حكم الإمبراطورية المصرية متراوية الأطراف في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، فأسس عاصمة ملكية في مدينة جديدة أطلق عليها اخنيتاتن حقق فيها كل ما طمع إليه من صورة للمدينة المفتوحة الفاخرة المباني المؤهلة لأن تكون عاصمة لعبادة الإله الواحد - الأدّد "أتون" وتغييرت في عصره صورة الفنون والآداب لتصبح مواكبة لهذا الدين الجديد الذي كان هو في نفس الوقت الداعى إليه والساهر على رعاية أتباعه.
ومنذ ذلك التاريخ البعيد لا يكفي الفلاسفة والمصلحون عن الحك
بالمدن والدول الفاضلة، فقد حاول كونفنتيوس حكيم الصين
الشهيد في القرن السادس قبل الميلاد بنفس الطريقة أن يحقق
حلمه بالدولة المثالية الفاضلة في ولاية "لو دا" الصينية القديمة
حينما قدر له أن يكون كبيرًا لوزرائها وقد لاقت أفكاره نجاحًا
واضحًا حيث أصبحت الولاية مقصد كل الصينيين لما تمتعت به
من رفاهية واستقرار. لكن هيهات للمدينة - الدولة الحلم أن
تستمر في ظل بشر جبلوا على الشر والنكوص فقد واجهت المدينة
الفاضلة الفشل لما حكى لها من مؤامرات أثرت في حاكمها وجعلته
يغادرها إلى غير رجعة. ونفس الشيء كان قد حدث لدولة
اختانون الفاضلة حيث عاد المصريون بعد مماته إلى سيرتهم
الأولى من عبادة الآلهة المتعددة وعلى أساسها إلههم الشهر "آمون"
وحطموا كل ما دعى إليه اختانون من فكر مستنير حول الألوهية
وبناية الآداب والفنون وحول شفافية العبادة وروقي الأخلاق!
ولم يمضى زمنًا طويلاً على هاتين المحاولاتين الشرقيتين
القديمتين حتى جاء أفلاطون الفيلسوف اليوناني الشهير ليعلن في
كتابه "الجمهورية" عن أول مدينة مثالية فاضلة يعرفها البشر

195
مكتوبة معالما في صورة مذهب فلسفى متكامل حول معنى الحكم وكيف تكون مثالية الدولة وكيف تتحقق بمثالية أخلاقيات شعبها وقدرة أفرادها رجاءً ونساءً على أن يوظفوا كل إمكاناتهم ومواهبهم لخدمة دولتهم الواحدة فؤدٍ كلاً منهم مهمته على الوجه الأكمل؛ فالحاكم يحكم بمقتضى الحكمة والعدل مستهدفاً تحقيق الخير للجميع دون نظر لصلحته الشخصية، والجنود يدافعون بشجاعة وبسالة عن أرض دولتهم أما عامة الشعب ممن المنتجين فما عليه إلا أن يبذلوا كل الجهد في إنتاج الخيرات المادية لدولتهم حسب مهاراتهم وما ورثوه من مهن في أبائهم ووفق ما استطاعوا تحصيله من علم.

وهمما توالت أحلام البشر في مدن فاضلة ودول مثالية تخلو من نوازع الشر ويتحقق للجميع في ظلها الرافية والعدل.

وليس من شك أن كل المؤرخين المنصفين إذا أثمتوا التاريخ الفكري والعملي للبشرية جيداً لن يجدوا أفضل من الدولة الإسلامية التي أسسها محمد ﷺ وثبت أركانها ودعائمها الخلفاء الراشدون من بعده، تحقيقاً للنموذج الأمثل للدولة المثالية الفاضلة التي تحقق العدالة للجميع بفضل دين سماوى شامل نجح.
أتباعه في أن يلتزموا بتعاليمه السمحاء الداعية إلى الإخاء والسلام والحرية للجميع، وكان نجاحهم كقوة هو أساس نجاحهم في تكوين تلك الدولة العالمية القائمة على تلك المبادئ السامية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وفي ثانياً ذلك كان لابد أن تتفجر ينابيع الإبداع عن كل من آمن بالإسلام كدين ودنياً؛ فيظهر العلماء والفلاسفة والأدباء والمؤرخون الذين استوعبوا كل منجزات الحضارات السابقة وخرجوا على العالم بنظريات رائدة في كل ميادين العلم والفكر، فكانت الريادة الفكرية للمسلمين في كل مجالات الحياة ليس فقط على الصعيد السياسي وإنما أيضًا على كافة الأصعدة! تلك كانت دولة مثالية قامت على مبادئ دين مستنير، وحينما أخفق أتباعه في استثمار أفق الإيمان والإبداع فيه أخذ الريادة منهم غيرهم!!

ولم يتوقف الحلم بمدن فاضلة أخرى، حيث خرج علينا فلاسفة الغرب المحدثين بيوتوبيات عديدة كان أبرزها اليوتوبيا الماركسية التي أخذها الماركسيون الروس عن ماركس وانجلز وحولوها إلى حقيقة واقعة منذ نجاح الثورة الروسية عام 1917م، لكنهم حينما
تجمدوا عند تطبيق حرفي لها، وحينما استغلوها لتحقيق مصالح السيطرة والهيمنة على العالم بالحديد والنار فشلوا هم أيضاً!!

وعلى الجانب الآخر كانت أحلام الفلاسفة الفرنسيين والإنجليز منذ عصر التنوير بيوتوبيا اقتصادية وسياسية تقوم على الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية المطلقة وقد تحقق تلك الأحلام بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية في الغرب الرأسمالي. وتدعم نجاح الرأسمالية طوال القرنين الماضيين ورغم ما كتبه كارل كراوس في "الأيام الأخيرة للنوع البشري" وما كتبه ايشنجر في "انهيار الغرب" وتحول المزاج الغربي خلال القرن العشرين إلى النقوض والسقوط على حد تعبير راسل جاوكوبي في كتابه "نهاية اليوتوبيا" بفعل الحربين العالميتين، إلا أن الغرب الرأسمالي قد كسب معركته الأخيرة ضد اليوتوبيا الماركسية بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989.

لقد كتب "الغرب" إذن الحرب الباردة وبدت في الأفق نزعة من التفاويل والأمل نحو يوتوبيا جديدة في ظل ما روجوا له عن "النظام العالمي الجديد" في ظل الدعوة إلى "عودة" اقتصادية وسياسية وثقافية ظن الجميع معها أن تلك هي الجنة الموعودة!! فلا أفضل
ما بعد العولمة

من أن يسود العالم نظام اقتصادي حر يتيح لكل صاحب مال أن يستثمر أمواله في أي مكان في العالم دون قيود أو حواجز!! ولا أفضل من أن يسود العالم كله قيم ثقافية واحدة تتملخ عن بشر يلبسون نفس الملبس ويأكلون بنفس الطريقة ويتحدثون نفس اللغة ويتبادلون الخبرات والوظائف والنكبات .. إلخ.

وشئًٌا فشيئًا وفي خلال الأعوام العشرة الأخيرة من القرن العشرين، ومع بدايات هذه الألفية الجديدة بدأت قيادات العولمة في الكشف عن وجهها القبيح فقد تكشف للجميع أن المقصود بالعولمة هو الهيمنة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا على العالم وأنها مجرد محاولة لفرض قيم الغرب الاقتصادية والسياسية والثقافية على العالم. ويا لعب هذا الفرض كان فرضًا لقيم العدالة والحرية والمساواة التي يتشددون بها، بل صارت فرضًا لمفاهيم ما يحقق المصلحة لهم فقط دون النظر لحقوق الآخرين!!

إنهما الحرية ذات البعد الواحد، والثقافة ذات البعد الواحد، إنها حرية أمريكا وخضوع الآخرين!! وهذا ما لم يقبله أحد حتى الآن، وهذا ما لن يقبله أحد في المستقبل!!
وبذا السؤال الكبير هل هي نهاية العالم أم نهاية التاريخ؟ هل أصبح من المحتم أن يقبل الجميع بكل القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يراها الأمريكيون صحيحة؟

هل أصبح من الضروري والمحتم أن يصبح المستقبل صورة مكررة لما نعيش في الحاضر من هيمنة غربية - أمريكية تضرب بمصالح وثقافات وحريات الشعوب الأخرى عرض الحائط، ولا تنظرون إلا إلى تحقيق مصالحها مع ما في ذلك من ظلم وتعبد على حريات الآخرين وضرب لمصالحهم؟

هل من العقول - على حد تعبير الصحفي روبرت كابلان في تقريره عن «نهائيات الأرض»، «أن تصويب البنادق إلى رؤوس شعوب العالم النامي ونقول لهم: تصرفوا كما لو أنكم مرتم بتجربة الاستنارة الغربية .. تصرفوا كما لو أن 95٪ من شعوبكم متعلمون ، تصرفوا كما لو أنه لا توجد بينكم صراعات عرقية أو إقليمية دامية ..» (نقلاً عن: راسل جاكوبي : نهاية اليوتوبيات، الترجمة العربية - لفأروق عبد القادر ، عالم المعرفة بالكويت، مايو 2001 ص 186).
ما بعد العولمة

حقًا إنه لحلم مفزع أن نتوقف عن التطلع إلى مستقبل أفضل من هذا الحاضر المليء الذي سيطرت عليه كل صور القوة العسكرية كانت أو اقتصادية أو سياسية. إن العدالة لا يمكن أن تتحقق بفرض منطق القوة على شعوب العالم. وإذا كان البعض لا يزال يتصور أننا لا بد وأن نساير منطق العصر الأمريكي حتى نحقق المنفعة ونستمتع بمجتمع الوفرة والرخاء، فإن هذا الحلم قد بدأ يتبخر! وأصبح الجميع يعتقدون الآن - على حد تعبير جاكوبى - أن الرخاء لا بد أنه مؤقت أو مقيض، وأن أي إدراك لرخاء لا نهائي في غيّر مكانه لأنه لن يدوم ولن يكون هناك الكثير من الكتب والمقالات تتحدث الآن عن نهاية الرخاء أو عن تصادع أشكال عدم المساواة بين الفنى والفقير (ص 189).

وإذا كان بعض علماء المستقبل يحادون لا يزالون يتحدثون عن إيمانهم بأن التقدم التكنولوجي سيحقق مجتمعًا جديدًا شديد الاختلاف وفائق الامتياز بفضل حضارة صناعية جديدة، فإن أحلامهم تتلاشى وسط عالم مليء بكل صور العنف والظلم وتعاظم سطوة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال وسيطرتهم على الدول الكبرى، في الوقت الذي تتعظم فيه عزلة الدول الفقيرة وتهميش شعوبها وقتل طموح مبدعها!!
هل معنى كل ذلك أنه لا أمل في المستقبل؟ الحقيقة أنه لن تتخنط طموحات الشعوب نحو يوتوبيا جديدة؛ إذ أنه في مثل هذى الظروف الحاضرة - الخانقة - المليئة بكل صنوف التعسف والظلم تبقى الروح اليوتوبية ضرورة أكثر من أي زمن آخر» لأن الجميع يحس بأن «شيءًا ما مفقود» على حد تعبير جاكوبى (نفس الكتاب، ص ۲۱۲).

إن إدراكنا الواضح لكل صور العنف والتعرض والعنصرية والظلم في عالم اليوم هو بلا شك الشرط المسبق والأساسي لاستجابة وتصور المستقبل وماذا يجب علينا عمله فيه. إن علينا كما يقول أدورنو في هذه الظروف الراهنة «أن نتأمل كل الأشياء كما تبدو في الواقع من موقع الإنعتاق والتحرر .. وهذا يعني رؤية العالم كما سيبدو يومًا في ضوء المُخلاص المُنتظر» (تقالاً عن جاكوبى، ۲۱۲).

فمن هو يراى ذلك المُخلاص المُنتظر؟
ما بعد العولمة

الحقيقة أن كتابات غربية عديدة ترشح "الإسلام" ليكون هو
يوتوبيا المستقبل باعتباره ديانة عالمية داعية لكل القيم الإنسانية
العليا فضلاً عن كونه أكثر الأديان القائمة توازنًا في دعوته إلى
المزج بين مطالب الروح ومطالب الجسم، بين دور الفرد ودور
المجتمع، بين الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمار الخاص وبين
التكافل الاجتماعي وتوجيه رأس المال لخدمة أهداف المجتمع قبل
خدمة مصالح الأفراد الذين يمتلكونه .. إلخ.

وربما يكون أرنولد توينبي أول فلاسفة التاريخ الغربيين الذين
تنبأوا بأن المنافس الأكبر للحضارة الغربية حال انهيارها
حضاراتان آسيوية هما الحضارة الهندوكلية وبونية الماهايانا،
والحضارة الإسلامية وتوقع أن هذه الحضارات تملك من المقومات
ما يمكنها من السيطرة على العالم بوسائل تتعدى تصورات
الغربيين!!

وبالنسبة للحضارة الإسلامية قال توينبي في كتابه الشهير
"مختصر دراسة للتاريخ" الذي نقله للعربية فؤاد شبل بين عامي
1965، 1968، فقال: إن الحضارة الإسلامية حضارة حية لن
يجرفها تيار الحضارة الغربية لأن بها مقومات بقائها، وإذا ما اعترض على ذلك الفرد الأوروبي قائلاً في صحف: ماذا تنتظر من فلاح مصر أو حمال أسطنبول؟ فإن ذلك ما قاله جده الإغريقي بعد فتح الأسكندر الأكبر للسوريان، وتبين أنه قول خاطئ! 

وإذا كان ذلك قد حدث في الماضي، فإن الذي يتوقعه تويينبي في المستقبل فيما يتعلق بالتنافس بين الحضاراتين الغربية والإسلامية، أن الحضارة الغربية تحمل في طياتها التنافس بين الفكر والعمل، بين أفكار المساواة والإخاء والحرية التي ورثتها من الثورة الفرنسية وبين التفرقة العنصرية التي تمارسها الآن بالفعل والتي تشكل خطراً عليها في زيادة وعي الشعوب الملونة، بينما طابع الحضارة الإسلامية الأصيل الاتصاق بين الفكر والعمل، بصد المساواة إذا ارتفعت في أزهى عصورها فاستطاع أن يصل إلى مراكز السلطة فيها الرقيق والعبيد مثل كافور الأشخيد والمماليق، والملحق في كلام تويينبي الذي كتب في النصف الأول من القرن العشرين، يجد أنه لا يزال يصدق على الحضارة الغربية اليوم، فلا تزال تزن الأمور بمكيالين وتمارس العنصرية البغيضة والبلطجة السياسية رغم انقضاء عصر الاستعمار التقليدي الذي كان يلمع إليه تويينبي في حديثه السابق.
ما بعد العولمة

إن ضعف الدول والشعوب الإسلامية في ذلك الوقت لم يمنع توينبي من أن يميز بين ضعف الدول والشعوب الإسلامية، وبين الإسلام كدين عالمي - به كل عناصر القوة التي مكتت أتباعه حينما كانوا يطبقون حقاً شريعته قولاً وفعلاً، مكنتهم من أن ينصروا على كل الإمبراطوريات القديمة وأن يكونوا دولتهم العالمية الفذة التي بهرت العالم ووصلت حدودها إلى قلب أوروبا.

وبالمثل فإن فلاسفة الغرب ومؤرخيه وكتابه الكبار لا يزالون على نفس الاعتقاد بأن الحضارة الإسلامية هي التي تمثل التحدي الأكبر للحضارة الغربية المعاصرة. وقد تزايدت الكتابات في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة وبالذات عقب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي. وكم كتب الكاتبون عن الصدام المتوقع بين الحضارة الغربية والإسلام واعتبروه العدو الأكبر بعد سقوط الشيوعية: فلقد بات مألوفًا - على حد تعبير جراهام فولر وإيان ليستر في كتابهما «الإسلام والغرب» الذي نقله للعربية شوقي جلال - منذ نهاية الحرب الباردة القول بأن الصراع الأيديولوجي العالمي المقبل قد يكون بين «الإسلام» و«الغرب» ويأتي ذلك تأسيسًا على اعتقاد بأنه لا بد كضرورة مطلقة أن يظهر فيما بعد «مذهب»، يتخذ موقف التحدي من المجتمعات الغربية. وهذا القول في

٢٠٥٦
نظرهما ليس عارياً تمامًا من أي أسباب تبرره؛ ذلك أن القوة الرمزية والواقعية التي يمثلها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة على الساحات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية هي قوة مهولة اقتصادية. إن حضور الغرب على الصعيد العالمي لا بد - وبحكم هذا التعريف - أن يولد نوعًا من الاستجابة المعاكسة أو المضادة . (ص 11 من نشرة مركز الأهرام للترجمة والنشر 1997م).

والحقيقة التي ينتهي إليها المؤلفان في هذا الصدد بعد دراسة جوانب عديدة للعلاقة بين الإسلام والغرب من منظور واقعي «أن العمل الموحد المحتمل من جانب الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية ، وليس مرجحًا أن يكون على أسس منهجي منتظم، كذلك ليس من المحتمل أن تسعم دول الغرب بتفهم علاقاتها مع العالم الإسلامي بمعناه الواسع إلى هذا الحد . علاوة على أن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متبادلة بما يكفي للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا في ظل ما يرون أنه أشد التحديات خطرًا» (ص 132 من نفس الكتاب السابق).

وقد كفاناه هذان المؤلفان حديثًا عن الصراع أو الصراع المتوقع بين «الإسلام» و«الغرب» سواء على مستوى الدول أو على مستوى
ما بعد العولمة

الشعوب. فالمسألة في النهاية لن يحكمها الآن كما كان في السابق أي صراع عسكري أو سياسي! فقد بالغ دعاعة الصدام أو الصراع الحضاري في دعواهم حتى يخلقوا عدوًا جديدًا يتخذونه بدلاً من الاتحاد السوفيتي الذي تفكك وانهار، واستسلم بعده أنصار الشيوعية دولة بعد أخرى!

والحقيقة التي أراها ذات شقين: أولهما: أن المسلمين ليسوا في حالة صدام سياسي أو صراع عسكري مع الغرب ولن يكون ذلك في المستقبل القريب والأسابيع التي ذكرتها فولر وليسر لذلك قليل من كثير يعرفه المسلمون جيدًا كشعوب قبل أن يكونوا دولًا أو حكومات!!

وثانيهما: أن القلق الغربي من "الإسلام" إنما يأتي من المؤسسات الأمنية والمراكز البحثية الاستراتيجية ومن قبل مفكرين لا يزنون الأمور بميزان العقل والإيمان إنما بميزان الخوف على المصالح الذاتية وانتصارًا لدعائم عنصرية - صهيونية في المقام الأول.

وعلى ذلك فإني أرى أن انتشار الإسلام بين الغربيين إنما سيأتي من شوقهم إلى تلك النزعة اليوتوبية التي افتقدوها في ظل
حضارة مادية أنهكتهم بالتركيز على الإشباع المادي الغرائزي، وهو تركيز مهما حقق الإنسان فيه من شهوات فإنه لا بد طامح إلى المزيد، والمزيد في هذا الجانب يؤدي حتى ما لا نهاية له من المطالب حتى يتحول المرء إلى حيوان نهم أو يكدّ!!

و"الإسلام" كبديل يتوبي يمتاز بأنه جمع بين العقيدة الدينية الصافوية - النقية المؤكدة المصدر، المدعمة بكل صنوف الأدلة الإيمانية والعقلية والعلمية على صحتها وقوة مبادئها، وبين التصرف الأمثل لشؤون الدنيا بكل ما فيها من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية على أساس من التوازن الأمثل بين تحقيق مطالب الفرد وتحقيق مطالب المجتمع في ظل علاقة مثل بين الفرد والله من ناحية، وبين الفرد وغيره من البشر من ناحية أخرى.

إن هذا الأمل "اليوتوبي" هو في النهاية رهان "الإسلام" في الاستنكار على الحضارة الغربية أحادية الجانب. إن اعتناق فلسفة من أمثال جارودي وغيره للإسلام إنما جاء بعد رحلة بحث عقلية طويلة مع كل العقائد والفلسفات المعاصرة غرباً كانت أو شرقاً. وانتهت رحلة البحث عند هؤلاء إلى أن العقيدة الأصح والأفضل والأشمل هي "الإسلام" فكان إيمانهم بالعقل قبل أن يكون بالعاطفة أو كسباً لمصلحة. "فالإسلام" هو المؤهل في
ما بعد العولمة

اعتقد أن يكون البديل اليوتيوبى الأكبر والأعظم لكل الباحثين عن "يوتيوبية" حقيقية يحتمون بها من تعسف الحضارة الغربية، وظلم أنصارها وعقم المبادئ التي تقوم عليها، خاصة وأن الإسلام هو الدين الذي يتيح للمؤمنين به أكبر قدر من حرية التفكير والعقيدة، وهو الدين الذي لا يرى في وجود الأديان الأخرى أو المذاهب الأخرى أي غضاضة، بل يحب بها في ظل قوله تعالى: «من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر». فضلاً عن كونه الدين الوحيد الذي يدعو إلى العلم والعمل بموجب العقل إلى أقصى مدى إنساني ممكن، وهو لا يضع أي قيود على حرية البحث العلمي وفهم العالم من منظور المنفعة للإنسان.

إن هذه الأسس الصافية للعقيدة الإسلامية هي التي تحدى بها الإسلام عقل الإنسان الساعي إلى أفضل صورة ممكنة للحياة الإنسانية. وهي ذاتها التي ستجعل من الإسلام يوتوبية المستقبل بالنسبة لكل البشر الساعين دومًا إلى إدراك الحقيقة بشقيها الديني والدنيوي.
رابعًا

الغربيون

و"صناعة" المستقبل
ما بعد العولمة

(1)

مهما تبلغ الشعوب من رفاهة وتقدم فهي بحاجة لمراجعة النفس فيما تم من إنجازات وصولاً إلى إدراك النقائص وسد الفجوات لإدراك المزيد من التقدم في المستقبل. والشعوب الحية الحريصة على الفعل في التاريخ هي وحدها التي يتكرز فكر مفكريها في تأمل صورة المستقبل والحرص على القراءة الموضوعية له بحيث يمكنها المشاركة الفاعلة فيه.

من هنا كان الشغل الشاغل لفلاسفة الغرب المعاصرين هو استباق الأحداث ومحاولة قراءة المستقبل وعلى رأس هؤلاء كان الفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه (رجاء) جارودي الذي جاء قراءته للمستقبل في كتابه "كيف نصنع المستقبل"(1) الذي نقله إلى العربية. أنور مغيث ود. منى طلبه، قراءة مختلفة عن قراءات فوكويا ما وتهنجلون وغيرهما؛ حيث ركزت على قراءة المستقبل قراءة إيجابية من منطلق تحليل عقلاني موضوعي لأحداث الماضي والحاضر، كما وضع فيها جارودي مشروعًا يكاد يكون متكاملاً.

* نشرة دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م.
لصناعة المستقبل. ورغم أن الكتّاب موجه بالطبع للمثقف الغربي وللقارئ الغربي إلا أنه حينما وضع خطته للمستقبل راعى مصالح كل شعوب العالم ولم يتوقف عند حدود المصالح الضيقة للشعوب الغربية وخاصة أوروبا كما يفعل عادة المفكرون الأوروبيون، أو مصالح أمريكا كما يفعل عادة المفكرون الأمريكيين الذي يروجون الآن لنظرية صدام الحضارات أو نهاية التاريخ ظنًا منهم أن الانتصار النهائي سيكون لحضارة الغرب الرأسمالية التي تقودها الآن بلا منازع الولايات المتحدة الأمريكية! وهو ظن خاطئ لا محالة لأننا لسنا بصدد نهاية للتاريخ، بل بصدد نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة تتشكل الآن في رحم الأحداث المتسارعة على الساحة العالمية.

والقارئ المدقق للأحداث، المتمتع بالرؤية الفلسفية الشاملة لن يتوقف عند ظاهر ما يحدث ويتربثا من خلاله، بل هو الذي يقفز فوق هذه الأحداث متعمقًا جذورها وأبعادها حتى ينجح في إزالة غشاؤة زخم الأحداث الحاضرة وصولًا إلى رسم صورة المستقبل وتحديد معالمه من خلال المشاركة بالرأي والأفكار الجديدة التي
ما بعد العولمة

يمكنها أن تجعل من هذا المستقبل أكثر تقدمًا وأكثر خيرية وأكثر أمانًا للبشر ككل، وليس لأمة معينة من الأمم! وهذا ما يحاوله حقًا جارودي في هذا الكتاب الهام.

لقد ترك جارودي كل ما يجري على السطح من أحداث تشير إلى الهيمنة الغربية سياسياً واقتصادياً وعسكريًا وثقافيًا، وانشغل بتأمّل الصور السلبية لهذه الهيمنة الغربية ودلالاتها على انحطاط الحضارة الغربية المعاصرة وبداية احتضارها وهو يحدد ملامح هذا الانحطاط من الناحية الموضوعية في ثلاث نقاط أساسية هي:

أولاً: أن رأس المال الذي تم تجميعه خلال خمسة قرون بالنهب الاستعماري والحدود بعد ذلك بالاستثمارات في البلاد الصناعية الكبرى في أوروبا العجوز والذي يخلق حاجات اصطناعية ومؤذية عبر الإعلان والتسويق، رأس المال هذا الذي يخلق أصوله بالاستثمار في مؤسسات الإنتاج والخدمات الواقعة، أصبح رأس مال مضاربة أي أصبح طفيليًا خالصًا. النقود لم تعد تخلق السلع، ولكن تخلق النقود (ص 19).
ثانيًا: أن العمل الخلاق لم يعد يفيد في تنمية الإنسان (أي كل البشر) ولكن في تضخيم فقاعة مالية لأقلية ضئيلة ليس لها من غاية سوى تكبير هذه الفقاعة وبذلك لم تعد مشكلات معنى العمل والإبداع والحياة تطرح للبحث (ص 19-20).

ثالثًا: أن معنى الكلمات نفسه قد تشوء؛ فنستمر في أن نطلق كلمة "تقدم" على انحراف أعمى يؤدي إلى تدمير الإنسان والطبيعة ونطلق كلمة "ديمقراطية" على أشمن قطيعة عرفها التاريخ بين من يملكون ومن لا يملكون ونطلق كلمة "حرية" على نظام يسمح - بذرية التبادل وحرية السوق - لأولئك الأكثر قوة أن يفرضوا الديكتاتورية عديمة الإنسانية تلك التي تسمح بابتلاع الضعفاء، ونطلق كلمة "عولمة" لا على حركة تؤدى إلى وحدة متآلفة الأنغام للعالم عن طريق اشتراع كل الثقافات ولكن بالعكس على انقسام يتنامي بين الشمال والجنوب نابع من وحدة إمبريالية وطبقية.. ونطلق كلمة "تنمية" على نمو اقتصادي بلا غاية ينتج بإيقاع متسارع لأي شيء سواء كان مفيدًا أو غير مفيد، مؤذيًا أو حتى مميتًا كالأسلحة والمخدرات وليس تنمية الامكانات البشرية الخلاقة (ص 20).
ما بعد العولمة

وفي ضوء هذا التحليل الذي كشف عن الصورة المؤلة للحضارة الغربية المعاصرة التي تتمثل فيما يسمى بالنظام العالمي الذي يعمل على حد تعبير جارودي «في اتجاه واحد هو حماية السوق الأمريكية وفتح أسواق العالم كله أمامها» .. «خالقة بذلك مجالاً مشوحاً مكوناً من بعض مئات المختارين و مليارات المستعبدين وبين الاثنين كتلة بلا قوام من أولئك المحكوم عليهم يعمل فلتقت إلى المعنى كي يحصلوا عبر زيادة كمية الاستهلاك على سعادة السوبر ماركت كبديل لحياة حقيقية، حياة هي منذ الآن فصاعداً بلا هدف» (ص 3).

أقول في ضوء هذا التحليل بدأ جارودي يفكر في المستقبل مؤكداً منذ البداية على أن بداية المستقبل "يعني أن نتحول أتجاه مساره بعيداً عن الموت" وتحويل هذا المسار لا يكون إلا "بفتح المجال أمام ثروات الأرض وإبداعات الإنسان لا إمكانات المضاربة العقيمة ولكن بالاستثمار المنتج لتحقيق البنية التحتية اللازمة لتنمية الإنسان كل إنسان" (ص 3).

ولا شك أن هذا التحول لا يتوقف عند الاقتصاد بل يتعداه إلى السياسة والتعليم والدين. إلخ. وهذا ما يشكل عليه ملامح المستقبل الأكثر سعادة للبشرية.
ويبدأ جارودي في الجزء الثاني من كتابه "كيف نصنع المستقبل" تحديد الملامح الأكثر تفصيلاً التي يراها ضرورية للحفاظ على وحدة الإنسانية ومنع انتحار كوكب الأرض بمن عليه من البشر وهذه الملامح تخص تحولات ضرورية لابد أن تجرى في مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والإيمان الدينى.

أما فيما يخص الاقتصاد فإنه يرى ضرورة تغيير الانحرافات الاقتصادية الراهنة:

أولاً: بتدمير الأسطورة التي تضفي كلمة ديمقراطية على حرية السوق؛ فالحقيقة التي يراها جارودي بهذا الصدد أن السوق الحر قاتل للديمقراطية لما فيه من تراكم الثروة في قطب والبؤس والفقر في القطب الآخر. ولذلك فهو يدعو إلى صدور قرارات سياسية داعية إلى التحرر من العولمة المزعومة للاقتصاد أي من الإدارة الأمريكية للاقتصاد التي تريد أن تجعل من أوروبا ومن باقي العالم مستعمرة تفتح منافذ أمام اقتصادها الخاص في جميع المجالات من المنتجات الزراعية والصناعية إلى المعلومات والسينما!.
ما بعد العولمة

ثانيًا: ضرورة إعادة تأسيس علاقات جديدة جذريًا مع العالم.

ثالثًا وذلك بإلغاء كامل للديون التي لا أساس تاريخي لها ولا مبرر، وإلغاء كل معونة مالية لحكومات العالم الثالث.

وفي ضوء هذا وذاك فهو يدعو إلى "باندونج" جديدة من أجل أن يكون القرن الحادي والعشرين علامة على نهاية عصر ما قبل التاريخ الحيواني للإنسان وبعث حياة جديدة للإنسان تتم بواسطة تحالف لكل القوى الإنسانية حقاً من الاقتصاد إلى الثقافة إلى الإيمان (انظر ص 112-116).

أما في مجال السياسة فهو يسعى إلى خلق نظام سياسي ذي وجه إنساني لا يقوم على ديمقراطية الغرب المزيفة التي تقوم على التلاعب بالرأي العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة المملوكة للمحتكرين وبعض القوى العنصرية، كما تقوم على تحالفات اليمين واليسار وهم يمارسان نفس السياسة، سياسة الكذب الذي يسوغ كل الجرائم التي تحدث في العالم باسم الديمقراطية وباسم التوحيد المنافق بين حرية السوق وحرية الإنسان (ص 125-131).
إن النظام السياسي الذي يدعو إليه جارودي ينبغي أن يقوم في رأيه على إعلان عالمي جديد لواجبات الإنسان تقول ديباجته أن الإنسانية في تنوع عناصرها هي كل واحد لا ينقسم وأن الواجب الرئيسي للجماعات والأعضائها هو خدمة هذه الوحدة وتطورها الخلاق بالتمييز بين الإنسان والحيوان. ويكون هذا الواجب هو أساس كل الواجبات الأخرى. أن يُستبعد كل تسلط وتضمن كل الحقوق، وأن يستبعد كل زعم في الخصوصية وفي سيطرة معتقد أو أمة أو جماعة أو فرد، وأن تضمن حرية التعبير لكل نزعة إنسانية (ص132).

ويقوم هذا المشروع العالمي لواجبات الإنسان على أساس الإيمان بأن الإنسانية مجتمع واحد ولكن ليس بواسطة وحدة امبريالية قائمة على سيطرة دولة أو ثقافة معينة، وأن الملكية داخل هذا المجتمع الإنساني الواحد سواء كانت عامة أو خاصة لا شرعية لها إلا إذا أقيمت على العمل وساعدت على تنمية المجتمع، وأن السلطة على أي مستوى كانت لا يمكن أن تمارس أو تسحب إلا بواسطة توكيل من قبل من يلتزمون التزامًا مكتوبًا للوصول إلى المواطنة ومراقبة الواجبات، كما أنه لا يجوز لأحد داخل هذا المجتمع الإنساني الواحد أن يزعم امتلاكه المعرفة الكاملة والحقيقة المطلقة (ص136 - 137).
والطبع فإن هذا الإصلاح السياسي الشامل يحتاج إلى نسق له لتغيير النظام التعليمية الإيديولوجية القائمة، ولذلك فإن جارودي يركز أكثر على إصلاح النظام التعليمية من بدايتها الأولى؛ من تعليم القراءة ذاتها إذ أن مفهومه لمعرفة القراءة مختلف إلا هو شائع؛ فأن تعرف القراءة، فهذا لا يعني فقط أنك تستطيع أن تقرأ الكلمات والعبارات وإنما يعني أيضاً أنك تستطيع أن تقرأ العالم الواقع بكل تناقضاته ومقتضيات تغييره (ص.174).

ومن هنا فهو يرى أن التعليم منذ تعلم القراءة ينبغي أن يتيح للجميع وسيلة للتفكير في الوقائع وتحقيق هذه الأفكار بدلاً من النظام الشائع في التعليم الحالي الذي يغرق الطفل في عالم غير واقعى ويرسخ في ذهنها دائماً أيديولوجيات مبررة للسلطات (نفسه).

وقد انتقد جارودي بشدة نظام التعليم الغربي التي تركز على تأكيد المركزية الغربية والتي جعلت العقل الغربي عموماً محدوداً في البحث عن الوسائل بوصفها غايات في ذاتها وأوضح أن من شأن هذا أن يقود العالم إلى الدمار عن طريق استغلال العقلية الغربية للذرة والصواريخ والجنينات بدون حكمة، وامتدح في هذا الصدد المنهج الإسلامي في المعرفة والعلم ذلك المنهج التجريبي الذي أتاح للعلماء اكتشاف كمّ هائل من المكتشفات في الوقت
الذي ارتبط فيه هذا المنهج العلمي الرصين بالحكمة والإيمان، إذ أن الإيمان في رأيه يعد البعد الثالث لكل عقل متكامل بالإضافة إلى العلم والحكمة (ص. 200).

ولعل أهم ما في هذا المشروع الإصلاحي المستقبلي لجارودي هو إدراكه لضرورة ربط مشاكل التعليم بالإيمان بعضها ببعض بشكل حميم على أساس أن كلًا منهما في رأيه تطرح قضية الغايات الأخيرة للإنسان وينطبق هذا الأمر على كل حضارات العالم (ص 237).

ولذلك فهو يرى أن "عالمنا تلزم به صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزم منه مفهوم جديد للدين يتطابق تمامًا مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشكل جديد ومختلف، شكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص وعلى وجود الآخرين أيضًا بوصفهما مقدسين. ويطلعنا على مسئولية البعض إزاء البعض الآخر، ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً في ديننا الجديد هذا، سيكون على القادر والثروة والعالم مسئولية، وللفقراء حقوق. هذا هو الدين والأقتصاد والنظم الاجتماعي والحياة الخلاقة للفنون والتكنولوجيا التعليم. كل هذا لن يكون إلا شيئًا واحدًا يهدى تفكيرنا وحركتنا" (ص 266–267).
ما بعد العولمة

إن جارودي بكلماته تلك في الربط بين الإصلاح الديني وكل صور الإصلاح الأخرى، إنما يدعو إلى وحدة الأديان، تلك الوحدة التي يعلو فيها المؤمنون بهذه الأديان على كل عصب، ويؤمنون بأن الإخصاب المتبادل للثقافات التي تمثل مختلف الأديان فيه ثراء لا يصح التنازل عنه من أجل أن يفرض أحدنا على الآخر شكل التعبير الذي ورثه عن ثقافته ودينه.

لقد تحلى جارودي بأقصى درجات الشجاعة التي ذكرتني بشهجة فولتير حينما قال بوضوح شديد «نحن بحاجة اليوم إلى أنباء أكثر مما نحن بحاجة إلى ساسة، نحن بحاجة لبوزا ويسوع وغاندي أكثر من قيصر أو نابليون، وذلك أنه ما من شيء يبدأ من القوانين والأمبراطوريات، كل شيء يبدأ من عقل البشر، ويبدأ مع المراجعة الجادة للأديان التقليدية» (ص 271 - 272).

وحينما قال أيضاً "إن هيئة هذا التحول الروحاني العالمي سياسياً تعني أننا يجب أن نضع نهاية لما يدعى بالعولمة التي هي مضادة للعالمية. إن العولمة مشروع امبريالي لتسوية أو إزالة الثقافة والإيمان لدى مختلف الشعوب حتى يفرض عليهم - علماً على أسلحة ودولارات الولايات المتحدة الأمريكية - اللثقافة واللامعنى التي يتحلى بها دين لا يجرو أحد على التصريح باسمه.
لا وهو دين وحدانية السوق، هذا الدين الذي لن يكون فقط نهاية للتاريخ بل سيكون موتًا للإنسان وللله الذي هو كامن فيه
(ص ٢٧٣).

وهكذا كشف جارودي في النهاية عن أن صناعة المستقبل الأفضل للبشرية أساسها إعادة تأسيس النظام السياسية والتعليمية والاقتصادية والدينية لتكون في مصلحة الإنسان كإنسان بصرف النظر عن لونه أو ثقافته المحلية أو دينه الخاص أو مقدار ثروته أو انتصامته العرقى. وبالطبع فهى رؤية يوتوبية جديدة للعالم يمكن أن يولد غداً أو بعد قرن أو بعد قرون، لكن السؤال الذي ألقى على طوال قرآئى للكتاب الذي هو موجه بالأساس للإنسان الغربي هو: أي يمكن أن يثق جارودي في أن هذا الإنسان الغربي الذي قاد ولا يزال يقود العالم إلى مزيد من الدمار والظلم هو الذي يمكن أن يقود هذا التحول اليوتوبي؟!
الفصل الثالث

نحن والمستقبل

موقفنا منه وآليات مشاركتنا فيه

يتصل ما كتبناه في هذا القسم مع ما سبق أن كتبناه في البحث الثالث من كتابنا "في فلسفة الثقافة" الذي كان بعنوان "الثقافة والتقدم" وخاصة الجزء الأخير من هذا البحث. كما يتكامل أيضًا مع معظم مقالات كتابنا: بين قرنين - معًا إلى ألفية السابعة. ولذا نرجو من القارئ العزيز أن يستكمل إذا شاء رؤيتنا للمستقبل وكيفية التحول من ثقافة التخلف والتخلص من عناصرها السلبية، إلى ثقافة التقدم وآليات ذلك ومضامينه بقراءة تلك الأجزاء ذات الصلة من هذين الكتابين ومن مؤلفاتنا الأخرى على وجه العموم.
أولاً

نحو "صنع" المستقبل ..
ما بعد العولمة

لعل أسوأ آفة من أفائنا في العصر الحاضر أنتا مشددون باستمرار للتفكير في الماضي سواء الماضي البعيد أو الماضي القريب. ولا شك أن ذلك ليس عيبًا في ذاكرته، فالتفكير في الماضي ربما يكون دافعًا لأن نعيش حاضرًا أفضل ونحلم بمستقبل أكثر رخاء وازدهارًا. ومن لا ماضي له لا حاضر ولا مستقبل له كما يقولون!! لكن الحقيقة أن التفكير بل والعيش في الماضي أصبح السمة الغالبة على فكرنا المعاصر بشكل قد يبدو مرضيًا حقًا.

إن استعادة الماضي أصبح في نظر الكثيرين منا هو العلم الذي نحلم به وأصبح هو الواقع الذي نتمي أن نعيشه وفي هذا يكمن الخطأ الكبير في حياتنا المعاصرة فليس معنى أن ماضينا حاول بالإنجازات الحضارية الهائلة التي حققتها الأجداد سواء في العصور الأولى للتاريخ الإنساني حيث نجحوا في صنع أولى الحضارات الكبرى في التاريخ، أو في العصور الإسلامية الزاهية التي نجحوا فيها أيضًا في استعادة الريادة الحضارية من جديد بفضل إيمانهم العميق بالدين الإسلامي وفهمهم الدقيق لدعوته إلى العلم والعمل بموجب إيمان قوى بالله لا يعرف حدودًا للاجتهاد ولا يضع قيودًا أمام أي إبداع في أي مجال من مجالات الحياة. أقول ليس معنى أن أجدادنا قد حققوا تلك الريادة الحضارية أن نركن...
نحن إلى الاجترار ما أنجزوه ونظل ننتظى أنه ما لانتهائية فيكون التغني بأمجاد الماضي بديلاً عن العيش في الحاضر والتفكير في المستقبل.

ولنتذكر دائماً أن إنجازات هؤلاء الأجداد كانت بفضل جهدهم وفهمهم العميق لرسالة الإنسان في الحياة، لقد تحلوا بأكبر قدر من الصبر والشجاعة حينما حولوا كل الظروف الطبيعية والبيئية غير الملائمة لحياة الإنسان إلى ظروف تخدم الإنسان وإلى عوامل تساعدهم في بناء حياتهم المدنية التي أسسواها لأول مرة على ضفاف النيل ونهرى دجلة والفرات. ولقد تحلوا بأكبر قدر من التحدي الحضاري لتلك الظروف غير الملائمة بما أبدعوه من علوم تحدث الزمن وتحدوا بها الواقع بل واخترقوا بها حاجز المستقبل. ولا شك أن ما خلفوه لنا من شواهد حضارية؛ من مبان عملاقة وأثار لا تزال تتحدى الزمن هو خير ما أكدنهم إنما نجحوا في اختيار حاجز الزمن والمستقبل، ولذلك صنعوا ما صنعوه أملين أن تراه الأجيال التالية جيلاً بعد جيل وتندهى عقولهم أمام إنجازات هؤلاء الأجداد!!

ونفس الشيء فعله أجدادنا من المسلمين الأوائل، أولئك الذين فهموا دينهم خير فهم وأدركوا أن إعجاز القرآن جاء من تحدي
ما بعد العولمة

العقل الإنساني وكم في دعوته إلى إعمال العقل واستخدام العلم إلى أقصى حد ممكن فانطلقوا يبنون في كل مجالات الحياة، فمن إبداع العلوم الشرعية والدينية إلى إبداعات شتى في مختلف العلوم طبيعية كانت أو إنسانية، إلى إبداعات فنية وأدبية ومعمارية، إلى إبداعاتهم الأهم والأشمل وهو تلك الريادة الحضارية التي حققها من خلال هذه الإبداعات الجزئية فكروا تلك المنظومة الحضارية الفذة التي صدرها إلى العالم الغربي في بصر وبساطة وصار افتعال أو غروه.

إن تحدي ظروف الواقع هو ما يخلق الإبداع في الحاضر ويصنع لدى الأمم والشعوب الحافز لاختراق حاجز الزمن والريادة في المستقبل. ومن ثم فإنه إذا كان لنا بحق ماضي نزهو ونفتخر به فليكن منه ذلك الزاد الذي نهضمه درساً يدفعنا لتقهم كيف يكون تحدي ظروف الواقع المعاصر، وكيف يمكن استثمار كل الإمكانيات المتاحة لصنع الريادة والتقدم الآن وفي المستقبل.

وإذا نظرنا حولنا لنرى كيف يصنع الرواد والمتقدمون في هذا العصر ريازتهم وتقدمهم، فلن نجد لديهم إلا أمرين لا ثالث لهما: علم وعمل، تفوق علمي مطرد يدفعهم باستمرار إلى مزيد من تهيئة ظروف الإبداع العلمي في مختلف ميادين العلم ثم استثمار لهذا
الإبداع العلمي وتحويله إلى تكنولوجيا تحل مشاكل الواقع وتفاجئها بكل حسم. ومن ثم تحسين حياة الإنسان الغربي عامًا بعد عام وقرنًا بعد قرن. واطراد هذا التقدم العلمي بشقية النظر والتطبيق يستند على عقول لا يقف أمام إبداعها أي معوقات مادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ فالكل هناك يدرك أن إبداع المفكرين والعلماء هو طريقهم إلى التقدم ومن ثم فلا سلطة أيًا كانت تحد من إبداع هؤلاء بل كل الإمكانيات متوفرة لهم ولديهم بحيث لا يعودوا يفكرون إلا فيما يبحثون فيه وفي مكتشفاتهم الجديدة.

وتخرج نتائج هذه الأبحاث في مختلف مجالات الفكر والعلم من عقول ومعامل أصحابها لتجد طريقها فورًا إلى حياة الناس. فيتم على أساسها تطوير المصانع والمزارع وطرق الحياة المختلفة فيزداد إيمان الناس بأهمية العلم والتكنولوجيا في تطوير حياتهم وتحسين ظروفها بل وحل كل المشكلات التي يعانون منها أيًا كان حجمه وعماها. على هذا يبدو سيمفونية التقدم فيما يلي: علماء ومهندسو يعملون ليل نهار على اكتشاف المزيد من الأفكار والنظرات العلمية الجديدة، وتأسس يتلقون هذه الأفكار والنظريات ويعملونها إلى تكنولوجيا تسير حياتهم وتحل مشاكلهم فتدفع بهم الحياة دومًا إلى مزيد من التطور والتقدم.
ما بعد العولمة

ومن هنا يبدو أن سيمفونية التقدم هذه تسير على رجل واحدة، وأنهم - أي الغربيون - إنما يصنعونها من خلال تفكير يركز على بعد واحد للتقدم هو التقدم العلمي - المادي.

ولذلك بدأ المفكرون الغربيون يفكرون في حل لهذه المعادلة الصعبة، فروافاة الإنسان لا تكتمل بمجرد إشباع غرائزه المادية وتحسين ظروف حياةه العملية فقط، فبدأوا يفكرون في إعادة التوازن المفقود إلى حضارتهم التي غلب عليها المادية، بمزيد من الإصلاح الديني والروحي والأخلاقي. ولما اكتشفوا أن زاد حضارتهم هو في الغالب لا يتجاوز هذا الزاد المادي - التقني - فكروا في إقامة الحوار مع الحضارات الأخرى وخاصة الشرقية منها باعتبار أنها حضارات روحية - أخلاقية في الأساس. وعلى هذا النحو بدأ أفكار مثل "حوار الحضارات"، "حوار الأديان" العولمة تظهر على السطح. وكل ذلك كان ولا يزال من أجل بث روح جديدة لحضاراتهم التي أوشك على الانهيار بفعل تركيزها على التطرف في الإشباع المادي.

على كل حال، فإننا إذا تأممنا هذه الصورة للحضارة الغربية المتقدمة - الرائدة في هذا العصر جيدًا لوجدنا أن التفكير العلمي في تجديد وتطوير الحاضر وتحسينه من أجل مستقبل أفضل هو
سنتها الأساسية. ونحن لا نطالب إلا بأن نلتقط هذه السمة ونتتأثر بها في حياتنا، وهي ليست سمة تتميز بها المجتمعات الغربية فقط، بل هي سمة كل أمة وكل شعب يريد أن يتقدم؛ فبالتفكير العلمي في مشكلات الحاضر والتوجه نحو المستقبل خطط شعوب شرقية عديدة خطوات رائدة نحو السيادة في المستقبل مثل اليابانيين والصينيين والكوريين، بل والهنود والباكستانيين، بل وشعوب أخرى صغيرة العدد أصبحت كبيرة القدر والقيمة مثل شعب سنغافورة وشعب تايوان وهونج كونج.

إنا لسنا أقل من هذه الشعوب أصلاً في صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين، وكلما ينقصنا كما قلت مراراً وتكراراً وفي كتب ومقالات أخرى عديدة هو امتلاك إرادة التقدم وأن يأتى الفعل مساوقاً للإرادة ومكافئاً لها. إن الإرادة بلا عمل لا شيء، إذ تبقى مجرد أحلام غير قابلة للتحقق، وعمل بلا إدراك إرادة التقدم وآلياته التي على رأسها التفكير العلمي القائم على التخطيط الوعي بمتطلبات المستقبل القائم على الامكانيات الفعلية والذاتية، إنما هو عملي غوغائي فوضوي لا يأتي بأي نتيجة مما ننشده ونطمئن إلى تحقيقه.
ما بعد العولمة

إننا نملك من إمكانيات التقدم البشرية والمادية ما لا تملكه هذه الشعوب، ونملك من الدافع الديني والتاريخي ما ليس لدى هذه الشعوب ومع ذلك نتقياس عن استغلال كل هذه الامكانيات المدفوعة بكل الدوافع الدينية والتاريخية ولا نزال نقف محلك سراً. وقد يقول قائل: كيف ذلك وحكومتنا تملك خططًا خمسية عديدة. كلما انتهت إحداها بدأت في تنفيذ الأخرى؟

إن الحقيقة التي أود أن ألفت إليها هنا أن حديثي هذا ليس حديثًا عن سياسات حكومية اقتصادية كانت أو اجتماعية بل الحديث عن سيمفونية شاملة يتكامل فيها آداء العلماء والفكراء بابداعاتهم مع آداء الحكومة والشعب، كلُّ في ميدان عمله وتخصصه.

إن إرادة التقدم لا ينبغي أن تقتصر على حكومة بل ينبغي أن تكون إرادة الحكومة نابعة من إرادة الشعب، وإرادة الشعب لا يوفظها ويكسبها عناصرها إلا آداء المفكرين والعلماء والمثقفين عامة. إن النفخة السائدة ينبغي أن تكون هي نشيد التقدم: دوافعه وآلياته ونتائجه التي ستستعيد على الجميع بالمزيد من الرفاهية والطمأنينة والخير.
إنما تلمسه من تناقض وعدم تناغم في الأداء الحضاري لشعوبنا العربية وحكوماتها سر من أسرار تخلفنا، وعائق يعوق التقدم. وهذا التناقض نابع من انفصال الأقوال عن الأفعال؛ فنحن قد نفكر ونتحدث وندلي بالأراء الصادرة في مجالات عديدة لكنها لا تحول هذه الأقوال والأفكار والأراء الصادرة إلى واقع نحواً. ومن ثم تتملك الشعوب اليأس من قادتها سواء كانوا من رجال الفكر والعلم أو من رجال السياسة والاقتصاد وينعكس هذا على أداء الفرد العادي فيتملكه اليأس والإحباط فلا يعمل إلا بقدر ما يأخذ، ولا يستهدف في عمله الإجادة والإبداع لأن البيئة التي يعيشها لا تدفعه إلى الإبداع ولا توفر له إمكانياته ودوافعه!!

ومن ثم يكون السؤال الكبير الذي يتملكنا التفكير فيه صباح - مساءً: متى تبدو حياتنا فعلًا جميلة وواقعنا أفضل مثل أقوالنا وأحلامنا؟! وتأتي الإجابة التي نعرفها أيضًا من ديننا الحنيف «أن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولا شك أن التغيير المطلوب في حالتنا هذه إنما هو تغيير نمط التفكير السائد من نمط يفكر محكومًا بتقديس الماضي واجتيازه إلى نمط لا يفكر إلا في المستقبل بشكل يتوافق فيه علمية التفكير مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق مطالب الروح وتلبية حاجات الجسد. إنه التفكير في المستقبل بعيون غربية وروح شرقية - دينية.
ثقافةنا المصرية
بين الثقافتين: العربية والuíطبية
شغلت قضية «الثقافة المصرية» وعلاقتها بالثقافتين العربية والهندسية العقول منذ فجر النهضة المصرية الحديثة ولازال تشغيل عقول الباحثين والمفكرين. وبالطبع فهى قضية جديدة بالاهتمام والتأمل من قبل الجميع، لكن هذا الاهتمام قد تزايد في الفترة الأخيرة خاصة بعد أن تزايدت الدعوة إلى ضرورة الحوار الحضاري، وإلى ضرورة مواجهة الدعوة الخبيثة التي أطلقها البعض وروجوا لها في أرجاء العالم أجمع حول صراع الحضارات وصدامها المرتقب!!

ورغم وضوح مواقف الداعين إلى الحوار الحضاري، وكذلك الداعين إلى الصراع والصدام، فإنني لست مع هؤلاء ولا مع أولئك؛ لأن ذلك الوضوح في عرض المواقف وتقديم الأدلة والأسانيد العقلية النظرية على صدق هذه الدعوة أو تلك إنما هو في اعتقادي «وضوح زائف» مبني على رؤى مسبقة كلها تصب في مصلحة الحضارة الغربية عمومًا، وفي مصلحة الزعامة الأمريكية المفروضة على العالم فرضًا تضمنه هيمنتها الوقتية على العالم سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا!!

إن الحضارة في اعتقادي أشبه بالكائن الحي الذي يتغذى على كل العناصر الغذائية ليمكنه النمو والتطور المطرد. وبقدر ما تنجح
ما بعد العولمة

الحضارة أي حضارة من الاستفادة من كل العناصر الإيجابية في الحضارات الأخرى سواء السابقة عليها أو المعاصرة لها، بقدر ما تستطيع البقاء في السلم العالي وفي المكانة العليا بين الحضارات.

ولو أننا نظرنا إلى داخل أي كائن حي بحسب ما يقوله العلماء لوجدنا أن ثمة صراعًا دائرةً داخله بين العناصر المكونة له، وعادة ما ينجم هذا الصراع ويتمركز في النهاية عن مصلحة لهذا الكائن وهي كما قلت نموه وتطوره. وهكذا الأمر عادةً: فحياة الإنسان، وحياة الحضارة إنها هي مزيج من الحوار والصراع، وكلاهما يتولد عن الآخر ويضيف إليه، يغذيه من الآخر ويستفيد منه وقديمًا قال الفيلسوف اليوناني هيراكليطس: «إنه الضد مصدر الخير لنا» فإن كان السائد على الساحة الفكرية والسياسية للعالم الآن الدعوتان معًا، فإننا نحن منهما أي جانب ننتمي إلى الجانب الآخر، فما لا تفرضه الضرورة النظرية، تفرضه الضرورة الواقعية!

أعني أننا حينما نسلم مع الداعين إلى الحوار الحضاري بضرورة الحوار الإيجابي البناء بين حضارات الشرق والحضارة الغربية سنجد أنفسنا في مواجهة مع ما يحدث على أرض الواقع من صراع مدو بين أمريكا وحلفائها الغربيين من جهة وبين أجزاء
عديدة من العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، كما سنجد أنفسنا غارقين في متابعة ما يجري على أرض الواقع الفلسطيني من صراع إبادة تفرضه إسرائيل. وهى المحتل، الغازى على شعب أعزل احتلت أراضيه وانتهكت حقوقه كاملة بما فيها حقه في الدفاع عن نفسه ولو باستخدام الحجر!!

وإذا سلمنا بمقولة الصدام الحضاري كمقدمة لفهم ما يجري سنجد أن الضرورة الواقعة ألا، هي واقعية الصراع والصدام سواء كان مفتعلًا ومقصودًا أم أتى صدفة وبدلاً غرض كما يدعى صباح - مساء من فرضوه على الواقع منذ اخترعوا مصطلح الاستعمار حتى زرعوا بديلاً عنه كيانًا غريبًا هو ما سمى بإسرائيل في الأراضي العربية - الإسلامية - وتركوها لها العنان لكي تعبر وتتوسع كيفما تشاء دون رادع أو حتى دون مراوعة لأدنى حقوق الآخرين الآدمية والإنسانية!!

أقول سنجد أن هذه الضرورة الواقعة بما فيها من طغيان وجبور غربي معروف منذ فجر التاريخ، ستقودنا إلى الدعوة إلى مائدة مفاوضات حوارية تحل المشكلة من خلالها بدلاً من حوار القتل والدم الذي يسأل كل يوم على الأرض سواء في فلسطين أو في أفغانستان أو في غيرهما من الأراضي العربية أو الإسلامية.
ما بعد العولمة

ولكن السؤال الذي أجهد يفرض نفسه فرضا علينا حينئذ هو: أيمكن أن نسمى الإذعان بالجلسه عنوة إلى مائدة مفاوضات لحوار لا تعرف نتاجه بعد حوارا حضاريا؟ ومن نفس المنطلق أيمكن أن نسمى ما يجري في أماكن مختلفة من العالم من حوارات في صور مؤتمرات وندوات ولقاءات فكرية بين بعض المفكرين العرب والمسلمين، وبين نظرائهم من الغربيين أيمكن أن نسمى هذا حوارا حضاريا؟

إن الحوار لا يمكن أن يكون حضاريا ولا مثمر إلا إذا تم بين طرفين كلاهما يؤمن بأن الآخر ند له، وأنه يمكن الاستفادة منه والوصول إلى نتائج مثمرة يرضى عنها الطرفين على الصعيدين النظري والعملي. وهذا الشروط المبدئي لم ولا يتوفر لأي لقاء بين طرف غربي وطرف شرقي أو مسلم أو عربي؟ فالآخر الغربي عادة ما يحركه "عقدة" أنه "الأفضل والأقوى والأرقب"!! وفي ظل هذه "العقدة" المتواصلة الكاذبة عن عنصرية الإنسان الغربي منذ العصور اليونانية وحتى الآن لا يمكن أن يتم الحوار إلا عبر الصراع، ولا يمكن تحقيق أي نتيجة مباشرة للحوار لصالح الطرف العربي أو المسلم أو الشرقي عموما إلا من خلال خلق أي نوع من الندية والتفوق على الآخر الغربي!! ففي هذه الحالة فقط يمكن أن يستمع.
إليك باهتمام ويمكن أن يقتنع ببعض ما تقول حتى يحقق بعض أهدافه العملية عن طريق مثل هذا الحوار. ولأقولها بعبارة واضحة وموجزة:

إن الحوار بين "الآنا والآخر" لن يكون إلا حوار الطرشان إن لم يكن الآخر مدركًا قوة الآنا وقدرته على التحدي والانتصار في الصراع إذا ما نشب!!

ورغم إدراكي كمثثوق ومفكر مصري لهذه الحقيقة، فإنني لم أفقد الأمل بعد في إمكان أن يعي الآخر الغربي أهمية الحوار انطلاقًا من الاعتقاد السابق بالتكافؤ الحضاري وبأهمية التلاقي بين الثقافات بدون أن تتعالى إحداها على الأخرى أو يتصور أهلها أنها أكثر أهمية أو أكثر تفوقًا أو أكثر تقدميًا؛ فمعايير الأهمية والتفوق والتقدم قد تتفاوت، بل هي تتفاوت بالفعل من حضارة إلى أخرى. ومن ثم فإذا وعى الجميع هذه الحقيقة أصبحت كل الحضارات في نظر جميع الشعوب على قدم المساواة في تقديم ثقافتها المتميزة أيا كانت صورة هذا التمييز لجميع الشعوب والحضارات الأخرى، وبالطبع تكون النتيجة الحتمية لكل ذلك هو الرقي للبشر جميعًا والتطور والتقدم للحضارة الإنسانية ككل، ويحل السلام والحوار محل الحروب والصراعات.
ما بعد العولمة

إن ذلك كان هو طابع "الثقافة المصرية" وأحد أهم معالمها طوال تاريخها الذي يمتد كما هو معلوم لأكثر من سبعة آلاف عام. فرغم أن الثقافة والحضارة المصرية كانت الأصل والأم الذي تولدت عنها الحضارة الإنسانية ككل، فلم يسخر المصريون من أي شعب ولم يتألفوا ولم يتعاملوا على الشعوب والحضارات الأخرى؛ بل درجوا على أن يتقبلوا الآخر ثقافة وحضارة، بل ووجودًا وكما من غزاة غزوا، وكما من مستعمرين استعمروا مصر ومع ذلك استوعبوا وتشكلوا بداخلها وحضمتهم قدرة الحضارة المصرية غير المحدودة على الاستفادة من الحضارات الأخرى وافرازها بشكل جديد ومختلف يتلامع داخله الغازى والمواطن لدرجة أصبح معها الغازى المستعمر مواطنًا له كل حقوق المواطنة حتى الوصول إلى حكم البلاد ملقبًا بألقاب مصرية وصانعًا للمجد مع المصريين سواء بسواء فلم يحس معهم بأنه أجنبى ولم يلفظوه هم طالما أنه راعي التقاليد والأداب وقيم الثقافة المصرية في ذلك العصر أو ذاك.

إن التاريخ المصري عبر العصور يقف خير شاهد على مصر رغم اعتزاز أبنائها بانتصاهم، فقد تقبلوا الأجنبي واستوعبوا ثقافة ووجودًا حتى صار منهم كما قلت. فقد وصل إلى حكم مصر القديمة فراعنة من أصول أفريقية سوداء، وفراعنة من أصول
البشيرية جميعًا. ومع ذلك فقد قابلت التراث اليوناني وضعته في عصر الإسكندرية ومزجت بإلياذة المسيحية الوليدة وصدرته للعالم

وهكذا كانت الحضارة المصرية هي الحضارة الأم للحضارات
ما بعد العولمة

الغربيون تراثًا فكريًا دينيًا جديًا تلقفوه واستفادوا منه كما استفادت منه عرب الجزيرة العربية حينما نزل بها الوحي وبدأت الديانة الإسلامية تنتشر شيئا فشيئا حتى وصلت مصر، وفتحت مصر أبوابها واسعة أمام الإسلام وسرعان ما تلقت تعاليمه وصبغتها بصفحة مصرية أصبحت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن رمزًا للاعتدال والوسطية الدينية، بل سرعان ما تحول المصريون من لغتهم المصرية القديمة والقبطية إلى اللغة العربية إمعانًا في حب هذا الدين الذي نزل الوحي فيه بلغة عربية رصينة ودخلت مصر حضيرة الحضارة العربية الإسلامية، وأصبحت بعد وقت قليل قلبًا نابضًا للعالم الإسلامي ومنطلقًا انطلق منه الدعاة والعلماء والحكام من حملة الدين والعلوم الإسلامية إلى كل بقاع العالم الإسلامي والغربي.

قبل المصريون إذن الإسلام كديانة كما قيلوا من قبل المسيحية وتفاعلوا معهما مشكلين نسيجًا حضاريًا واحدًا سواء اعتنقوا الإسلام أو ظلوا على عقيدتهم المسيحية ولم يتزعزع أو يبلئ هذا النسيج لحظة واحدة من لحظات التاريخ رغم مرور أكثر من أربعة عشر قرنًا كاملة.
كان المصريون أذن ولا يزالون رمزًا للسماحة الحضارية وقدوة تجتمع في التفاعل مع كل الحضارات والديانات والثقافات الأخرى. ولم يجعلهم كونهم صناع الحضارة الأم يتعلمون على أي شعب آخر وأي حضارة أو ثقافة أخرى، بل تفاعلوا مع كل هذا وشاركوا في صنع الدورات الحضارية المتتالية: سكندرية - يونانية كانت، أو مسيحية أو إسلامية أو حديثة وكان لديهم القدرة الفذة على تمصير كل ما هو غير مصري الأصل دون افتغال ودون إفغال لأي جانب من جوانب تأثرهم بالثقافات الأخرى وحضارات شعوبها.

وأعتقد أنه في ظل هذه السماحة الحضارية التي اتسم بها المصريون طوال تاريخهم، لا يستطيع أن يغالي أحد ويهم الثقافة المصرية بأنها تحجرت ذات يوم أو بأنها انغلت على نفسها. كما لا يستطيع أن يغالي أحد في اتهام الثقافة المصرية بأنها وفقت ذات يوم موقف العداء مع ثقافات أخرى سواء في الزمن القديم أو في العصر الوسيط أو في العصور الحديثة؛ فكما حمل المصريون مشعل بناء الحضارة الأولى ذات الثقافة المصرية الأصلية التي بنت نفسها بنفسها على أساس من العدالة والمنظام (ماعت) بصورها الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حمل المصريون لواء ما سمي بالثقافة المتوسطية سواء في عصر الإسكندرية أو في العصور التالية في الوقت الذي لم تغفل فيه مصر خصوصيتها.

٢٤٢
ما بعد العولمة

الثقافية المتصلة فيما قبل التاريخ. كما حملوا ولا يزالون لواء الثقافة العربية الإسلامية في صورتها المعتدلة النقيبة البعيدة عن أي غلو أو تطرف رغم ما ظهر على السطح أحيانًا من غلو لدى البعض أو تطرف لدى البعض الآخر في هذا العصر أو ذاك منذ دخول الإسلام مصر. ولم يكن ظهور هذا التطرف أو الغلو إلا نتيجة لظروف خارجية أو لعوامل استثنائية داخلية سرعان ما كان يبذها المصريون ويعودون إلى سابق عهدهم في التمسك بوسطية الإسلام واعتداله ونشر مبادئه السامية في مختلف المجالات.

وفي ضوء هذه الحقائق المدعمة بأساسيات التاريخ ووثائقه، فإن الثقافة المصرية هي المؤهلة ليس فقط للتفاعل مع أي دعوة معاصرة للحوار الحضاري بين الثقافات أو بين الديانات المختلفة، بل هي المؤهلة أكثر من غيرها من بين ثقافات العالم المعاصرة لأن تقويم مثل هذا الحوار الحضاري بصورة النظرية والعملية حتى يتبلور أمام شعوب العالم المعاصر صورة أكثر إشراقًا للمستقبل بدلاً من هذه الصورة القاتمة التي تبدو أمامنا الآن في شتى بقاع الأرض نتيجة لسيادة مفتعلة ومغتصبة لحضارة نطفت كل قواها الفاعلة ولم يعد أمامها إذا ما أرادت الحياة إلا أن تتفاصل التفاعل الإيجابي مع الحضارات الأخرى وخاصة الحضارة العربية الإسلامية.
في التحديث السياسي...

(1) السلطة التشريعية أمر السلطات

(2) إطلاق «الحريات» و«طاقات الشباب»
السلطة التشريعية أم السلطات

أدرك الفلاسفة منذ أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد أن "السلطة التشريعية هي السيد الحق للدولة" وكان هذا المبدأ السياسي الهام ولا يزال هو محور العمل السياسي في التنظيم السياسي الإخذة بنظام الفصل بين سلطات الدولة، والتي تميز تميزًا واضحًا بين الدولة والحكومة؛ فالدولة كما أدرك الناس منذ أيام أرسطو أيضًا هي مجموع المواطنين الذين يعيشون على أرض واحدة وارضوا التعامل معًا في ظل نظام سياسي معين، أما الحكومة فهي مجرد أداة لتنفيذ ما يراه هؤلاء المواطنين. وهي إحدى سلطات الدولة وليست هي بحال الدولة ككل كما لا يزال يتصور البعض خطأً حتى يومنا هذا!!

ومن هنا فإن السلطة التشريعية هي التي تنوب عن عامة المواطنين في إصدار التشريعات اللازمة لصنع الحياة الأفضل لمواطنينها، وهذه التشريعات ملزمة لأي حكومة يختارها الشعب.
وإذا ما قصرت هذه الحكومة في تنفيذ هذه التشريعات وجب على
council التشريعي اتخاذ من مهامه أيضًا مراقبة التنفيذ أن يسحب
منها الثقة، بل وأن يطالب السلطة القضائية بمعاقبة المقررين من
أفرادها!!

والحقيقة أن من يتتابع الآداء السياسي في مصرنا العزيزة يجد
أن الأدوار قد اختلطت بين دور الحكومة، ودور مجلس الشعب،
ويعقد أن دور نواب الشعب قد اقتصر على مناقشة ما تقدمه لهم
الحكومة من مشروعات القوانين في المجالات المختلفة. ولا ضيف في
ذلك طالما أن العمل قائم بين الحكومة ونواب الشعب، وطالما أن
الحكومة قد وجدت أنه من الضروري تقديم مشروع لوضع تشريع
جديد يساعد في دفع العمل في مجال ما من مجالات الحياة على
أرض بلدنا.

لكن ما أود أن ألفت الانتباه إليه أن هذا ليس هو فقط دور
المجلس، لأنه بذلك إنما يقصر دوره على السيطرة في ذلك ما تريده
الحكومة، ومن ثم يكون دوره دور المنفعل وليس الفاعل، بينما
الصحيح هو العكس!!
ما بعد العولمة

إن المطلوب من نواب الشعب أن يكونوا أكثر إيجابية، وأن يطرحوا هم بموجب ما يحسونه من نبض الشعب الذي يمثلونه مشاريع لقوانين جديدة ترفع الظلم عن كاهل المظالمين، وتدفع العمل بصورة أكثر تسرعاً كما هو عليه الآن نحو تحديث بلدنا ورفع القيود التي تكبل الطاقات المبدعة من شباب مصر حتى يمكنهم المشاركة الإيجابية في صنع تقدمها وإزدهارها.

ففي قضية مثل قضية تحديث التعليم على سبيل المثال لا ينبغي أن يقتصر دور المجلس على تقديم الاستجوابات حول الدروس الخصوصية وحول سياسات الوزارة التي أدت إلى هذا الوضع المتدهور الذي يدركه الجميع. بل ينبغي أن يتجاوز دوره النقد والرقابة إلى وضع التشريعات التي تكفل إصلاح حال النظام التعليمي وإلزام الحكومة بتنفيذ هذه التشريعات وتضمينها الخطة المزمع تنفيذها.

إن وراء هذه الظواهر السلبية التي تفشت في نظامنا التعليمي أسباب ينبغي علاجها؛ وأول هذه الأسباب الوضع المادي المتدهور لأعضاء هيئة التدريس سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم
الجامعى ولن يتم إصلاح حال التعليم بدون إصلاح حال القائمين عليه أولاً. وليس من المنطقي أن ترتفع أجور ومرتبات القضاة والعاملين في بعض حقول العمل العام المختلفة كالبورصات وغيرها، وتظل أجور من يخرجون هؤلاء في المدارس والجامعات دون الحد الأدنى الذي يكفل لهم الحياة الكريمة!! وثاني هذه الأسباب عدم توافر الإمكانيات المادية والوسائل التكنولوجية الكفيلة بتحسين العملية التعليمية ذاتها فلا تزال معظم الأبنية التعليمية متهالكة ولا تحتمل طاقتها تخفيض كثافة الفصول، فضلاً عن عدم توافر الأماكن التي يمكن أن تخصص للأنشطة الإبداعية للطلاب وتنميتها بحيث يكتسبوا مهارات التفكير المستقل، ناهيك عن عدم توافر الأجهزة الحديثة وإمكانيات تشغيلها حتى أن توافرت هذه الأماكن!!

كل ذلك وغيره يلزم تشريعات جديدة ينبغي أن يسنها نواب الشعب بالتعاون مع الحكومة وأن تلتزم الحكومة بتقديمها، وأن يراقب التنفيذ نواب الشعب الذين سنوا التشريعات ووافق على الحكومة بكل أمانة ودقة وخلاص.
ما بعد العولمة

إنه لم يعد يخفى على أحد الوضع المتردى لموظفي الدولة في ظل تنامي طبقات رأسمالية جديدة ناشئة ومستفزة، وفي ظل اتساع حجم مطالب الأسر المصرية في عصر الانفتاح الاقتصادي الذي شجعته الحكومة نفسها، وهذا يتطلب إذا ما أردنا حقًا تحديد بلدنا أن نرفع الظلم الواقع على بعض فئات الشعب وخاصة أن أولئك هم الذين يتحملون العبء الأكبر في تنفيذ خطط تحديد مصر وصنع مستقبلها الزاهي إن شاء الله. ولنشك أن النواب الذين اختارهم الشعب هم أقدر الناس على تحمل هذا العبء وتلك مسؤولية ينبغي أن يضطغعوا بها حتى يظلوا محترف ثقة الشعب الذي اختارهم لينوبوا عنه. وليتذكرنا دائماً أن النائب اليوم هو مواطن عادي غداً يسري عليه ما يسري على الجميع.
إطلاق الحرّيات وطاقات الشباب

إن من بديهيات الإصلاح السياسي والاجتماعي في أي أمة إطلاق حرّيات الأفراد ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم وليشاركوا في بناء دولتهم كل حسب إمكانياته ومؤهلاته.

وعلى ذلك يكون من الضروري إذا ما أردنا أن نعيش العصر وأن نطلع بحق إلى مستقبل أفضل، أن نعيد النظر في نظامنا السياسي: فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً أن يسيطر حزب واحد على مقاليد الأمور كل الوقت بنفس الوجه وهذه العقول! فهمها كانت عبقرية تلك العقول التي يحملها هؤلاء المعزولين عنه فلا يمكن - بالبداية - أن تكون عقولاً صالحة لكل عصر؛ ومهما امتلك أصحابها من ديناميكية في التفكير والقدرة على الإبداع والتغيير، فإن العمر الافتراضي لديناميكية هذه العقول لتابعة التغيرات المتلاحقة في عصرنا هذا قد انتهى!! ولابد من أن يتولى الأمر قيادات شابة أثر كبير قدرة على الإبداع وفهم متطلبات العصر ومواجهة مشكلاته بروح جديدة ومختلفة.
ما بعد العولمة

والحقيقة أيضًا أنه مهما كانت قدرة أي حزب على التشكيل وفقًا للمتغيرات السياسية المحلية والدولية، ومهما امتلك من شعبية—حتى ولو كانت حقيقية— فهو لا يمكن أن يعبر عن الإدارة الشعبية الكاملة لأي دولة لفترة تزيد على خمسين عامًا. والحق أن طليعة أمتتنا منذ ثورة يوليو المباركة قد نجحت إلى حد كبير في خلخلة البنية الاجتماعية وطورتها لصالح طبقات الشعب التي حرمت من الحقوق السياسية والدنية الكاملة تحت الاحتلال. كما نجحت في أن تحقق لمصرنا العزيزة رغم الهزائم والانكسارات حلم التحرير الكامل للأرض، كما أنها قد نجحت في السنوات الأخيرة في اقتحام الصحراء لتغيير خريطة مصر الزراعية والصناعية كمقدمة لتغيير خريطة السكانية بشكل كامل حينما يتم تعمير تلك المدن الجديدة التي بنيت في هذه السنوات القليلة الماضية.

كل هذا وغيره نجحت فيه القيادة السياسية لمجتمع ما بعد الثورة وحتى الآن، لكن لابد من التطلع إلى مرحلة جديدة يتم فيها تحرير الإدارة السياسية للمصريين، كما تم تحرير اقتصادهم، إذ
لابد من أن يسمح بتشكيل أكبر عدد من الأحزاب المصرية ذات القاعدة الجماهيرية والمعبِّرة عن طموح هذا الشعب للتغيير وكسر حاجز التصليب الديمقراطي الحالي! كما لابد من اطلاق طاقات الشباب وإزالة كل العوائق التي تحوَّل بينهم وبين توظيف إمكانياتهم وخبراتهم الجديدة ل услугهم بلدهم دون وسائط أو محسوبات؛ إذ أن أكبر الدلالات على جمود أي أمة هو الجمود عند جيل معين من السياسيين والإعلاميين، والمفكرين، والمعادرين في شتى المجالات!!

وبالطبع فإن بشائر التقدم الحقيقي تبدو بوضوح حينما نجد أن الفرصة سانحة بحق أمام الجيل الجديد وأعني بالجيل الجديد ذلك الجيل الذي يتخرج الآن من الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة والذي تتخرج منذ عشر سنوات أو يزيد ولا يزال إلى الآن لا يجد العمل المناسب لمؤهلاته وتخصصاته!

أقول إن بشائر الأمل في التقدم تكون حقيقية حينما يسمح لهذا الجيل أن يعبر عن ذاته دون قيود الواسطة والمحسوبة وقلة الإمكانيات...إنها!! فهذه الجيل هو بحق جيل القرن الواحد
ما بعد العولمة
والعشرين، فهو - إن أحسنا فتح الطرق أمامه وساحنا
بالإمكانات المادية وبالقيم الخلقية والدينية المناسبة لصنع التقدم
والتحديث - سيكون هو صانع المستقبل بحق!
ولا يمكن بالطبع أن يتم هذا بدون إرادة سياسية واعية
بمطابقة مرحلة التحول نحو الديمقراطية الحقيقية، لا ديمقراطية
الكلام والكلام فقط!! وإنما الديمقراطية التي تسمح - حسب
الإرادة الشعبية - ب التداول السلطة بين الأحزاب التي تعبير عن
مبادئ أكثر ليبرالية وأكثر إيمانًا بالتقدم والتي تكون أكثر قدرة
على إفراز زعمات جديدة واعدة متسقحة بالإيام. بقضية الشعب
المصري الطامح إلى صنع الغد الأفضل لمواجهة التحدي الحضاري
الذي لا نزال فيه - رغم كل ما تحقق من إنجازات - محلك سر!!
إن عمر الإبداع أنها السادة هو السنوات العشرين ما بين
الثلاثين والخمسين وقد يكون قبل ذلك بقليل أو بعدة بقليل، لكنه في
كل الأحوال يكون في قمة التوجه في حوالي الثلاثين أو الأربعين
من العمر! فبالله عليكم أين تجد هؤلاء الآن!! إنهم إما يعانون
البطالة وإما يعملون في غير ما هم مؤهلين له من مهن ووظائف
وأعمال!!
ومن ثم يمكن القول دون خوف الوقوع في الزلل: أننا نفتقد القدرة الحقيقية القادرة على صنع التقدم في مختلف مجالات الحياة! علمية كانت أو ثقافية أو تكنولوجية أو سياسية ... إلخ.

إذن يتطلب الأمر سرعة اتخاذ قرارات استراتيجية لصالح مستقبل مصر وما ينطبق على مصر ينطبق بصورة عامة على كل أرجاء عالمنا العربي وربما الإسلامي أيضًا! أقول يتطلب الأمر إتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح المسار السياسي؛ بالمزيد من اعطاء الحقوق والحريات للمواطنين عبر ديمقراطية حقيقية نتیج لكل فرد المشاركة السياسية الحقيقية في صنع اتجاه دولته وفي صنع مستقبلها.

يتطلب الأمر كذلك اتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح مسار التعليم في مصر والوطن العربي ليركز على تخريج الأجيال القادرة على العمل مسلحة بكل آليات التكنولوجيا والعلم الحديثة؛ الأجيال التي تملك عقولاً مفتوحة تفكر تفكيراً علماً ومنطقياً، التي تفكر بشكل موضوعي مستقل، تفكيراً يقودنا نحو المواءمة بين متطلبات العصر الذي نعيشه واستغلال كل الخامات المحلية والاعتماد على الإمكانيات الذاتية قدر المستطاع؛ فلم يعد مقبولاً أن
ما بعد العولمة

نظل معتمدين على الخبرات الأجنبية في كل شيء وتعطيها كل
الثقة بينما لا نعطي الخبرات العلمية المحلية أي ثقة أو أي فرصة
حقيقة نحو استغلال كل طاقاتها في خدمة الوطن في كافة مجالات
التكنولوجيا الحديثة!

ومن ثم فعلى نظام التعليم الحالي أن تزول بما جيلت عليه
من تلقيين وترديد وتلقى، وما درجب عليه من جمود! وعلى
المخططين للسياسات التعليمية أن يتبدوا الفرصة لقياسات شابة
قادرة على التعامل مع متطلبات العصر لقيادة هذا التحول نحو
نظام تعليمي جديد يكفل تفجير طاقات الإبداع العلمي والأدبي
والثقافي عند تلك الأجيال القادمة بحيث تتخرج تلك الأجيال أكثر
قدرة وكفاءة، وأكثر إيمانًا بقدرتها وثقة بنفسها، ومن ثم يحدث
حين تتولى هذه الأجيال الجديدة ذات القدرة والكفاءة والثقة في
نفس مهامها فور تخرجها - هذا التحول الكبير الذي نطمح إليه
في التقدم والحياة الأفضل.

إن الطاقات الخلاقة وخاصة طاقات الشباب لا تتفجر إلا في
جو يسوده الحرية بكافة صورها، إلا في جو يحترم قدراتهم ويقر
تطاعاتهم ويمنحهم الثقة في النفس والقدرة على الإنجاز، إلا في
بيئة علمية مواتية، وفي مجتمع يقدر الكفاءة ويتعامل معها
بموضوعية ودون تحيز ودون اعتبار لأي شيء آخر إلا تقدير
الموهبة والخبرة، وفي مجتمع يثمن الخبرة العلمية والكفاءة جيدًا ولا
يتركها تتسول جنيهاً من هنا وعشرة من هناك لسد الحاجات
الضرورة؟

إننا كقيادة وكمجتمع لو امتلكنا إرادة التغيير أو تنفيذ هذه
القرارات الاستراتيجية نكون بحق قد وضعنا أقدامنا على أول
طريق التقدم الحقيقي، الذي هو بلاشك طريق الاستقلال الحقيقي
وطريق تنمية القدرة الذاتية التي تجعلنا نصنع كل ما نطمئ إلى
صنعه لمواجهة كل التحديات الحضارية القادمة.

إنهما إذن شرطان لازمان للمستقبل: كفل كل الحريات
للمواطنين واستثمار طاقات شبابنا المبدع وتوظيفها لخدمة نفسها
ومجتمعها. فهل نحن حقًا ننمو صناعة المستقبل؟ إنه مرهون
بهذين الشروطين الأساسيين وما يتربن عليهما مما سبق أن فصلنا
الحديث عنه من شروط عامة لازمة لتكون بيئة تساعد على الإبداع
وتقدر المبدعين.
رابعًا
في تحديث التعليم
(1) ولكم في الحوار.. حياة
(2) التفكير العلمي أسس التقدم
ولكم في الحوار .. حياة

لا حظنا في العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع هذا القرن الجديد شيوخ ظاهرة مفيدة للنظر في حياتنا الثقافية عمومًا وفي الحياة الجامعية وخاصة بين الطلاب على وجه الخصوص، إلا وهي ظاهرة رفض الحوار ورفض الرأي الآخر والانكفاء على الذات والتحصن داخل ذلك الرأي الذي يؤمن به الواحد مما حتى لو كان هذا الرأي خاطئًا أو معوقًا للتقدم بكافة أشكاله وصوره!!

والحقيقة التي ينبغي أن ندركها جميعًا هي أن علامة صحة أي مجتمع والدلالة الأولى على تقدمه وتفوقه الحضاري هي إيمان أفراده بأهمية الحوار وتعدد الآراء كأساس إيجابي بناء يصل الجميع بموجبه إلى التماس أفضل الطرق للنهضة في كافة مجالات الحياة: سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية .. إلخ.

إن الإنسان أيها السادة قد خلق فردًا وأشدد على كلمة "فرد"، والفرد ليس فقط فردًا في شكل بصمته أو بلون شعره أو عينيه أو ما شابه .. بل هو فرد في عقله وفي طريقة تفكيره وفي كيفية
ما بعد العولمة

تصوره للأشياء من حوله. ومن ثم فإن كلا منا شاء أم أبي هو صاحب رأي أو موقف متفرد تجاه كل ما يحدث حوله وكل ما هناك أن بعضنا يملك القدرة على التعبير عن هذا الرأي أو هذا الموقف وبعضنا الآخر يفضل الصمت ولا يعلن هذا الموقف أو ذلك الرأي مؤمنًا بالحکمة التي تغلغلت في ثقافتنا منذ فجر حضارتنا في مصر القديمة «إذا كان الكلام من فضة فالسکوت من ذهب!!».

ولا شك أن الأفضل أن يعبر كلا منا عن رأيه تجاه كل أمور الحياة من حوله وأن يقف موقفًا إيجابيًا فعالًا تجاه الأحداث فيشارك فيها مشاركة تكسبه حق المواطنة في هذا البلد الذي هو بلدنا جميعًا مهما كانت الانتقاءات الفكرية أو السياسية. ومهما كانت الطبقية التي ننتمي إليها أو الفئة التي تضمنان.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن إبداء الرأي ينبغي أن يكون على أساس من المعرفة الصحيحة بحقائق الأمور وليس على أساس ترديد القولولات أو الآراء الشائعة أو بتريريد وتكرار ما يقوله الآخرون لا لشيء إلا لأنني أو لأنك واحد ممن ينتمون إلى هذه الجماعة أو هذا الحزب أو من المدرسة الفكرية لهذا الأستاذ أو ذاك الشيخ!!
إن من بديهيات التفكير العقلاني - العلمي الذي ينبغي أن نؤمن به جميعًا أن اتخاذ أي موقف أو تبني أي رأى تجاه موضوع ما ينبغي أن يبنى على معرفة موسمة ودقيقة لكل الآراء التي قيلت أو تقال حول هذا الموضوع شريطة أن تكون هذه الآراء قد جاءت أو تبلورت نتيجة بحث علمي دقيق أو نتيجة تأملات حكيمة لأصحابها.

والسؤال الآن هو: كيف يتسمى لي أن أتعلم على هذه الآراء المختلفة حول هذا الموضوع أو ذاك؟

إن بداية هذا التعلم تكون بلا شك من خلال إيمانى المسبق بأن هذه الآراء الأخرى قد تكون مفيدة وقد يكون لها وجهتها أو قد تكون أكثر صوابًا من رأيي أنا، ذلك الرأى الذي أتمسك به، والذي قد أكون بتمسك به قد وقعت في الخطأ أو على الأقل قد أكون من خلال تممسك به قد أصب في الجمود أو التحجر الفكري!!

وعلى ذلك فإن قبولى للمسبق لأهمية الآراء الأخرى هو ما يدفعني دفعًا لأن أتعلم بأصحابها وأن أناقشها معهم وأتحاور معهم حولها. إن قبول الرأى الآخر والاستعداد المسبق للاستفادة منه بعد تفهمه وفحصه إذن مسألة ضرورية للفهم الذي يريد أن
ما بعد العولمة

يصل إلى إدراك كنه الحقيقة في موضوع ما، إذ لا يمكن أن أقبل رأيًا أو أرفضه إلا بعد الاستماع إلى صاحبه والتحاور معه. فالحوار إذن يبقى هو بوابة الإنسان الذهبية للمعرفة والعلم، ويبقى هو الطريق الحقيقي للتقدم الإنساني ليس في مجال الفلسفة أو العلوم فقط، بل في كل مجالات الحياة.

إذا لم نكن قد اقتعنا بعد بهذا الكلام النظري المجرد، فلنعد إلى تراشنا الفكرى الإسلامي لنتعلم الدروس من أصحابه، أولئك الأجداد الذين نстанавлива بانجازاتهم صباح - مساء دون أن نحاول ولو مرة واحدة الاستفادة من طريقتهم في التفكير أو من عقلانيتهم العلمية المعطاءة - المبذعة. لننظر مثلًا في تراث الإمام أبو حامد الغزالي; ذلك الرجل الذي حصل علوم عصره من كل صوب وحذب وحفظ عن المتكلمين كلامهم، وعن الفلاسفة آرائهم، وعن المتخصوفة مواجههم وأشواقهم، فارتضى في النهاية موقف أهل التصوف وإن كان قد خط لنفسه طريقًا جديداً بينهم يلتزم بالقرآن والسنة النبوية هادئًا ومرشدًا، وبالنهج العقلي الذي لايخرج عن حدود الله أساسًا يبني عليه كل ما يعلنه أو كل ما يؤمن به.
ما بعد العولمة

تلك المسائل الثلاثة التي رأى أنها تعتبر منهم مروقًا عن الدين وخروجًا على أصوله الثابتة!

ذلك كان درس الغزالي لأولئك الفقهاء الغلاة الذين قالوا «من تلمس فقط تزندق»، وحرموا المنطق والفلسفة لأنهم من اليونان وبلسان اليونان ولا حاجة بنا لما هو يوناني يخص أمة اليونان!! لقد كشف لهم الغزالي من خلال كتابه «القططاس المستقيم» أن أسس التفكير المنطقي التي يهاجمونها لأنها من تأليف أرسطو فيلسوف اليونان ومبدع علم المنطق، كشف لهم أن هذه الأسس المنطقية في التفكير إنما هي لدينا في قلب النص الدينى، في القرآن الكريم. فنحن بذلك أحوال ما نكون إليها وإلى استخدامها في الدعوة الدينية وفي التأليف الإسلامي في علم أصول الفقه وفي غيره من العلوم الشرعية وخاصة أن الاجتهاد ضرورة، ولا اجتهاد إلا باستخدام العقل ولا استخدام للعقل إلا

باستخدام الاستدلالات المنطقية وأساليب الحجاج المختلفة.

إذا كان ذلك كان درس الغزالي للفقهاء والفلاسفة، فإن ابن رشد الفقيه والفيلسوف الأندلسي الشهير قد أكمل لنا درس الحوار كأساس للتقدم الحضاري وأساس للحياة البناء للإنسان
إن ذلك الرجل الذي رسم لعامة المسلمين حدود شريعتهم الإسلامية في كتابه الشهير "إحياء علوم الدين" بالقلم والفرجار، على حد تعبير أستاذاً زكي نجيب محمود، ذلك الرجل هو نفسه الذي لم يسمح لنفسه أن يهاجم الفلاسفة إلا بعد أن يدرس كل ما كتبوه، وبعد أن برهن لهم على أنه يعرف كل ما حصلوه من معارف وكل ما أعلنوه من آراء من خلال كتابه "مقاصد الفلاسفة" الذي برهن للجميع من خلاله أنه يعي تمامًا تاريخ الفلسفة بكل جوانبها من الفلسفة اليونانية حتى الفلسفة الإسلامية، أقول بعد ذلك بدأ يحاولون فيما كتبوه من آراء ظن أنها خارجة عن حدود الشريعة الإسلامية ومخالفًا للنصوص الدينى وذلك في كتابه الشهير أيضًا "تهافت الفلاسفة". وكان حريصًا كل الحرص على أن يوضح للجميع أنه لا يقصد الهجوم على الفلسفة ككل، لأن كل جوانب الفلسفة في رأيه مفيدة من الطبيعيات والرياضيات حتى الإلهيات، لكن بعض الفلاسفة ولاحظ كلمة "بعض" وكلمة "فلاسفة" -من المسلمين قد خدموهم بما تأثروا به عن فلسفة اليونان فانحرفوا قليلاً عن جادة الصواب وخصوص بالذكر الفارابي وابن سينا وطلابهم وطلامذهم، بأن يعدوا عن هذه الآراء وخاصة
حينما رد على "تهافت الفلاسفة" للغزالي بكتابه "تهافت التهافت الفلاسفة" الذي اشتهى في تاريخ الفكر الإسلامي بتهافت التهافت، ففي هذا الكتاب رد ابن رشد على حجج الغزالي ضد الفلاسفة، وفي كتابيه الشهيرين "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة" أوضح للمسلمين بشكل نهائي أنه لا غنى للشريعة عن العقل والتفكير المطلق، ولا غنى للفيلسوف المسلم عن أن يكون متدينًا حق التدين متمسكًا بعقيدته وحدود شريعته.

إن هذا الدرس الإسلامي في أهمية الحوار بين الفلاسفة والفقهاء ورجال الفكر والعلم دون أن يدعو أحدهم لقصف قلم أو مصادرة فكر، هو الدرس الذي ينبغي أن يعيه كل واحد منا وأن يحييه في نفسه وأن يتمسك به في تفكيره. فالحوار وقبول الرأي الآخر حتى لو كنت مختلفاً معه هو سبيلنا الحقيقي لحياة التقدم التي نطمئن إليها جميعًا، وهي شرط من شروط المواطنة الحقيقية في هذا البلد العريق وفي هذه الألفية السابعة الجديدة التي نعيشها على أرضه.
ما بعد العولمة

إن المصري والعبري معه قد قبلا الحوار مع كل الشعوب وحضارات الدنيا في مختلف العصور واستفاد من نتائجها الفكرية والعلمية بقدر ما استطاع، كما أعطى لكل الشعوب والحضارات في كل العصور برحابة صدر وسعة أفق يجسد عليها كل ما أنتجه من فكر أو علم دون أن يبخل بها على أحد أو يضيق بها على غيره كما تفعل الآن شعوب الغرب المتقدمة! فكيف بنا الآن أصبحنا نضيق من الرأي الآخر حتى إذا كان هذا الرأي هو رأى من يشاركوني في الأرض والوطن!!

إن هذا لم يعد أمرًا يليق بنا خاصة وأننا قد علمنا - كما قلت - شعوب العالم الحوار وقبول الرأي الآخر سواء في الزمن القديم أو في عصر الإسلام الزاهر. إن الحق أحق بأن نعود إليه - والحق الذي أراه أن الحوار وقبول الرأي الآخر في كل نواحي الحياة هو سبيلنا إلى تلك الحياة الجديدة التي نطمح إليها فهل نحن فاعلون؟! أتمنى ذلك.
التفكير العلمي . . أساس التقدم

كثر الحديث فيما مضى ، ويكثر الآن أكثر من أي وقت مضى عن تحقيق مصير وعن ضرورة الإمساك بسبل التقدم واللحاق بالركب العالمي في كل المجالات .

والحقيقة التي ينبغي أن نعترف بها بداية هي أنه لا يمكن أن يتم التحديث أو صنع التقدم ونحن نعيش واقعًا يسوده حقيقة معظم قيم التخلف . والاعتراف بهذه الحقيقة وإدراكها هو البداية الحقيقية لصنع التقدم . ويتلواها بالطبع التساؤل عن قيم التحديث وصنع التقدم وكيف يمكن أن نعيش بالفعل هذه القيم؟

وفي اعتقادي أن أهم هذه القيم هي التفكير العلمي الذي لا بد أن يسري بين جميع أفراد المجتمع سريان الدم في الأجساد . وفي اعتقادي أيضًا أنه قد فات أوان ذلك بالنسبة للأجيال التي تعدت العشرين عامًا من عمرها الآن . فالتفكير ليس مجرد حالة يعيشها
ما بعد العولمة

الإنسان أو يمكن أن يعيشها إذا ما قرر ذلك!! بل هو نمط فكري
ينبغي أن يبرز في الإنسان منذ نعومة أظافره؛ فكما أننا نحرص
على تربية أبنائنا على قيمتنا الدينية والاجتماعية والخلقية ينبغي أن
نحرص في ذات الوقت على تربيتهم تربية علمية.

وهذه التربية العلمية التي أعنيها ليست مجرد تعليمهم العلوم
المختلفة نظرية كانت أو تطبيقية، بل أعني تعويدهم على التفكير
بشكل علمي بحيث إذا ما واجهتهم أي مشكلة أو إذا ما فكروا في
أي موضوع يفكرون فيه بشكل علمي يستند على النظر إلى هذه
المشكلة أو ذلك الموضوع نظرية واقعية وتحليلها أو تحليلها إلى
عناصره الأولية (الجزئية) وتحليل كل عنصر تحليلًا علميًا
موضوعيًا. ولتعودوا في هذا التحليل العلمي لتلك المشكلة على أن
يعدوا بقدر الإمكان عواطفهم وانفعالاتهم وتحقيق مصالحهم
الشخصية وليتعودوا في هذا التحليل العلمي لعناصر أي مشكلة
على الاستماع إلى آراء الآخرين حول الموضوع وفهم هذه الآراء
والاستفادة منها بقدر الإمكان ولا منع يمكن من أن يتعودوا في
إطار ذلك على كيفية نقد الرأي المخالف بصورة مبسطة ودون
تجريح لصاحبه.
إن بث هذه العناصر المختلفة من عناصر التفكير العلمي بشكل
تقليدي تطبيقي مبسط لأبنائنا منذ أن يبدأوا رحلتهم التعليمية حتى
في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة والتدرج بها إلى مرحلة
الدراسة الإلزامية هو العامل الحاسم في تربية شخصيتهم على
التفكير العلمي المستقل في كل ما سيعرض لهم مستقبلاً من
مشاكل حياتية كانت أو بحثية.

إن من الأفضل ألف مرة أن تركز مناهجنا التعليمية في
المدارس على تدريب الطلاب على التفكير العلمي وأساليب البحث
العلمي، من أن تركز على حشو أدمغتهم بمعلومات في شتى
العلوم!! إن تدريبهم على أساليب البحث العلمي وتوفر الإمكانيات
المادية والتكنولوجية من مكتبات وأجهزة الكمبيوتر والتدريب على
استخدام الإنترنت ... إلخ هو سبيلهم أهم والأفضل للحصول على
هذه المعلومات بأنفسهم.

وفي يقيني أن تطوير نظامنا التعليمي هو الأساس المنشود في
ثورة التحديث وصنع التقدم التي نطمح إليها . وإذا ما أردنا حقًا
أن يكون هذا التطور أساس هذه الثورة فلا بد أن نتخلى عن كل
هذه المناهج التقليدية التي لا تزال تعتمد على التلقين والكتاب.
ما بعد الحولة

المدرسي التقليدي والمدرسة التقليدية والأساليب التدريسية التقليدية. إن كل ذلك ينبغي أن يتغير لتتركز على تقديم المعلومات لهؤلاء التلاميذ عبر هذه الوسائل الحديثة ومن خلالها يمكن لهم أن يتعودوا تلقائيًا على استخدامها. وإذا ما أضافنا إلى ذلك تلقيهم تاريخ بلدهم وجغرافيا هذا البلد مع مبادئ الرياضيات والعلوم المختلفة بشكل مبسط ومتدريج دون حشو ودون أثقال عليهم نكون بذلك على بداية الطريق الحقيقي لتربية جيل جديد لا يكون التعليم بالنسبة له عبئًا ثقيلاً بل متعة يستمتعون بها ويخدمون بها أنفسهم ووطنهم.

وقبل كل ذلك وأثناءه وبعدة أعود لأقول أن تدريبهم على عناصر التفكير العلمي بشكل مبسط ومتدرج نظريًا وتطبيقيًا هو التحدي الأكبر لصنع جيل جديد يفكر بشكل علمي دون إغفال لقيم مجتمعه. ويبحث حل أي مشكلة بالطرق العلمية دون أن يتعرض ذلك مطلقًا مع مبادئ الدينية التي يؤمن بها.

وإني لأنظر في مقتراحتنا الدراسية في المرحلة قبل الجامعية فلا أجد من بينها مقررًا واحدًا يعالج هذا الموضوع؛ فقد خلت هذه المقررات من مادة يدرس فيها هؤلاء التلاميذ مبادئ التفكير العلمي
سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي. إن خلو هذه المقررات الدراسية على كثرتها من منهج معد إعدادًا جيدًا ومتدرجًا عبر هذه المراحل التعليمية قبل الجامعية في نظرى يعد نقصًا فادحا ينبغي سده فورًا إذا ما أردنا تحويل كلامنا النظري المعاد والمكرر عن التحديث والتقدم إلى واقع ملموس نعيشه عبر أجيالنا القادمة إن شاء الله.
في تحديث القيم الأخلاقية والدينية

١) تحديث الخطاب الديني .. ملاحظات مهمة.

٢) الأمانة والصدق من قيم الحداثة والتقدم.

٣) أداء الواجب والولاء للوطن.
تحديث الخطاب الديني .. ملاحظات مهمة

منذ أشار الرئيس محمد حسن مبارك في إحدى خطبته الهامة إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني كشرت المقالات وتعددت الاجتهادات حول الأمر ، وكان الكل كان في انتظار هذا التوجيه من الرئيس نفسه حتى يكتبوا في هذا الموضوع الهام ..

والحقيقة أن الدعوات إلى إصلاح وتحديث الخطاب الديني لم تنقطع طوال القرن الماضي وحتى الآن ; فمنذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومدرستهما في الفكر الديني وتلاميذ هذه المدرسة التنويرية - الدينية يقومون بهذه المهمة خير قيام. لكن ما حدث من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية على مصر منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن جعل هذه الدعوة المعتدلة إلى الاجتهاد والتحديث في الفكر الديني تضاعل وتضمن أمام القيود التي فرضت عليها سواء من السلطة التشريعية التي جعلت مشيخة الأزهر بالتعيين، أو من المثقفين اليساريين الذين مدوا الخيط إلى آخره في التطرف نحو الشيوعية ومحاولة تهميش دور رجال الدين والدعوة، فكان من الطبيعي والحال هذه أن تنمو تحت السطح
ما بعد العولمة

ظاهرة التطرف الإسلامي في ظل تنامي الصحوة الإسلامية المضادة التي قادها «الإخوان المسلمون».

وبين هؤلاء وأولئك ضع صوت الاعتدال إزاء التحرز الفكرى الصارم الذي صار عليه أتباع هاتين الفئتين المتناقضتين منذ ذلك التاريخ وحتى الآن: فقد اتبع كلاهما قاعدة «من ليس معنا فهو ضدنا»! وأخذ كل منهما يغذي التحرز والشللية بين أوساط المثقفين المصريين حينما يكون الأمر بيدى أي منهما بشكل كاذ يقضي على صوت الاعتدال تمامًا. وتعدى الأمر حدود الكتابة في الصحف والمجلات إلى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة.

ويرينا خاف على أحد ممن يعينهم الأمر الآن أن هذه الحالة لا تزال هي السائدة حتى اليوم. فإن كان السائد في الخطاب الإعلامي المعاصر اليوم نغمة التنوير، فإن القائمين على هذا الخطاب التنويري يوجدون بينه وبين العقلانية بمفهومها الغربي الذي يفصل بين الدين والدنيا. ولما كان معلومًا لهم وللمجتمع أن ديننا الإسلامي الحنيف يرفض هذا الفصل، ويزاوج في تعاليمه بين أمور الدنيا والدنيا بشكل تنصلح معه حياة البشر ولا يقف عائقًا بنى شكل من الأشكال أمام تحقيقهم للتقدم المادي في الحياة الدنيا. فمن الطبيعي أن يصمم هذا شعور الأغلبية الغالبة من
شعبة المتدينين بفطرته ومن ثم بدأ التفاوض مع الجماعات الإسلامية يطفو على السطح في غمرة جهل هذه الأغلبية بالأهداف السياسية لهذه الجماعات.

وأما كنا اليوم أمام مرحلة جديدة اتضح فيها الفايتات وتكشفت الأهداف والوسائل وخاصة بعدما مر على مصر من أحداث إرهابية أقلقت المجتمع بكل فئاتها، وبعدها حدث بعد ذلك في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية صار الأمر يحتاج لهذه الوقفة التي ألمح إليها الرئيس مبارك من زاويتين لا يخفى على المتابع الدقيق الصلة بينهما: الأولى دعوته لعقد مؤتمر دولي للإرهاب والثانية دعوته لتجديد الخطاب الديني.

ففي الوقت الذي على العالم أن يضع يده على أهداف المنظمات الإرهابية - التي لم يعد يخلو منها مجتمع ولم تعد تخلو منها ديانة من الديانات العالمية - ويجنبن جذورها ويجفف منابع تمويلها وتسهيل أعمالها الذي كان يتم لها تحت غطاء "اللجوء السياسي" و"الحفاظ على حقوق الإنسان" و"حرية تنقل رؤوس الأموال" إلخ.

أقول أنه في هذا الوقت الذي على العالم أن يتنبه فيه إلى خطورة هذه المنظمات الإرهابية سواء تمت أعمالها تحت غطاء العمل الأهلي - التطوعي، أو تحت غطاء حكومي كما يحدث من
ما بعد العولمة

الحكومة الإسرائيلية التي تمارس إرهاب الدولة، في هذا الوقت
تأتي الدعوة في ذات اللحظة إلى تجديد الخطاب الدينى الذي يمثل
ضرورة قومية وإسلامية لا بد منها فنحن أمة متشابكة بطبعها
وجوه حضارتنا عبر العصور وعمر الدينية السامية الداعية
إلى المحبة والسلام والإخاء بين الشعوب والحازمة على العمل
بإخلاص لصنع تقدم إنسانية جمعاء.

والحقيقة الأولى التي ينبغي أن ننتبه إليها هي أن تحديث أو
تجديد الخطاب الدينى لا بد أن يأتي مساوياً لتجديد الخطاب
الإعلامى المصرى والعبري ككل. فالصورة الأكثر انتشاراً والأكثر
تأثيراً من الخطاب الدينى هي التي تتم ليس فقط عبر المساجد
والندوات الدينية المتخصصة، بل تلك التي تتم ويجري تداولها عبر
وسائل الإعلام المختلفة. وعلى ذلك فإن زيادة كم البرامج الدينية
عبر الإذاعات والتلفزيونية المحلية والفضائية يمثل ضرورة
بشرط أن يقوم على هذه البرامج أشخاص من ذوي الثقافة الدينية
العلمية الرفيعة وأن يباح فيها الإجتهاد ومعالجة القضايا
المعاصرة بشفافية وجرأة.

أما الحقيقة الثانية فهي تتمثل في أن تجديد الخطاب الدينى
ليس وحيدة واحدة تؤخذ ككل، بل ينبغي تناول الموضوع عبر ثلاث

---

الرقم في الزاوية: 275
تساؤلات رئيسية هي: ما هي آليات هذا التجديد؟ وما هو المضمون المطلوب في هذا التجديد؟ وما هي الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء ذلك؟!

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات ينبغي الإعداد الجيد لمن يؤكل إليهم في كل الأحوال مهمة هذا التجديد حتى يأتي متوافقاً مع أسس الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ومن داخل «الكتاب» و«السنة»، وحتى يكون ذلك التجديد في الخطاب الديني إيضاحًا ببدء نهضة شاملة يتواكب فيها التجديد الديني مع التحديث السياسي، مع تحديث نظماً التعليمية ككل. ومن ثم نكون قادرين على مواجهة التحديات الحضارية القادمة.
ما بعد العولمة

الأمانة والصدق .. من قيم الحداثة والتقدم

يسود مجتمعنا الآن موجة عارمة من الانحلال الأخلاقي الذي تعبّر عنه عشرات من الألفاظ السوقية وكثرة الحديث عن "الفهلوة" و"تكبير الدماغ" تحت ستار من النفاق والكذب وخيانة العهود والمواثيق والإخلال بالعقود والمؤامد .. كل ذلك وغيره يدعو أن هذا هو طريق "الوصول" إلى الشراء والجاه والمناصب وأصبح ذلك الانحلال الخلقي وسلوك طريقه هو المرادف للحداثة ويعبر أصحابه عن ذلك بقولهم "من لا يزال يتمسك بقيم الأمانة والصدق "خليك مودرن"!!

ولو أن الأمر توقف عند حدود طبقة معينة من طبقات المجتمع لكان هينا، لكن الغريب والمؤسف أنه صار نغمة يردها الجميع ويتعدى صداها لدى الكبير والصغير، الشباب والشيوخ، الرجال والنساء!!
والحقيقة التي ينبغي أن يعنيها الجميع أن تلك آفة إذا ما أصابت أي أمة كانت وحدها كفيلة بانهيارها وضياع أملها في التقدم والرقي. فما من أمة وما من شعب من شعوب الدنيا تقدم وارتقي بسيادة الانحلال الخلقي بين أفراده بالدرجة التي تفشّت في مجتمعنا الآن!! بل على العكس من ذلك تمامًا فالتقدم والرقي و"الحداثة" و"التحضر" أساسها جميعًا قيم الأمانة والصدق، ولنعرف من لم يعرف بعد أن قيمتي الأمانة والصدق هي القيم التي كانت ولا تزال أساس الأسس التي قامت عليها حضارتنا العربية – الإسلامية في عصورها الزاهر في الماضي، وهي التي تقوم عليها الحضارة الغربية منذ عصر نهضتها حتى الآن.

وبالطبع فلا شك لدى المتدينين منا أيا كانت عقيدته ، أن قيمتي الأمانة والصدق من أسس الإيمان الديني و"لا دين لمن لا أمانة له" ومن عناصر الأمانة بلا شك الصدق في القول والفعل فمن "غشنا فليس منا". ولعل هذا كان السر وراء قول الإمام محمد عبده بعد زيارته لأوروبا: لقد رآيت مسلمين بلا إسلام!! إن هذه المقوله لأحد أئمة التجديد والإجتهاد في تراقتنا الإسلامي في المعاصر تكشف عن اعتقاده بأن ما شاهده من أمانة وصدق في التعامل بين الأوربيين.
ما بعد العولمة

يستحق كل التقدير والاحترام؛ فهم بذلك قد تمسكوا – دون أن يشعروا – بأخص خصائص الدين الإسلامي حيث أن الأمانة والصدق هما جناحا التقوى والإخلاص لدى المؤمن.

أما إذا كان الشخص ماما من أنصار التغريب ومن الداعين إلى المعاصرة والتحديث عن طريق التقليد لكل ما هو غربي، فبدون الدخول معه في حوار حول جوهير الحضارة الغربية وموافقة لجوهر الحضارة الإسلامية من حيث الدعوة إلى العلم والعمل والإخلاص فيهما معًا. فإنه لأدعوه أن ينظر بشكل عملي إلى كل ما يحدث في الغرب من تعامل بين الأفراد والشركات، بين الأفراد بعضهم البعض، بين الأفراد وبين حكامهم وحكوماتهم، وهو إن نظر وتأمل فسيجد أن تعاملاتهم اليومية حقيقة تتسم بالأمانة والصدق فهم يتقنون العمل ويوفرون بالوعد، ويردون الدين ويصدقون في القول والفعل. وليفكر بعد ذلك: هل هذه حقًا هي قيمهم التي كانت سببًا في تقدمهم وأطراد هذا التقدم؟! وهو بلا شك سيجد أن الإجابة هي: نعم! فكل دولاب الحضارة الغربية يسير – باستثناء السياسة التي تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة – وفق تلك القيم السابقة. وهم في حقيقة الأمر يعجبون
ويتعجبون حينما يقرأونا عن ديننا الحنيف فيجدونوه يدعو لكل هذه القيم في الوقت الذي يجدونا فيه نفعل عكس ما ينبغي أن نفعله.

إذا كنا حكاي مؤمنين بهذا الدين الخاتم!

أيها القارئ العزيز شابًا كنت أو شيخًا ، رجاءً كنت أم امرأة، أيا كانت وظيفتك وأيا كانت طببت في أيا كانت عقيدتك .. إننا بحاجة ماسة لأن نعيد النظر في سلوكنا اليومي ، وفي ما نستخدمه من ألفاظ سوقية تعبر عن هذا السلوك الذي افتقد - ولعلك تنفق معي في هذا - إلى الكثير من القيم الإيجابية وعلى رأسها قيمتي الأمانة والصدق.

وإذا ما أمعن كل منا النظر وأحسن التأمل سيجد أنه من الضروري أن يعدل من سلوكه قبل أن يطلب من الآخرين تعديل سلوكهم نحوه. وإذا ما بدأ كل واحد منا بنفسه فتعامل مع الآخرين بأمانة وصدق فسيتغير حالنا بلا شك إلى الأفضل.

وسنكون بذلك على أول طريق تحديث مجتمعنا وصنع تقدمه. فالأمانة والصدق سيدفعان الجميع إلى إتقان العمل، وإذا أتقن الجميع العمل سيعود النفع على الجميع.
ما بعد العولمة
(3)
آداء الواجب...
والولاء للوطن.

يبدو بوضوح لم يتتابع آداء القائمين على الوظائف العليا في بلادنا ومروئيتهم في كل قطاعات الدولة أنهم يقومون بوظائفهم حسب المرسوم لهم بشكل روتيني وبمعدل بطيئ يضمن لهم الحفاظ على هذه الوظائف لتحقيق أكبر قدر من المصلحة الشخصية من ناحية، وأيضاً يتبع لهم من ناحية أخرى البقاء في هذه الوظائف أطول مدة ممكنة. فكأن الواحد منهم يؤدى دورًا محددة له من قبل وعليه أن يؤديه بالضبط كما أدها من سبقوه بلا زيادة أو نقصان. وإن كان ثمة فكرة جديدة أو مشروع جديد ينذبه هنا أو هناك ففي أضيق الحدود الممكنة وتتفيذًا أيضًا لتوجيهات من هم أعلى منه في هذا الكادر الوظيفي.
والحقيقة أن هذه أفة من آفات ثقافة التخلف، وهي تمثل أحد العوائق الرئيسية أمام ما نطمح إليه من تحديث وتطور. فاللفوض أن كلاً منه لديه طاقة إبداعية وقدرات ابتكارية وأفكار جديدة ينبغي أن يضعها موضوع التنفيذ حال توليه أي منصب إداري في دائرة اختصاصه، ولا يعني هذا بالضرورة الخروج على الخطة العامة للعمل في هذا المجال أو ذاك، بل يعني وضع هذه الأفكار الجديدة موضوع التنفيذ دون خوف من عقاب أو لوم، ودون خشية من فقد المنصب أو ضياع المنافع التي يحققها من وجوده في هذا المنصب أو ذاك.

إن الحياة لا تتجدد، والتقدم لا يُصنع، والتطور لا يقوم إلا على تلك الأفكار الجديدة. وكل فكرة جديدة - كما يقول البراغماتيون وهم أصحاب الفلسفة التي يعيشها ويقوم عليها التقدم الأمريكي المعاصر - هي أشبه بخطة عمل لا ندرى مدى صدقها إلا حين التنفيذ ولا عيب ولا ضير من أن تفشل الفكرة بعد محاولة تنفيذها لأننا باستمرار نستطيع تجديد الأفكار، وعادة ما ننجح بعد الفشل في وضع الفكرة الجديدة التي يمكن أن تصنع
ما بعد العولمة

النجاح والتقدم .. فلا نجاح بدون فشل ، ولا تقدم بدون أن نحاول وأن نجرب .

إن على كل منا إذن أن يتناسى تحقيق مصلحته الشخصية ، وأن يكون وراءه الأول للوطن ولتقدمه وليس لرعوسه أو لم نحن أعلى منه . وأن يضع كل جهده لتنفيذ أفكاراً جديدة تؤدي إلى تطوير وتحديث المجال الذي يعمل فيه وألا يخشى في ذلك أي عقاب أو لوم . فوطننا يحتاج لكل فكرة جديدة ويحتاج لكل عقل قادر على أن يبتكر وأن يجد وأن يبدع ما يحقق لنا الريادة ويصنع التقدم . وكل هذا لن يتتائى إلا إذا أدينا أعمالنا وفق «مبدأ الواجب» ، وليس مجرد أداء العمل !

ولكي نعرف الفرق بين أداء العمل حسب الدور المرسوم ويشكل سلبي، وبين أدائه طبقًا لمبدأ الواجب أسوق لكم هذه القصة التي كان بطلها أحد نواب مجلس الشيوخ الروماني في القرون الأولى للميلاد وكان ينتمي للفلسفة الرواقيَّة التي كان أحد مبادئها الأخلاقية : العمل وفقًا لمبدأ الواجب . هذا الرواقي عضو مجلس
الشيوخ جاءه ذات يوم خطابًا من الإمبراطور يقول له فيه: لا تحضّر الجلسة القادمة من جلسات المجلس. فرد عليه الرؤي قائلًا: كان بإمكانك أيها الإمبراطور ألا تجعلني عضوًا بالمجلس، لكن ما دمت عضوًا به فمن واجبتي أن أحضّر الجلسات! فأرسل إليه الإمبراطور رسالة أخرى قاله فيه: فلتحضر لكن لا تبدي رأيًا ولا تتحدث. فرد عليه الرؤى قائلًا: لا تسألوني رأيي وأنا أصمم!! ولما أدرك الإمبراطور إصرار هذا الرؤى على أدائه لواجبه في حضور الجلسات وفي إبداء الرأي في الموضوع الذي سيطرح ويبدو أنه كان يعرف مسبقًا رأيه فيه ومدى تأثيره على أعضاء المجلس في ذلك أرسل إليه رسالة أخرى قال له فيها باختصار: إن قلت (أي إن قلت رأيك هذا) سأفتك! فكان رد هذا الرؤى الشجاع: ومتى قلت أني خالد!! أنت تؤدي دورك وأنا أؤدي واجبتي!!

إلى هذا الحد كان هذا الرؤى مؤمنًا بضرورة أن يؤدي المرء واجبه في عمله دون خشية أي نتائج حتى ولو كان الموت هو هذه النتيجة المترتبة على الإخلاص في أداء الواجب تجاه الوطن.
ما بعد العولمة

وهذه هي الروح التي تنقصنا في العصر الحاضر، فكلامنا يؤدي عمله: نعم! لكنه لا يؤدي طبقةً لما يفرضه عليه الواجب والضمير الأخلاقي الحي. ورغم أننى أدرك جيدًا الظروف التي ربما تكون قد فرضت على الكثيرين منا هذا التردى في أداء العمل كما ينبغي! لكننا لا نعمل فقط لإرضاء الرؤساء أو لتلبية مطالباتنا المادية والشخصية، بل نعمل أيضًا ولاءً لوطناً وإرضاءً لخلقنا. فلنؤدي أعمالنا بكل جدية وبضمير حي وعقل خلاق واع وطبقًا لبداً الواجب مهما كانت النتائج. وإذا أصاب أحدنا ضررًا شخصيًا في بعض الأحيان، فإن المردود الإيجابي لهذا العمل سيتعهد بالنفع على أبناء الوطن ككل وهو ما نتمنى له جميعًا الرفعة والتقدم.
الالفهرس

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
</tr>
<tr>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>41</td>
</tr>
<tr>
<td>49</td>
</tr>
<tr>
<td>64</td>
</tr>
<tr>
<td>77</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الموضوع

* نداء وليس إهداء
* تصدر
* مقدمة من " ضد العولمة" إلى "ما بعد العولمة"

القسم الأول

ما بعد العولمة ومستقبل التفاعل الحضاري

تمهيد

(1) انهيار العولمة

أولاً: ماهية العولمة

ثانيًا: طبيعة القوة المسيطرة: الولايات المتحدة الأمريكية ...

ثالثًا: طبيعة القوى الخارجية المنافسة ...

رابعًا: نقض "العولمة" وضرورة الانتقال إلى "ما بعد العولمة"
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(٢) مستقبل التفاعل الحضاري فيما بعد العولمة</td>
<td>٩٩</td>
</tr>
<tr>
<td>أولاً: الصدام الحضاري والنزاع العسكري</td>
<td>١٠٠</td>
</tr>
<tr>
<td>ثانياً: حوار الحضارات السلمى</td>
<td>١٠٨</td>
</tr>
<tr>
<td>ثالثاً: التفاعل الحضاري من خلال تشابك الصراع والحوار</td>
<td>١١٨</td>
</tr>
<tr>
<td>(٣) الشرق الآسيوي يقود دورة حضارية جديدة</td>
<td>١٢٢</td>
</tr>
<tr>
<td>أولاً: الرؤى التنبؤية حول مستقبل آسيا ...</td>
<td>١٢٢</td>
</tr>
<tr>
<td>ثانياً: رؤيتنا الدورية للمستقبل ...</td>
<td>١٢٢</td>
</tr>
<tr>
<td>(٤) وقعنا في التفاعل الحضاري لما بعد العولمة</td>
<td>١٤١</td>
</tr>
<tr>
<td>القسم الثاني</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قراءات جزئية لمستقبل التفاعلات الحضارية</td>
<td>١٤٨</td>
</tr>
<tr>
<td>أولاً: التقدم العلمي - التكنولوجي يحدد صورة المستقبل</td>
<td>١٥٠</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ما بعد العولمة

تابع الفهرسة

الصفحة

الموضوع

* التقدم العلمي - التكنولوجي يحدد صورة المستقبل (1)
151

* التقدم العلمي - التكنولوجي يحدد صورة المستقبل (2)
157

* التقدم العلمي - التكنولوجي يحدد صورة المستقبل (3)
166

ثانيًا: هل يكون القرن الحادي والعشرون هو "قرن آسيا"؟
173

هل يكون القرن الحادي والعشرون هو "قرن آسيا"؟ (1)
174

هل يكون القرن الحادي والعشرون هو "قرن آسيا"؟ (2)
183

289
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ثالثًا: هل يكون «الإسلام» هو البديل الیوتوبی للمستقبل؟!</td>
<td>193</td>
</tr>
<tr>
<td>هل يكون «الإسلام» هو البديل الیوتوبی للمستقبل؟! (1)</td>
<td>194</td>
</tr>
<tr>
<td>هل يكون «الإسلام» هو البديل الیوتوبی للمستقبل؟! (2)</td>
<td>203</td>
</tr>
<tr>
<td>رابعًا: الغربيون وصناعة المستقبل</td>
<td>210</td>
</tr>
<tr>
<td>الغربيون وصناعة المستقبل (1)</td>
<td>211</td>
</tr>
<tr>
<td>الغربيون وصناعة المستقبل (2)</td>
<td>216</td>
</tr>
<tr>
<td>القسم الثالث</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>نحن والمستقبل: موقفنا منه وآليات مشاركتنا فيه</td>
<td>223</td>
</tr>
<tr>
<td>أولاً: نحو صنع المستقبل</td>
<td>224</td>
</tr>
<tr>
<td>الموضوع</td>
<td>الصفحة</td>
</tr>
<tr>
<td>----------</td>
<td>--------</td>
</tr>
<tr>
<td>ثانيًا: ثقافتنا المصرية بين الثقافتين العربية والمتوسطية...</td>
<td>231</td>
</tr>
<tr>
<td>ثالثًا: في التحديث السياسي</td>
<td>244</td>
</tr>
<tr>
<td>السلمة التشريعية أم السلطات</td>
<td>245</td>
</tr>
<tr>
<td>1) إطلاق &quot;الحريات&quot; و&quot;طاقات الشباب&quot;</td>
<td>250</td>
</tr>
<tr>
<td>رابعًا: في تحديث التعليم</td>
<td>257</td>
</tr>
<tr>
<td>1) وكم في الحوار .. حياة</td>
<td>258</td>
</tr>
<tr>
<td>2) التفكير العلمي أسس التقدم</td>
<td>266</td>
</tr>
<tr>
<td>خامسًا: في تحديث القيم الأخلاقية والدينية</td>
<td>271</td>
</tr>
<tr>
<td>1) تحديث الخطاب الديني .. ملاحظات مهمة</td>
<td>272</td>
</tr>
<tr>
<td>2) الأمانة والصدق من قيم الحداثة والتقدم</td>
<td>277</td>
</tr>
<tr>
<td>3) أداء الواجب والولاء للوطن</td>
<td>281</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفهرس
|
| كتب أخرى للمؤلف | 293 |
كتب أخرى للمؤلف

1 - فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار التنوير بيروت عام 1984م.
* صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مدبولى بالقاهرة عام 1988م.
* صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام 1997م.

2 - نظرية المعرفة عند أرسطو:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام 1985م.
* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 1987م.
* صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام 1995م.
3 - نظرية العلم الأرسطية - دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:

* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة 1986م.

* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار بالقاهرة 1995م.

* صدرت الطبعة الثالثة عن دار الثقافة العربية بالقاهرة عام 2000م.

4 - فلاسفة أيقظوا العالم:

* صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1988م.

* صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتب الجامعى بالعين - دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1990م.

* صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.
ما بعد العولمة

5 - نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة - دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية:
* صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة عام 1992 م.
* صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام 1997 م.

6 - نحو رؤية جديدة للتاريخ الفلسفي باللغة العربية:
* صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مدبولي بالقاهرة عام 1993 م.
* صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومعدلة بعنوان « نحو تاريخ عربي للفلسفة» عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2002 م.

7 - مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقي والفلسفة اليونانية:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام 1995 م.
8- فلسفة التاريخ - معناها ومذاهبها:
* صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة عام 1995م.

9- التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):
* صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي عام 1995م.

10- التفكير المنطقي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):
* صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي عام 1995م.

11- مكانة المرأة في فلسفة أفلاطون - قراءة في محاورتي "الجمهورية" و "القوانين":
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراءة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.

12- من التاريخ إلى فلسفة التاريخ - قراءة في الفكر التاريخي عند اليونان:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراءة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.
ما بعد العودة

* تحت الطبعة - الطبعة الثانية بنفس الدار.

13- المصادر الشرقية الفلسفية اليونانية:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
  بالقاهرة عام 1997 م.

14- مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
  بالقاهرة عام 1998 م.

15- مدخل جديد إلى الفلسفة:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
  بالقاهرة عام 1998 م.
* صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
  بالقاهرة عام 2002 م.

16- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول)
السابقون على السوفسطائيين:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
  بالقاهرة عام 1998 م.
* الطبعة الثانية - تحت الطبع بنفس الدار.
17- الخطاب السياسي في مصر القديمة:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 1998م.

18- ضد العولمة:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 1999م.
* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 2001م.

19- تطور الفكر السياسي القديم من صلواً إلى ابن خلدون:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 1999م.

20- في فلسفة الثقافة:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 1999م.

21- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الثاني)
السوفستانيون - سقراط - أفلاطون:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 2000م.
ما بعد العولمة

* الطبعة الثانية - تحت الطبع بنفس الدار.

٢٦ - بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام ٢٠٠٠ م.

٢٣ - رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة في القرن العشرين:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام ٢٠٠٠ م.

٢٤ - ذو النون المصري - رائد التصور الإسلامي:
* رقم (١) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام ٢٠٠٠ م.

٢٥ - علي بن رضوان وفلسفته النقدية:
* رقم (٢) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قراء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام ٢٠٠٠ م.
26 - زكي نجيب محمود والحوار الأخير:
رقم (2) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)
* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
بالقاهرة عام 2002 م.

27 - أرسطو طاليس: حياة وفلسفته:
* صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة العربية، القاهرة
2002 م.

28 - تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى (الجزء الثالث) من
أرسطو حتى ماركوس أوريليوس:
* تحت الطبّع.

29 - تحليل الخطاب الخطابي بين أرسطو وابن رشد:
* تحت الطبّع.
 منتدي سورا الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://www.facebook.com/books4all.net